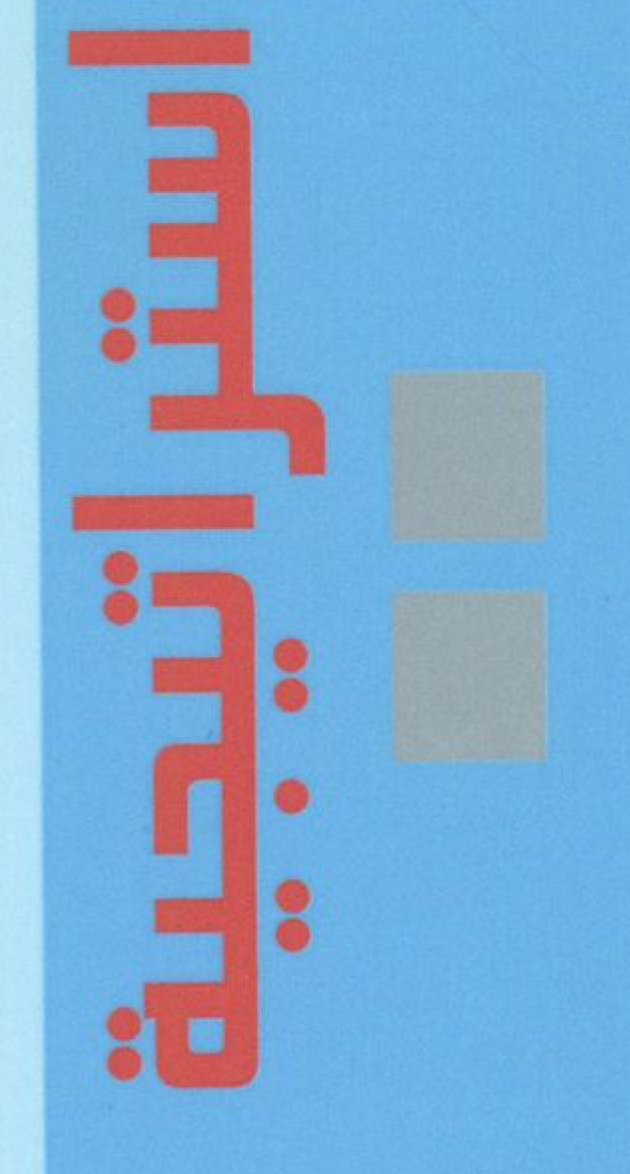
دراسات



182

ربيع محمد يحيى

الغاز الطبيعي الإسرائيلي بين تقليص التبعية والانعكاسات الإقليمية (2000-2013)



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

إهداء ٢٠١٤
مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه
الامارات

الغاز الطبيعي الإسرائيلي بين تقليص التبعية
والانعكاسات الإقليمية (2000 - 2013)

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

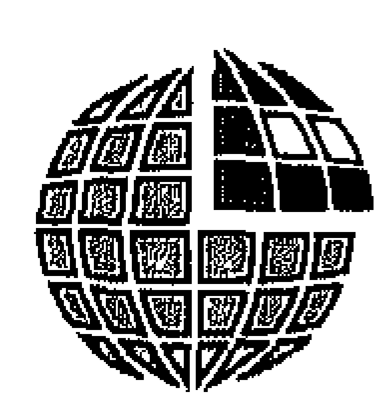
دراســات استراتيجيــة

الغاز الطبيعي الإسرائيلي بين تقليص التبعية والانعكاسات الإقليمية (2000 - 2013)

ربيع محمد يحيى

العـدد 182

تصـدر عـن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2013

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-702-2

النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-703-9

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

قبل نحو عشر سنوات، لم تُبدِ إسرائيل الاهتمام نفسه الذي أبدته مؤخراً بملف الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط. كما أنّ هذا الملف سيكون حاضراً بوصفه أداة للصراع القوي في المنطقة، وسط حرب اقتصادية صريحة، عنوانها مصادر الطاقة، وهذا ما يفسر الاهتمام الإسرائيلي بالاكتشافات الأخيرة في البحر الأبيض المتوسط، وبمخزون الغاز الطبيعي في الدول العربية. فضلاً عن ذلك، ثمة تطلعات إسرائيلية للتحوّل إلى واحدة من الدول الـمُصدرة للغاز الطبيعي في المنطقة، ويبدو أنها تعتمد على معطيات جعلتها تقارن نفسها حتى بدول الخليج العربي. غير أن هذا القطاع دخل مبكراً في أزمات لا تتوقف، سواء في ما يتعلق بدول الجوار، أم بالمشكلات الداخلية التي تتلخص في سيطرة عدد من أباطرة المال الإسرائيليين على الثروات المكتشفة، وعدم استفادة خزانة الدولة من العوائد المتوقعة.

تعتقد إسرائيل أن اكتشافات الغاز الطبيعي الأخيرة في البحر المتوسط، إضافة إلى احتمال وجود مكامن منه في أماكن أخرى، من شأنها أن تسهم في ضمان أمن الطاقة، وفي تقليص اعتمادها على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج، وبخاصة أن فكرة تقليص الاعتماد تلك كانت من بين الإشكاليات التي تعمل إسرائيل على البحث عن حلول لها، ولا سيما مع حالة العزلة التي

تعيشها في المنطقة واحتمال تأثر الإمدادات بأي تطورات أو نزاعات مستقبلية. كما تأمل إسرائيل أن تسهم تلك الاكتشافات في توسيع الاعتماد على الغاز الطبيعي عوضاً عن مصادر الطاقة الأخرى، ما يعني الحد من التلوث، وتحسين الصحة العامة، والحد من الانبعاثات التي تؤدي إلى تغيّر المناخ، وتحفيز المشاركة في التنمية التكنولوجية المتصلة باستخدام الغاز في مجموعة متنوعة من القطاعات مثل وسائل النقل وتطوير البنية التحتية، إضافة إلى فوائد اقتصادية أخرى كخفض تكاليف توليد الكهرباء.

وقد دأبت الصحف ووسائل الإعلام العبرية على التلميح إلى أن إسرائيل قد تصبح إمبراطورية للغاز الطبيعي، وبخاصة في ضوء المتغيرات على الساحة السياسية في المنطقة، واحتمال حدوث تغيّر كبير في طبيعة العلاقات بينها وبين دول الجوار في أعقاب ما عُرف بالربيع العربي، وتغيّر سياسات بعض الدول تجاهها. وهذا ما تحاول هذه الدراسة مناقشته.

ومن المهم أيضاً أن يتم تناول محاولات إسرائيل استيراد الغاز الطبيعي من دول عربية؛ مثل دولة قطر ومصر. وفي هذا الصدد، سوف تركز الدراسة على قضية الغاز المصري تحديداً ضمن مناقشة تطور هذا القطاع في إسرائيل، من أجل شرح تداعيات تلك الصفقة في أثناء سريانها أو بعد توقفها. ولا يخفى أن الاكتشافات الإسرائيلية الأخيرة قد تحمل أيضاً انعكاسات مستقبلية وتداعيات جيوسياسية على المنطقة، وبخاصة أن العديد من تلك الاكتشافات

تعتبر محل نزاع وخلاف حاد مع لبنان والسلطة الفلسطينية ومصر، إضافة إلى المشكلات التي أثارها التعاون الإسرائيلي مع قبرص أو اليونان بالنسبة إلى الجانب التركي. إن تغاضي الدول أو عجزها عن المطالبة بحقوقها في الغاز الذي اكتشفته إسرائيل –أوتكتشفه– وتزعم أنه يقع في نطاق مياهها الإقليمية، سيعني أن إسرائيل ستتحول إلى رقم مهم في معادلة الغاز الطبيعي مقارنة بحجمها جغرافياً واقتصادياً.

وتعمل إسرائيل على عدد من المحاور لمواكبة المتغيرات الجيوسياسية أيضاً في ما يتعلق بمسألة التصدير؛ فعلى غرار مساعيها إلى تنويع مصادر الطاقة المستوردة وعدم التركيز على مصدر واحد، فإنها تسعى إلى تنويع أسواق التصدير معتمدة على فكرة تعزيز التحالفات القائمة من جانب، وتشجيع ما يسمى "دبلوماسية الطاقة" في المنطقة، التي تربط جهود السلام بأمن الطاقة. لذا فقد حددت أسواق التصدير بناء على البُعد الجغرافي، بحيث تكون الأولوية للدول الأقرب. لكن ثمة تطلعات إسرائيلية للوصول إلى أسواق أوروبا وآسيا من خلال إقامة مشروعات مشتركة لتسييل الغاز، سواء في إسرائيل نفسها أم في قبرص. ومع ذلك تظل نقطة الأسواق المستهدفة من بين نقاط الجدل في إسرائيل، حيث لا توجد سياسة واضحة حولها خاصة مع تغيّر الأسعار من منطقة إلى أخرى؛ لذا فإن الأبعاد الجيوستراتيجية أيضاً ستكون من بين نقاط الجدل الداخلي حول تصدير الغاز الإسرائيلي في السنوات المقبلة.

وتواجه إسرائيل الكثير من التحديات، من بينها مدى قابلية الشركات العالمية للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي لديها، في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة في المنطقة. وفي ظل الحديث عن مخزون كبير قبالة سواحل لبنان أو قبرص مثلاً، فقد تسعى تلك الشركات أيضاً إلى تلبية طموح هذه الدول في استخراج الغاز المكتشف أو تصديره، ما يعني تعقّد الوضع السياسي الذي قد ينعكس على إمكانية التعاون بين تلك الشركات وإسرائيل.

وفي الوقت الذي تتحدث فيه العديد من المصادر عن احتمالية تحقيق إسرائيل فكرة استقلال قطاع الطاقة، وتقليص الاعتماد على الواردات الخارجية خاصة من النفط الخام أو الفحم، ما زالت هناك حالة من الجدال الحاد حول جدوى تصدير فائض الغاز، ولا سيما في ظل غموض الرؤية حول الاحتياطيات المُثبتة وكمية الاستهلاك المحلي المطلوبة على مدى العقود المقبلة؛ إذ يرى بعض الخبراء الإسرائيليين أن التصدير سيعني التفريط في حقوق الأجيال القادمة، وتهديد أمن الطاقة لديها، واضطرار إسرائيل إلى الاستيراد مجدداً بعد نفاد المخزون الحالي، خصوصاً في ضوء احتمالات عدم اكتشاف مكامن مستقبلية أخرى من الغاز الطبيعي.

إشكالية البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن سؤال بات حاضراً بقوة في السنوات الأخيرة حول قيمة الاكتشافات الإسرائيلية الفعلية من الغاز الطبيعي، وهل

إسرائيل في طريقها للتحول إلى إحدى الدول العملاقة في هذا القطاع؟ وما الذي يحمله هذا الأمر من تأثيرات مستقبلية وتحولات في الموازين المتعلقة بقطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط؟ يحاول البحث تتبع الآثار الجيوسياسية الناجمة عن الاكتشافات الإسرائيلية الأخيرة، ودراسة مدى تأثير هذه الاكتشافات في طبيعة العلاقات بين إسرائيل وجيرانها، خاصة أن الغاز، في مرحلة ما، كان سبباً لبداية تعاون بينها وبين دول عربية محدودة، ولكنه تحوّل إلى سببٍ إضافي للنزاع. كما يحاول البحث الإجابة عن أسئلة متعلقة بالعائد الذي ستحققه إسرائيل من تصدير الغاز الطبيعي، وما الأسواق المستهدفة؟ وهل سيسهم هذا الأمر في كسر عزلتها إقليمياً؟ أم أن هناك عقبات ستحول دون تحقيق فوائد تتجاوز العائد المادي الذي ستجنيه؟

أهداف البحث

يحاول البحث وضع أساس يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً في التعاطي مع قضية الغاز الإسرائيلي؛ فلا يذهب إلى المبالغة في تقدير قيمة الغاز المكتشف في إسرائيل، حتى تبدو وكأنها في الطريق للتحول إلى قوة كبرى في هذا المجال، كما لا يسعى، في الوقت نفسه، إلى التقليل من شأن هذه الاكتشافات. ومن ثم يهدف البحث إلى:

1. رسم صورة واضحة المعالم لقطاع الغاز الطبيعي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة.

2. إبراز ما يحيط بهذا القطاع من مشكلات داخلية وخارجية.

3. تقدير القيمة الاقتصادية للغاز المكتشف طبقاً لما توافر من معطيات حول الاستهلاك والكميات التي يمكن تصديرها.

4. شرح ملابسات توقف الإمدادات المصرية-الإسرائيل وتداعياته، وتقييم وضع الغاز الإسرائيلي من المنظور الإقليمي.

5. رصد التداعيات الجيوسياسية الناجمة عن الاكتشافات الأخيرة في الحقول المتنازع عليها، وإمكانية تحول الغاز المكتشف إلى وقود لنزاع مستقبلي بين إسرائيل وجيرانها.

6. تتبع محاولات إسرائيل استغلال مسألة تصدير فائض الغاز لأهداف تتجاوز العائد المادي، وتتعلق بكسر عزلتها إقليمياً، وتعزيز تعاونها الاقتصادي ووجودها في أسواق محددة في آسيا وأوروبا.

منهج البحث

للإجابة عن إشكالية البحث، فقد تتبع الباحث ما توافر من مصادر ومراجع باللغات: العربية والعبرية والإنجليزية. واعتمد المنهج الوصفي، الذي يحاول وصف الظاهرة محل الدراسة وجمع ما يمكن أن يدعم وجهة نظر الباحث من حقائق ومعطيات وأرقام، لتوضيح الخطوات التي قامت بها إسرائيل في السنوات الأخيرة. ويشتمل البحث أيضاً على بعض

الوقفات التحليلية بناء على ما توافر من معطيات، في محاولةٍ لتحديد حقائق معينة أو طرح احتمالات قد تؤثر في وجهة نظر الباحث أو تدعمها. كما استعان بالمنهج التاريخي، حيث العودة إلى معطيات الماضي وجمع الأدلة، ومن ثم محاولة فهم الحاضر وأسباب الظواهر القائمة محل الدراسة، ولشرح بعض الملابسات الخاصة بموضوع البحث، وكوسيلة لرصد عناصر ومعطيات وحقائق سابقة؛ بهدف استيعاب الواقع الحالي، ومن ثمّ توقع الاتجاهات المستقبلية.

إسرائيل والغاز الطبيعي: نظرة عامة

يعد الغاز الطبيعي حالياً أحد مصادر الطاقة الرئيسية في إسرائيل، مع أنه حتى مطلع القرن الحادي والعشرين تقريباً، لم يكن من بين مصادر الطاقة المستخدمة فعلياً فيها. وقد بدأ استخدام إسرائيل المكثّف للغاز بعد سنوات معدودة من الاكتشافات الأولى لحقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 1999 بواسطة شركات إسرائيلية وأجنبية. واعتمدت إسرائيل على مصدرين رئيسيين للغاز الطبيعي: أولها، حقول الغاز المصرية (لم يعد هذا المصدر متاحاً بعد ثورة 25 يناير)، والثاني، حقول الغاز الواقعة ضمن حدود المياه الاقتصادية الإسرائيلية في البحر المتوسط (وهو الرئيسي في الوقت الحالي). وتستخدم إسرائيل الغاز بشكل رئيسي في تشغيل محطات الطاقة التابعة لشركة الكهرباء الوطنية.

وتقوم عمليات البحث والتنقيب وإنتاج الغاز في إسرائيل بناءً على قانون النفط الصادر عام 1952 وتعديلاته، فيما صدّق الكنيست الإسرائيلي عام 2002 على قانون لتنظيم عمليات النقل والاستهلاك تحت مسمى قانون اقتصاد الغاز الطبيعي.[1] وتعوّل إسرائيل على الاكتشافات الأخيرة في البحر المتوسط وعلى إمكانية وجود مكامن إضافية للغاز لضمان أمن الطاقة وتقليص الاعتماد على الخارج، بالإضافة إلى تحقيق مزايا اقتصادية واستراتيجية وبيئية وسياسية، فضلاً عن إمكانية تحوّلها إلى واحدة من الدول الـمُصدّرة للغاز الطبيعي. وترى أن من مصلحتها تقليص الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج، خاصة مع حالة العزلة التي ما زالت تعيشها في منطقة الشرق الأوسط، وما يمكن أن ينجم عن قطع الإمدادات أو تأثرها سلبياً بحدوث أي نزاع مستقبلي في المنطقة، حيث قد تجد ناقلات النفط أو الغاز صعوبة في الوصول إلى موانئها البحرية.[2]

غير أن المشكلات الداخلية والخارجية في قطاع الغاز الطبيعي الإسرائيلي لا تتوقف، وذلك على خلاف الصورة التي ترسمها بعض التقارير التي تتحدث عن تحوّل إسرائيل إلى "إمارة" لتصدير الغاز. ويحاول هذا البحث إظهار صورة واقعية لهذا القطاع، في ظل الظروف الداخلية التي تمثلت في ضغوط شعبية هائلة على الحكومة لتعديل النظام الضريبي المتبع بناء على قوانين قديمة لا تتناسب مع الاكتشافات الحالية. ويرصد البحث في هذا المحور قطاع الغاز الطبيعي في إسرائيل بصورة عامة مجرداً من العوامل

السياسية المحيطة بإسرائيل أو موقعها بين الدول الأخرى الرائدة في هذا المجال. ويضم هذا المحور موضوعين رئيسيين، هما: اكتشافات الغاز الطبيعي في إسرائيل، وأهم القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية بهذا الشأن مثل قانون شاشينسكي وضغوط المجتمع المدني.

اكتشافات الغاز الطبيعي في إسرائيل

تتيح اكتشافات الغاز الطبيعي الإسرائيلية الأخيرة تحسين أمن الطاقة في إسرائيل إلى حد كبير، كما يعني توسيع الاعتماد على الغاز في الحد من التلوث وتحسين الصحة العامة والحد من الانبعاثات التي تؤدي إلى تغير المناخ. وتعتقد إسرائيل أن اكتشافاتها ستوفّر فوائد كبيرة للاقتصاد، على رأسها انخفاض تكاليف توليد الكهرباء، وتخفيض واردات الطاقة، إضافة إلى تحفيز المشاركة في التنمية التكنولوجية المتصلة باستخدام الغاز الطبيعي في مجموعة متنوعة من القطاعات كوسائل النقل، وتطوير البنية التحتية.[3] ومن الممكن تتبع مسيرة اكتشافات الغاز الطبيعي في إسرائيل وتطورها في النقاط التالية:

أولاً: مسيرة اكتشاف النفط والغاز في إسرائيل

في أربعينيات القرن العشرين نفّذ الانتداب البريطاني عمليات مسح جغرافي وترسيم خرائط فلسطين، واضعاً الأسس التفصيلية لاكتشافات النفط والغاز التي جاءت بعد ذلك. وقد بدأت عمليات التنقيب والحفر عام

1947 في منطقة حيليتس جنوب عسقلان، غير أنها توقفت على خلفية حرب عام 1948. وفي مطلع الخمسينيات تأسست شركة النفط الحكومية الأولى في إسرائيل، والتي حملت اسم "لابيدوت". وتم ضخ النفط للمرة الأولى من حقل حيليتس عام 1955، واعتبر حقل النفط التجاري الوحيد. وبعد هذه الخطوة أسست الحكومة الإسرائيلية في شباط/ فبراير 1956 شركة أخرى للتنقيب عن النفط هي شركة نافتا. ومع ذلك، لم تسفر عمليات البحث والتنقيب عن حقول النفط والغاز عن اكتشافات مثمرة.[4]

وقد استعانت الشركات الحكومية التي لم تكتشف سوى كميات ضئيلة من النفط بمعهدين حكوميين رئيسيين، هما معهد الجيوفيزياء والمعهد الجيولوجي؛ وذلك للقيام بأعمال المسح الجيولوجي والاختبارات والبحوث العلمية والمعملية، في محاولة لوضع البنية الأساسية لهذا القطاع الناشئ. وفي عام 1957 عُثر على كميات من النفط في حقل بارور جنوب الحقل الأول، وحقل كوخاف شمال الحقل الأول. وهناك بعض التقارير تحدثت عن أكثر من 400 كشف نفطي في تلك الفترة، ولكنها جميعاً لم تكن ذات جدوى اقتصادية. وفي الفترة من عام 1958 إلى عام 1961، تم للمرة الأولى اكتشاف كميات من الغاز في الصحراء، في آبار زوهار وكيدود وهار كنائيم، وهي منطقة أقيمت عليها في ما بعد مدينة عراد في صحراء النقب. وخلال سنوات معدودة تراجعت كميات إنتاج الغاز الطبيعي بشدة، بعد

أن كانت في ذروتها بكمية 142 ألف طن عام 1980، ووصلت عام 1999 إلى 8.4 ألف طن فقط.[5]

وقد تزايدت نسبة استهلاك الطاقة في إسرائيل ثلاثة أضعاف بدءاً من عام 1970 حتى اليوم، على خلفية زيادة الاستخدامات وزيادة عدد السكان، وارتفاع نصيب الفرد من استهلاك الطاقة بنحو 75٪، فيما وصل استهلاك الفرد من الكهرباء إلى نسبة 175٪ بالمقارنة بالسنوات التي سبقت عام 1970 منذ إعلان قيام إسرائيل. ولأن الكميات المكتشفة من النفط والغاز الطبيعي في إسرائيل لم تفِ بالاستهلاك المحلي فقد ضطرت الدولة العبرية إلى استيراد معظم كمية النفط والغاز المخصص للاستهلاك المحلي، واستحوذت دول الاتحاد السوفيتي السابق على النصيب الأكبر من واردات النفط الخام لإسرائيل بنسبة 82٪ في تلك الفترة.[6]

وفي عام 1999 تم اكتشاف حقل نوعا قبالة سواحل عسقلان -وهو الاكتشاف الذي اعتبر الأكبر حتى ذلك التاريخ- بواسطة مجموعة شركات يام تيثيس الإسرائيلية، التي تضم شركات النفط ديليك وأفنير بالشراكة مع شركة نوبل إنيرجي Noble Energy الأمريكية. بعد ذلك أجريت عمليات حفر أخرى عام 2000 في بئر ماري، أثمرت عن اكتشافات كبيرة نسبياً، حيث بلغ المخزون قرابة 32 مليار متر مكعب. ومنذ مطلع عام 2004 يعتبر بئر ماري مصدراً لتشغيل بعض محطات شركة الكهرباء الوطنية عوضاً عن

المازوت الذي كان يُستخدم في الماضي. وفي نيسان/ إبريل من السنة نفسها تم تعميم استخدام الغاز الطبيعي كبديل للمازوت في جميع محطات كهرباء إشكول في مدينة أسدود. وقد أشارت تقارير عام 2010 إلى أن الكميات المتبقية في بئر ماري منذ بدء استخراج الغاز منه أصبحت 10 مليارات متر مكعب، وأنه سينضب تماماً ربما عام 2013. وفي الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير 2009، أعلنت مجموعة شركات ديليك وأفنير ويسراماكو اكتشاف آبار عملاقة في حقل تامار الواقع على مسافة 90 كيلومتراً غرب سواحل حيفا. وأشارت التقديرات إلى أن كمية الغاز ضمن الكشف الجديد بلغت 142 مليار متر مكعب، أي ثلاثة أضعاف الكميات المكتشفة قبالة سواحل عسقلان بواسطة مجموعة يام تيثيس. وفي تموز/ يوليو من العام نفسه تردد أن كمية الغاز في هذا الحقل تبلغ 180 مليار متر مكعب بينما بلغت في عام 2011 أكثر من 240 مليار متر مكعب. وأشارت التقارير إلى أن اكتشافات الغاز الجديدة سوف تزود المستهلك الإسرائيلي باحتياجاته لمدة 35 عاماً مقبلة.[7]

وفي آذار/ مارس 2009 اكتشف حقل آخر قبالة سواحل مدينة الخضيرة أطلق عليه حقل داليت 1 على مسافة 60 كيلومتراً من الساحل، وتبين أن مخزون الغاز فيه يتراوح ما بين 14 إلى 15 مليار متر مكعب، ثم تبين عام 2010 أن المخزون قد يكون 8 مليارات متر مكعب فقط. وفي حزيران/ يونيو 2010 أعلنت مجموعة ديليك وأفنير، ومجموعة راتسيو، احتمال وجود مخزون

كبير من الغاز في حقل ليفيتان يبلغ 432 مليار متر مكعب، وذلك من خلال تحليل بيانات وخرائط خاصة بالموقع. وفي نهاية السنة نفسها، أعلن رسمياً وجود مخزون يبلغ 453 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في حقل ليفيتان، الذي يجري العمل فيه بالتعاون بين الشركات الإسرائيلية وشركة نوبل إنيرجي. وفي شباط/ فبراير 2012 تم اكتشاف مخزون آخر من الغاز في حقل تانين 1 على مسافة 120 كيلومتراً شمال غرب حيفا، والذي يقع في عهدة نوبل، وديليك وأفنير. واعتبر هذا الاكتشاف هو الثالث في إسرائيل من حيث الحجم، حيث بلغ قرابة 30 مليار متر مكعب.[8]

ثانياً: ما بعد الاكتشافات الإسرائيلية

بعد أربعة عقود من فشل إسرائيل في محاولاتها التنقيب عن النفط أو الغاز في الحقول البرية (عدا حقل حيليتس الذي بدأ الإنتاج عام 1955)، دخلت إسرائيل إلى مرحلة جديدة فارقة في بداية القرن الحادي والعشرين، عندما بادرت الشركات الدولية للاستثمار في مياه البحر المتوسط المحاذية للساحل الإسرائيلي. وخلال العقد الماضي تطورت صناعة الغاز الإسرائيلية على خلفية شراكات عدة ما بين شركة نوبل إنيرجي ومجموعة من الشركات المحلية بقيادة مجموعة ديليك. ويبدو أن الدراسات التي أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي في السنوات الأخيرة والتي تحدثت عن إمكانية اكتشاف كنز غازي ونفطي هائل في حوض البحر المتوسط – تقدر احتياطياته بنحو 122 تريليون

قدم مكعبة من الغاز الطبيعي، ونحو 1.7 مليار برميل من النفط الخام- أدت دوراً كبيراً في هذا النجاح، بعد ارتفاع سقف التوقعات الإسرائيلية حول ما يمكن أن تحققه تلك الاكتشافات من مكاسب اقتصادية وسياسية. وقد صاحب هذه الاكتشافات تداعيات سياسية مهمة، فهناك حالات صراع ما بين دول المنطقة، وغياب لترسيم الحدود البحرية بين بعضها قبل الاكتشافات النفطية. وتشير الدراسات إلى أن النفط والغاز موجودان على عمقٍ واحد وفي حوضٍ واحد، يمتد من أسفل بر فلسطين المحتلة وبحرها إلى بر لبنان وبحره وقبرص وسوريا وصولاً إلى تركيا. ومن ثم، فإن من يحفر أولاً سيكون بإمكانه أن يستخرج حصته وحصص الدول المجاورة من النفط. وقد بدأ الصراع بالفعل، حيث تتنازع إسرائيل مع سوريا وتركيا ولبنان وقبرص ومصر والسلطة الفلسطينية على الأحقية في حقول الغاز المكتشفة حديثاً شرق البحر المتوسط، ويتمسك كل طرف بموقفه الذي يعززه بأن حدوده البحرية خط أحمر يندرج تحت طائلة السيادة الوطنية. وتهدف إسرائيل من وراء التنقيب عن الغاز في أعماق المتوسط إلى التحرر من تبعيتها نفطياً لدول أخرى، خصوصاً أن النفط في الغالب في يد العرب، لذلك تحاول إيجاد مصادر بديلة لها.[9]

ثالثاً: الدور الأمريكي في الاكتشافات الإسرائيلية

قامت الشراكة الإسرائيلية-الأمريكية بدور رئيسي في استكشاف الغاز الطبيعي شرق البحر المتوسط، حيث إن شركة نوبل إنيرجي هي اللاعب

الرئيسي في حقول تامار وليفيتان، وكذلك حقل أفروديت المشترك مع قبرص. وتتطلع إسرائيل أيضاً إلى الحصول على الخبرة الأمريكية في مجال الغاز الطبيعي المُسال، ولا سيما أن الشركات القليلة في العالم التي لديها كفاءة في هذا المضمار هي في الأساس أمريكية.[10]

وشكّلت شركة نوبل إنيرجي عاملاً جوهرياً في اكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي البحرية وتطويرها بالقرب من شواطئ إسرائيل. كما شكل نجاح الشراكة بين الشركات الإسرائيلية والشركة الأمريكية إضافة كبيرة للتعاون، لكنه يبرز أيضاً عدم النجاح في جذب شركات أجنبية أخرى على الأقل في السنوات الماضية. وتقوم سياسة الحكومة الإسرائيلية حول تطوير موارد الغاز الطبيعي الجديدة على السماح للشركات التجارية بتولي أعمال القيادة، مع العمل وفق معايير الرؤية الإسرائيلية بشأن احتياجات البلاد الاستراتيجية. «ومن الجدير بالذكر أن جذب شركات نفط وغاز أخرى ينطوي على تحديات سياسية جمة. فمعظم شركات النفط والغاز لديها عمليات في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. وحين يبقى النزاع الفلسطيني من دون حل، فربما لا ترغب تلك الشركات في أن تُعرّض عملياتها لأخطار سياسية بمزاولتها أعمالاً مع إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، فقد لا ترغب الشركات العاملة في تركيا ولبنان في التعاون مع إسرائيل إلى حين تسوية مشكلات الحدود البحرية مع قبرص وإسرائيل. فعلى سبيل المثال، تمثل تركيا سوقاً مهمة لشركة "غازبروم" الروسية العملاقة، بشرائها نحو 30 مليار متر مكعب».[11]

لذا فإن إسرائيل تقف أمام تحدٍّ يتمثل في مدى قابلية المزيد من الشركات العالمية للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي هناك، خاصة في ظل الحديث عن مخزون كبير قُبالة سواحل لبنان أو قبرص على سبيل المثال، وإمكانية أن تسعى تلك الشركات إلى تلبية طموح هذه الدول في استخراج الغاز المكتشف أو تصديره، وما يعنيه ذلك من تعقّد إمكانية التعاون بين تلك الشركات وإسرائيل نظراً إلى الوضع السياسي.[12]

رابعاً: خطوات تنظيمية داخل قطاع الغاز الإسرائيلي

من المتوقع أن تتسبب الاكتشافات الإسرائيلية من الغاز الطبيعي في استقلالية قطاع الطاقة لعقود مقبلة، هذا بخلاف احتمالية تصدير كميات من الغاز الفائض، ما يحفز المزيد من أعمال التنقيب ومواصلة الاستكشاف مستقبلاً. كما أن تلك الاكتشافات قد توفر المزيد من فرص العمل وتدعم الموازنة العامة للدولة بشكل نسبي. غير أن مسألة تصدير الغاز في مقابل الطلب المحلي لا تنفي إمكانية حاجة إسرائيل مستقبلاً إلى استيراد الغاز الطبيعي مجدداً من مصادر أخرى، خاصة في حال نفاد الكميات المكتشفة، سواء في الاستهلاك أو التصدير. ووفقاً لتقديرات بنك إسرائيل فقد شهد عام 2012 انخفاضاً في واردات الوقود بقيمة تصل إلى 2.5 مليار دولار، ما أسهم في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1٪ تقريباً.[13]

وقد شكلت إسرائيل عدداً من اللجان، وقامت بخطوات تنظيمية داخلية، سواء لتحديد السياسات الضريبية والمالية لقطاع الغاز، أو في ما يتعلق بالتصدير، منها:

1. عين وزير المالية يوفال شتاينتس لجنة عامة برئاسة البروفيسور إيتان شاشينسكي، أستاذ الاقتصاد بالجامعة العبرية، حملت اسم "لجنة شاشينسكي"؛ بهدف دراسة السياسة الضريبية، وأسس فرض الضرائب على اكتشافات الغاز والنفط في إسرائيل. وأوصت اللجنة بفرض ضريبة تصاعدية على أرباح النفط والغاز تصل إلى 60٪ من صافي الأرباح، بعد أن يحقق المستثمرون عوائد من الأرباح تصل إلى 50٪. وتم نقل التوصيات إلى الكنيست الذي صدّق عليها في آذار/ مارس 2011 تحت بند قانون الضرائب على أرباح النفط والغاز.[14]

2. تشكلت لجنة وزارية عام 2012 برئاسة البروفيسور شالوم تسيماح مدير عام وزارة الطاقة والمياه، وسميت "لجنة تسيماح"؛ لتقييم اقتصاد الغاز الطبيعي وبلورة توصيات خاصة بسياسات الحكومة في ما يتعلق بمستقبل هذا القطاع. وقد كانت مهمة اللجنة هي عرض مقترحات في ما يخص ضمان أمن طاقة إسرائيل، وتسهيل التنافس في سوق الغاز الطبيعي المحلي الناشئ لديها، وتعظيم الاستفادة البيئية من الغاز الطبيعي مقارنة بأنواع الوقود الأخرى، والوصول إلى أقصى حد للفوائد الاقتصادية والسياسية. وخرجت اللجنة في تشرين الأول/ أكتوبر 2012

بعدد من التوصيات بعد تقدير حجم الغاز الذي اكتشفته إسرائيل ووضع تصور لحجم الاحتياطي المطلوب للوفاء بالطلب المحلي على مدار السنوات الخمس والعشرين المقبلة. وتنبأت اللجنة بعد كشفَي تامار وليفيتان الكبيرين أنّ الكشوف المستقبلية لن تكون بهذه الضخامة. وهكذا، فبرغم التقدير أن إجمالي كشوف الغاز يمكن أن يصل إلى ما يبلغ 1480 مليار متر مكعب، فإن اللجنة أسست توصياتها على حجم أصغر وهو 950 مليار متر مكعب. وقد كان تقديرها للطلب المحلي على مدار السنوات الخمس والعشرين المقبلة هو 450 مليار متر مكعب تاركة 500 مليار متر مكعب لتصدير محتمل.[14]

خامساً: الاستهلاك

يُستخدم الغاز الطبيعي في إسرائيل بشكل رئيسي في تشغيل المحطات التابعة لشركة الكهرباء الوطنية. وقد كانت محطة إشكول في مدينة أسدود هي المحطة الأولى التي استعاضت عن المازوت واستخدمت الغاز الطبيعي. وينتقل الغاز إلى المحطة مباشرة من منصة في موقع خاص بمجموعة يام تيثيس التي تضخ الغاز من قاع البحر قبالة سواحل عسقلان عبر أنبوب يبلغ طوله 40 كيلومتراً، تصل مباشرة إلى مستودعات الغاز في المحطة. وأسهم استخدام الغاز في تقليص نسبة التلوث الجوي في مدينة أسدود التي عانت جراء استخدام محطتها الرئيسية للمازوت في السنوات الماضية. وتدريجياً، تم تشغيل محطات أخرى بالغاز الطبيعي، ومن بينها محطات: حاجيت، وجيزر، وريدينج،

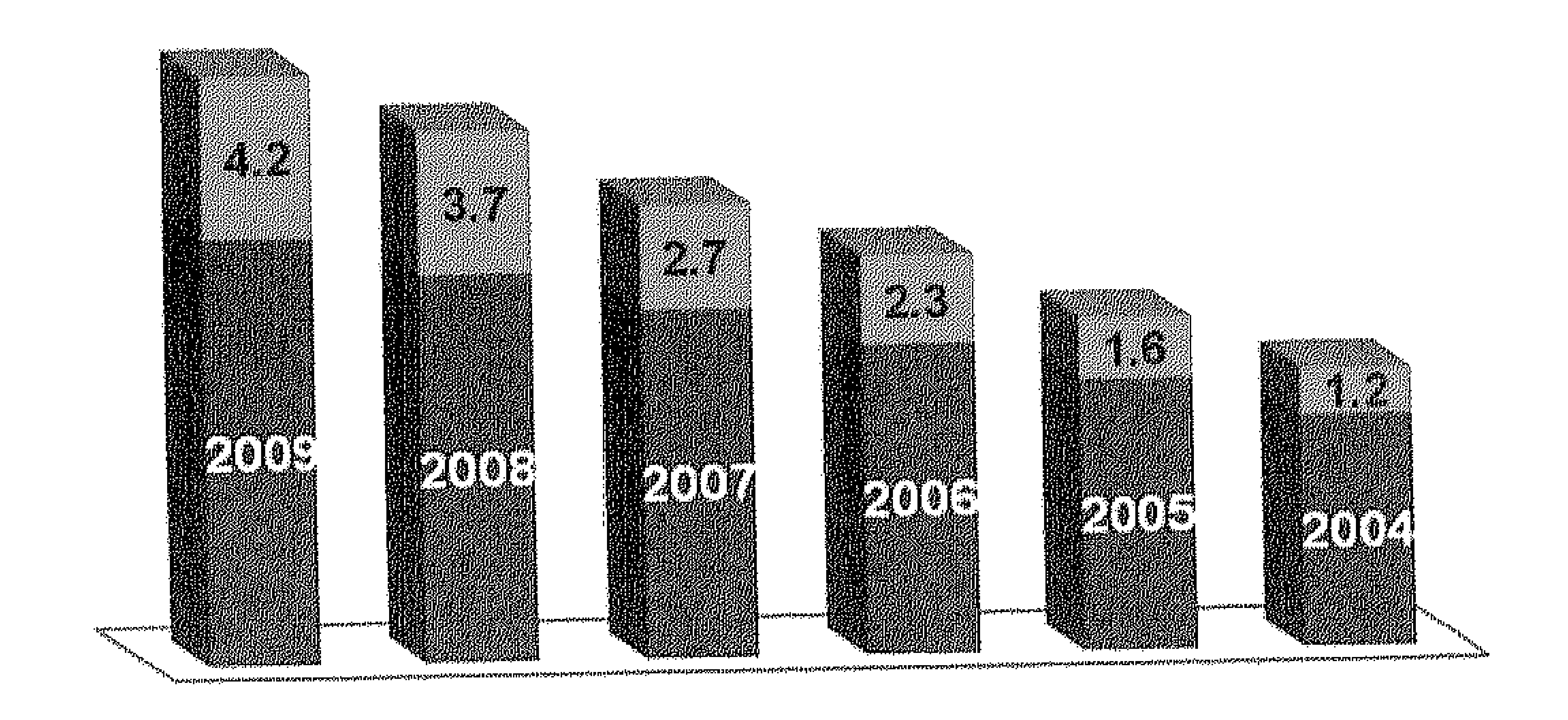
وتسافيت، ورامات حوفيف، وهي محطات تابعة لشركة الكهرباء الوطنية. أضف إلى ذلك عدداً من المحطات التي تنتمي إلى القطاع الخاص في عسقلان وأسدود والرملة، ومحطات البحر الميت في منطقة سدوم. وبحلول عام 2010، وصلت نسبة توليد الكهرباء اعتماداً على الغاز الطبيعي إلى 45٪، بينما يستخدم الفحم والمازوت والسولار في توليد النسبة الباقية 55٪. وبعد الاكتشافات الأخيرة عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى تأسيس بنية تحتية لنقل الغاز الطبيعي تكلفت ملايين الدولارات. وبلغت نسبة استهلاك شركة الكهرباء من حقل ماري في الفترة من عام 2004 حتى عام 2010 قرابة 17 مليار متر مكعب.[16]

ويوضح الشكل (1) أن استهلاك إسرائيل من الغاز الطبيعي خلال عام 2009 بلغ 4.2 مليار متر مكعب، في مقابل 2.7 مليار متر مكعب عام 2007، و1.6 مليار متر مكعب عام 2005. وبحلول عام 2009 بلغ إنتاج الكهرباء اعتماداً على الغاز الطبيعي بمصادره المتعددة نحو 40٪. ومن المتوقع أن تصل النسبة خلال العشرين عاماً المقبلة إلى 60٪. وبحسب بعض التقارير، سوف يصل استهلاك إسرائيل من الغاز الطبيعي في الفترة من عام 2014 إلى عام 2030 قرابة 197 مليار متر مكعب، سواء لتوليد الكهرباء أم لإدارة المؤسسات الصناعية. ووفقاً لتقديرات وزارة البنية التحتية، من المتوقع أن يصل الاستهلاك الإسرائيلي من الغاز الطبيعي عام 2014 إلى قرابة 8.4 مليار متر مكعب، وسوف يتضاعف عام 2026 ليصل إلى 16.9 مليار متر مكعب، وفي عام 2030 سوف يصل إلى 19.3 مليار متر مكعب. فيما ستحتاج إسرائيل

إلى كميات من الغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي تصل إلى 24.5 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2040. وتأتي هذه الأرقام في ظل عدم وجود دلائل قوية تتعلق بحالة الزيادة السكانية الطبيعية في إسرائيل مستقبلاً، هذا بخلاف الغموض حول إمكانية وجود اكتشافات مستقبلية.[17]

الشكل (1)

حجم استهلاك الغاز الطبيعي في إسرائيل (مليار متر مكعب)



المصدر: وزارة البنية التحتية الإسرائيلية، «دليل مستهلكي الغاز – 2010»، سلطة الغاز الطبيعي، ص 13.
http://www.hebrewenergy.com/attachment/file/61.pdf

سادساً: الغاز المُسال

أصدر وزير البنية التحتية عوزي لانداو في بداية عام 2011 توجيهات بإعداد مشروع لاستيراد الغاز الطبيعي المسال LNG بهدف وقف التبعية للغاز المصري. وفي تموز/ يوليو 2012 بدأ مشروع بناء عوامات مائية

لاستيعاب الغاز الطبيعي من ناقلات الغاز المُسال على مسافة 10 كيلومترات من سواحل مدينة الخضيرة. وتستطيع هذه العوامات استيعاب كميات من الغاز المُسال تصل إلى 2 – 3 مليارات متر مكعب سنوياً. وهو ما يعني قرابة نصف ما تحتاج إليه إسرائيل سنوياً من الغاز الطبيعي حالياً.[18] كما يجري الحديث عن إمكانية إنشاء مصنع للغاز الطبيعي المُسال، سواء في إسرائيل أو قبرص أو منطقة أخرى، وذلك باستخدام تكنولوجيا جديدة لبناء محطة عائمة FLNG. غير أن الخطر الرئيسي في مثل هذه المشروعات يتعلق بمسألة أن أسعار الغاز الطبيعي قد تنخفض بسبب زيادة المعروض في جميع أنحاء العالم. وفي مثل هذا السيناريو قد لا يكون الغاز الطبيعي المُسال فعالاً من حيث التكلفة.[19]

سابعاً: شبكات نقل الغاز الطبيعي

في عام 2003 تم تأسيس شركة حكومية تحمل اسم شركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية المحدودة، بهدف تأسيس منظومة نقل الغاز الطبيعي وتشغيلها داخل إسرائيل. وتأسست المنظومة بناء على خطة وطنية، وتضم أربعة خطوط رئيسية كالتالي:[20]

1. الخط البحري: من أسدود حتى ساحل "دور عام" وهومرتبط برياً بمحطة الكهرباء حاجيت في وادي مليك. وتأسس الخط بواسطة شركة الكهرباء الوطنية، ولكنه يُدار حالياً بواسطة شركة خطوط الغاز الطبيعي.

2. الخط المركزي: ويمر من عسقلان – كريات جات، سوريك، جيزير – أسدود.

3. الخط الجنوبي: يمر من كريات جات – بئر سبع – رامات حوفيف – ديمونا – سدوم.

4. الخط الشمالي: يربط محطة كهرباء حاجيت بمحطات كهرباء ألون، تافور وحيفا.

قانون شاشينسكي وضغوط المجتمع المدني الإسرائيلي

كما أسلفنا، فإن لجنة شاشينسكي هي لجنة عامة لدراسة السياسات المالية والضريبية لملف النفط والغاز في إسرائيل، وتأسست بقرار من وزير المالية يوفال شتاينتس، في نيسان/ إبريل 2010 وتحمل اللجنة اسم البروفيسور إيتان شاشينسكي، أستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية، الذي حُوِّلت توصياته في ما بعد إلى قانون جديد ترك تداعيات على الشركات العاملة في مجال البحث والتنقيب وإنتاج الغاز الطبيعي الإسرائيلي.

كان تأسيس اللجنة أمراً ملحّاً بعد تصاعد الضغوط الشعبية الداخلية والاتهامات المتكررة للحكومة بأنها منحت عوائد الثروات المكتشفة لشركات خاصة، وحرمت الدولة من الاستفادة من حقول الغاز الجديدة المكتشفة في البحر المتوسط. وقد طلبت وزارة المالية من اللجنة دراسة

الأعباء الضريبية المناسبة التي يمكن أن تُحصلها الدولة من الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز، خاصة بعد إعلان اكتشاف حقل ليفيتان. وفي النهاية، تم إقرار توصيات اللجنة بالكامل. وورد في وثيقة وزارة المالية الإسرائيلية حول دوافع تشكيل اللجنة: «أنه في ضوء الاكتشافات الكبيرة من الغاز الطبيعي في المياه الاقتصادية الإسرائيلية، بات هناك شعور بحدوث تقدم في سوق التنقيب وإنتاج النفط والغاز في إسرائيل، وهناك احتمال العثور على المزيد من هذه الموارد مستقبلاً. لذا فإن هذه القضية تحمل تأثيرات اقتصادية جوهرية على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى سياسات الحكومة في السنوات المقبلة. وبناء عليه، هناك حاجة مُلحّة لدراسة المنظومة المالية والضريبية المتبعة في إسرائيل في ما يتعلق بالبحث والتنقيب وإنتاج الغاز بهدف تقييمها وتحديد إذا ما كانت تتناسب مع المنظومة المالية المتبعة في دول مختلفة في العالم الغربي-الديمقراطي. وكان من المناسب أن تتم دراسة تعامل الاقتصاد الإسرائيلي مع التداعيات المحتملة في حال تم الكشف عن ثروات من الغاز والنفط في المستقبل وما قد تحمله من تأثيرات في قيمة العُملة المحلية وفي القدرة الإسرائيلية على المنافسة الاقتصادية».[21]

أولاً: الملابسات التي سبقت تشكيل لجنة شاشينسكي

منذ اكتشاف الغاز الطبيعي في إسرائيل وحتى مطلع عام 2011، اعتبرت الضريبة المفروضة عليه هي الأقل على مستوى العالم، حيث كانت

الشركات المنتجه للغاز لا تـدفع للدولـة سـوى 12.5٪ فقـط ضريبـة عـن نشاطاتها في الـمُجمل. وبحساب قيمة الضريبة المفروضة على الغاز نفسه، وصلت قيمة الضرائب التي تدفعها الشركات المنتجة عن أرباحها إلى 30٪. ويمكن مقارنة ذلك ببعض الدول مثل بريطانيا، حيث تبلغ قيمـة الـضريبة هناك 53٪ من إجمالي الأرباح، وكندا 55٪، والولايات المتحـدة الأمريكيـة أكثر من 51٪، والـدنمارك 69٪ في المتوسـط، والنـرويج 75٪. وقـد تـصل الضريبة أحياناً إلى 84٪ بحسب حجم الاكتشاف وأرباحه. وتعـود النـسبة المفروضة على أرباح الغاز الإسرائيلي إلى قانون النفط الـصادر عـام 1952. ولم يحرص الـمُشرّع الإسرائيلي على تغيير هذا القانون، خاصـة أن كميـات الغاز المكتشفة حتى عام 1999 لم تكن تستدعي إجراء تعـديلات تـشريعية كاملة. ومنذ عام 2002 قاد عدد من أعـضاء الكنيـست صراعـاً مـن أجـل وصول النسبة إلى 60٪، وهو الأمر الذي عارضـته الـشركات الإسرائيليـة العاملة في هذا القطاع. غير أن الأمر لم يتوقف عـلى الـشركات الإسرائيليـة نفسها، فقد أشارت تقارير إلى ضغوط أمريكية مكثفة بهدف عرقلة المبادرة، ومن ثم الحفاظ على أرباح الشركات الأمريكية التـي تـستثمر في إسرائيـل، وعلى رأسها شركة نوبل إنيرجي، ما أحـدث جـدلاً حـاداً عـلى خلفيـة مـا اعتبرته بعض الأوساط سيطرة أمريكية عـلى اقتـصاد الطاقـة في إسرائيـل، لدرجة التدخل في السياسات الضريبية، ومن ثمّ التـأثير سـلبياً في مـستوى معيشة المواطنين. غير أن اكتشافات الغاز الجديدة في حقلي تامـار وليفيتـان

أعادت من جديد فتح ملف التعديل التشريعي نفسه. وعلى هذه الخلفية تم تشكيل لجنة شاشينسكي.[22]

ثانياً: الضغوط الشعبية على اللجنة

خلال عمل اللجنة، أسس عضو الكنيست السابق ميخائيل مليكور في تموز/ يوليو 2010 "منتدى العمل المدني"؛[23] بهدف الضغط عليها لزيادة الضريبة المفروضة على الشركات العاملة في قطاع الغاز الطبيعي. وقد انضم إلى المنتدى العديد من المنظمات المؤيدة، من بينها اتحادات طلابية ومنظمات حقوقية وبيئية. فيما تقدم عدد من أعضاء الكنيست بمشروع قانون يحمل الهدف ذاته، وقّع عليه أعضاء من أحزاب الليكود، وكاديما، والعمل، وشاس، وميرتس، ويهودوت هاتوراه، والبيت اليهودي، والاتحاد القومي.[24] وفي المقابل، دشنت مجموعة من طلاب جامعة بار إيلان منتدى "من أجل أرض إسرائيل"، وقامت بحملات توعية واسعة في الصحافة اليومية.[25] وقد ساندت الحكومةُ اللجنةَ بشدة، ورفضت الانتقادات الموجهة إليها، خاصة بعد أن قدمت جمعية "الطريق الآخر" دعوى قضائية أمام المحكمة العليا للطعن على تعيين شاشينسكي رئيساً للجنة. وقررت المحكمة فرض تعويض تدفعه الجمعية للدولة ولشاشينسكي، وهو ما أدى إلى تحصين أعمال اللجنة قانونياً.[26]

ثالثاً: التوصيات النهائية للجنة

صدرت مسودة لجنة دراسة السياسة المالية لقطاع الغاز والنفط في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، بعد أن قامت بدراسة العديد من التقارير والآراء في هذا القطاع. وتوصلت اللجنة إلى أن القيمة الاقتصادية للتسهيلات الضريبية التي تقدمها الدولة للشركات بالمقارنة بالرسوم التي تدفعها لا تعكس أي استفادة للمواطنين من الثروات الطبيعية المكتشفة.[27] وفي 3 كانون الثاني/ يناير 2011 صدرت التوصيات النهائية للجنة شاشينسكي، التي لم تشهد تغييرات على المسودة السابقة إلا في نقطتين رئيسيتين: الأولى، تخفيض قيمة الضريبة المفروضة على أرباح الشركات لتصبح 50٪ بدلاً من 60٪. وبررت اللجنة هذا التخفيض بأن النسبة التي حددتها المسودة سوف تؤدي إلى الإضرار بقدرة ممولي المشروعات، ومع ذلك سوف يؤدي تخفيض نسبة الحد الأقصى للضريبة إلى تقليص عائد الدولة من الآبار ذات الإنتاجية العالية بالمقارنة بدول أخرى. أما الثانية، فتخص آبار النفط وحقوله المكتشفة بالفعل، وتتعلق بتقليص آخر يصل إلى 15٪ من الحد الأقصى للضريبة بالنسبة إلى الاستثمارات التي ستنفذ حتى عام 2013، بينما يتم العمل بالنسبة المحددة للشركات التي بدأت بالفعل في الإنتاج التجاري، على أن يطبق القانون في أواخر عام 2013. [28] وقد أقرت الحكومة الإسرائيلية في 18 كانون الثاني/ يناير 2011 جميع التوصيات، ولكنّها أضافت بعد ذلك بنداً خاصاً بالنفقات المخصصة لحماية الحقول البحرية ومصافي النفط، بحيث

تمول الدولة نصف نفقات الحماية الأمنية، بشرط أن يوجه ربع الإنتاج على الأقل للاستهلاك المحلي.[29]

رابعاً: ردود الفعل حول القانون الجديد (قانون شاشينسكي)

تسببت توصيات اللجنة التي صدّقت عليها الحكومة في ما بعد بردود أفعال غاضبة من قبل حاملي السندات المالية والأسهم في شركات الغاز، بالإضافة إلى مالكيها. ودخل الطرفان في نزاع قانوني ضد القرار. ونشرت سلطة الأوراق المالية الإسرائيلية أن القيمة السوقية للتنقيب عن الغاز كانت قد قفزت خلال عامين بنسبة ثمانية أمثال، في الوقت الذي تستحوذ فيه الشركات الخاصة على 90٪ من هذا القطاع، وأقل من 10٪ فقط تنتمي إلى مؤسسات حكومية. وأظهرت دراسة سلطة الأوراق المالية أن حجم الاستثمار في قطاع الغاز في بورصة تل أبيب بلغ 40 مليار شيكل، وأنه حتى عام 2008 لم يكن هناك استثمارات بهذا الحجم. كما أكدت الدراسة أنه في أعقاب إعلان اكتشاف حقلي تامار وداليت تغيرت الأمور وارتفعت الاستثمارات بشكل ملحوظ. وتبين أن قيمة التداول في هذا القطاع تصل إلى 450 مليون شيكل يومياً، وصلت إلى ذروتها في بورصة تل أبيب عام 2010 حين وصل حجم التداول في شهر واحد إلى سبعة مليارات شيكل، فيما شكل التداول في قطاع الغاز نسبة 30٪ من إجمالي حجم التداول في أيلول/ سبتمبر 2010، ووصل في بعض الأحيان إلى 50٪ من نسبة التداول.[30]

ويعترض المستثمرون على القانون الجديد كونهم أنفقوا أموالاً طائلة على قطاع الغاز بناءً على الإعفاءات الضريبية التي كانت تطبق قبل إقراره، وحين بدأوا في جني الأرباح، وجدوا أعباءً ضريبيةً جديدةً في انتظارهم وبأثر رجعي. في المقابل، قالت الحكومة إن هذا القرار شرعي، وإن الدولة لا يمكنها حساب أرباح كل مستثمر وخسائره على حدة. وبعد الشكاوى التي قدمتها شركة نوبل إنيرجي، قررت الحكومة إعطاء مُهلة لمستثمري حقل تامار، ولا سيما أنه لم يبدأ في الإنتاج بعد، في حين ترفض الشركة الاكتفاء بالمهلة، وتطالب بالمزيد من الإعفاءات الضريبية لأنها وشركاءها الإسرائيليين أنفقوا الكثير من الأموال على تطوير الحقل. ويرى المعارضون أيضاً أن القانون الجديد سيدفع الدول الأخرى مستقبلاً إلى شراء الغاز اللبناني أو المصري أو القبرصي بدلاً من الغاز المستخرج من حقل ليفيتان المخصص للتصدير. في حين ترى الحكومة أنه في أسوأ الأحوال، أي عدول الشركة الأمريكية عن الاستثمار في تامار أو ليفيتان، فإن هناك العشرات من الشركات الإسرائيلية والأجنبية التي يمكنها أن تحل محلها.[31]

أبعاد المحاولات الإسرائيلية لشراء الغاز العربي

وقعت مصر وإسرائيل في عام 1979 معاهدة السلام برعاية أمريكية، لتدخل منطقة الشرق الأوسط في مرحلة جديدة، شملت في ما بعد محاولات إسرائيلية للتطبيع مع دول عربية على شتى الصعد. وقد خصصت إسرائيل

ومصر لجاناً مشتركة في مجالات مختلفة، منها اللجنة الاقتصادية المشتركة. وتأخرت نتائج هذا التعاون في الظهور، خاصة على خلفية العامل النفسي الذي وقف حاجزاً بين شعوب المنطقة العربية بصفة عامة وإسرائيل التي كانت وما زالت تمارس عدوانها على الأراضي العربية. غير أن عام 2004 شهد نقلةً تتعلق بتوقيع مصر وإسرائيل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" QIZ. وبموجب هذه الاتفاقية، يُسمح للشركات المصرية، التي تستخدم مدخلات إسرائيلية، بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع إعفاء من الجمارك.[32] وفي نيسان/ إبريل 2005، وقّعت مصر مع إسرائيل اتفاقية لتصدير 1.7 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي ولمدة 15 عاماً، وحصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات (2005 – 2008). وأثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاجات دفعت عدداً كبيراً من أعضاء مجلس الشعب المصري وقتها إلى الاحتجاج وتقديم طلبات إحاطة. ووفق الاتفاقية، يتم ضخ الغاز المصري عبر خط أنابيب بطول 100 كيلومتر من العريش إلى مدينة عسقلان جنوب السواحل الإسرائيلية على البحر المتوسط.[33]

من جانب آخر، سبقت قطر مصر في إجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل منذ كانون الثاني/ يناير 1994 لبحث إمكانية تصدير الغاز القطري إلى إسرائيل. وفي ذلك الوقت، تحدثت إسرائيل عن أهمية هذه الخطوة التي تهدف إلى لفت أنظار العالم إلى مشروع ضخم تؤسسه دولة قطر لتنمية حقول

الغاز الطبيعي، خاصة إنشاء المنطقة الصناعية في رأس لفـان، حيـث قـدرت احتياطيات الغاز في حقل الشمال بنحو 25 تريليـون مـتر مكعـب. ودخلـت إسرائيل في اتصالات مع قطـر عـلى أسـاس أن الأخـيرة تـسعى إلى تـشجيع الاستثمارات الأجنبية وإيجاد شراكات اقتصادية ضخمة متعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز، ولا سيما أن إمداد إسرائيل بالغاز القطري سيفتح المجـال لدول أخرى في حوض البحر المتوسط وأوروبا؛ لذا فقـد حرصـت إسرائيـل على دفع العلاقات مع قطر كمحفـز للتعـاون في مجـالات حيويـة لاسـتقرار المنطقة؛ لهذا شمل الحديث عن هذا الملف حـديثاً آخـر حـول تزويـد الأردن والسلطة الفلسطينية بالغاز الطبيعي.[34]

ويحاول هذا المحور عرض ملف الغـاز الطبيعـي مـن منظـور إقليمـي، وعرض مدى نجاح محاولات إسرائيل أو فشلها في استغلاله لإقامة علاقات مع دول المنطقة. ويضم هذا المحـور مبحثـين: الأول، حـول الغـاز الطبيعـي ومحاولات إسرائيل كسرعزلتها إقليمياً، والثـاني، بـشأن انعكاسـات اتفاقيـة الغاز المصري من المنظور الإسرائيلي.

الغاز الطبيعي ومحاولات إسرائيل كسر عزلتها إقليمياً

اكتشف الغاز الطبيعي للمرة الأولى في البحر قبالة ساحل أسـدود عـام 1999 في حقل نوعا، واعتُبر صغيراً جداً من ناحية التطوير التجاري. لكن في عام 2000 تم اكتـشاف حقـل مـاري بجـواره، فظـل يـوفّر إمـدادات الغـاز

لمحطات الطاقة في إسرائيل منذ عام 2004.[35] ومنذ ذلك الحين، بدأ صانع القرار الإسرائيلي النظر لهذا المورد على أنه من بين الحلول العصرية التي قد تواجه بها إسرائيل أزمة الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، التي من شأنها أن تحمل أخطاراً بيئية مختلفة؛ لذا فقد رأت إسرائيل أن الاعتماد على الغاز الطبيعي له عدد من المزايا، وقد أسلفنا الحديث عنها. ولتحقيق الاستفادة القصوى من هذا المورد تأسست سلطة الغاز الطبيعي بناءً على قانون الغاز الطبيعي لعام 2002؛ بهدف تطبيق سياسات الحكومة لدفع اقتصاد الغاز قُدماً، وقياس الوارد والاستهلاك واستطلاع ميول المستهلكين. كما تعمل على إصدار التراخيص والإشراف عليها ونشر المناقصات.[36] وتركت الاكتشافات الإسرائيلية حديثة العهد تأثيراً في تركيبة اقتصاد الطاقة، منذ أن بدأت شركة يام تيثيس في اكتشاف كميات تجارية في البحر المتوسط قبالة عسقلان، وصولاً إلى إدارة بعض محطات الكهرباء بالغاز الطبيعي منذ عام 2004 بدلا من المازوت. وحيث إن الكميات المكتشفة في إسرائيل حتى تلك الفترة لم تكن تلبي متطلبات الاستهلاك المحلي، فقد بحثت عن مصادر أخرى، بما في ذلك في دول عربية وعلى رأسها قطر ومصر. وقد خرجت قطر من المعادلة في تلك الفترة، وبات التركيز على الغاز المصري؛ للعديد من العوامل، أبرزها العاملان: الجغرافي والسياسي. وتم الاتفاق على أن يتم ضخ الغاز المصري بدءاً من عام 2008، من خلال أنبوب يمر من العريش حتى عسقلان لمدة 15 عاماً مع إمكانية مد أمد هذا الاتفاق.[37] ونحاول هنا تتبع المحاولات

الإسرائيلية لشراء الغاز القطري، ثـم تنـاول الاتفـاق الإسرائـيلي –المـصري بتوسع، وما له من تبعات وانعكاسات.

أولاً: الغاز القطري

بدأت البوادر الأولى للعلاقات بين الدوحة وتل أبيب بعد أيام قليلة من توقيع اتفاقيات أوسلو، حيث تحدثت إسرائيـل عـن لقـاء جمـع بـين وزيـري الخارجية القطري والإسرائيلي في المقر الخاص لسفير قطر لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وسط حديث عن اتصالات بشأن توريد الغاز الطبيعي من قطـر إلى إسرائيل. وقد كانت الدوحة وقتها هي النافذة التـي أرادت تـل أبيـب أن تتسلل منها إلى منطقة الخليج العربي، خاصـة أن معهـد التـصدير الإسرائـيلي قدر عائـد التـصدير الإسرائـيلي المحتمـل مـع دول الخلـيج في حـال انتهـت القطيعة بمئات الملايين من الدولارات سنوياً.[38]

1. بداية الاتفاق الإسرائيلي مع دولة قطر

خلال المؤتمر الاقتصادي الدولي الإقليمي الثاني للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي أقيم في العاصمة الأردنية عـمّان في 31 تـشرين الأول/ أكتـوبر 1995، تم توقيع مذكرة تفاهم لنقل الغـاز الطبيعـي مـن قطـر إلى إسرائيـل، وسط ترقب شديد من المستثمرين الإسرائيليين الذين شـعروا بوجـود آفـاق جديدة لدخول منطقة الخليج العربي. وقام وزيـر الطاقـة الإسرائـيلي جـونين

ساجيف ونائبة رئيس مجلس إدارة شركة إنرون Enron الأمريكية بتوقيع أول مذكرة تفاهم تنص على أن فرع الشركة في قطر سوف يحصل على حقوق الغاز المستخرج من حقل الشمال في منطقة رأس لفان وينقله إلى إسرائيل. وقد كان من المفترض أن يتم نقل الغاز عبر أنبوب يمتد لعشرات الكيلومترات إلى معمل تسييل في رأس لفان، بعد ذلك يُنقل في الحالة السائلة عن طريق الخليج العربي مروراً بسواحل سلطنة عمان واليمن حتى البحر الأحمر. ولم يكن قد تحدد بعد موقع المعمل الذي سيتم فيه إعادة الغاز من الحالة السائلة إلى الغازية، وفكّرت إسرائيل في موقعين في العقبة وإيلات. وقد قُدرت قيمة المشروع بنحو 5 مليارات دولار.[39]

2. فشل المشروع الإسرائيلي–القطري

نظر العديد من الخبراء الإسرائيليين إلى احتمال أن تكون أسعار الغاز القطري أعلى من اللازم لتوليد الكهرباء في إسرائيل بأسعار تنافسية، وطرح بعض هؤلاء الخبراء احتمال أن يفشل الغاز القطري في منافسة مشروعات أخرى بديلة قد تظهر مستقبلاً من بينها استيراد الغاز الروسي أو استيراد الغاز المصري عبر أنبوب بشكل مباشر.[40] ووسط معارضة قطر للأسعار الإسرائيلية المقترحة، إضافة إلى موقف المملكة العربية السعودية الرافض تشييد خطوط أنابيب عبر أراضيها، وفي أعقاب تولي بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية للمرة الأولى (1996 – 1999) أعلنت

وزارة البنية التحتية الإسرائيلية أن الاهتمام الإسرائيلي باستمرار المباحثات حول مشروع الغاز القطري ما زال قائماً. ولكن، وبشكل مفاجئ، ألغت الحكومة الإسرائيلية في أواخر أيلول/ سبتمبر 1996 مذكرة التفاهم الخاصة بشراء الغاز القطري، وبعدها بأيام أعلنت الدوحة إلغاء لقاء مُزمع بين وزيري الخارجية القطري والإسرائيلي كان مقرراً عقده على هامش الاجتماع السنوي للأمم المتحدة في نيويورك، وقالت الدوحة إن الإلغاء يأتي في إطار الاحتجاج على إجراءات إسرائيل وعمليات التهويد والعنف في مدينة القدس.[41] وفي شباط/ فبراير 1997 أعلنت إسرائيل رسمياً أنها قررت إلغاء فكرة شراء الغاز القطري، مشيرة إلى أنها فضلت البحث عن مصادر أخرى (تبين بعدها أنها مصر). وفي الشهر نفسه دشنت قطر أول مصنع لتحويل الغاز إلى الحالة السائلة في منطقة رأس لفان مستهدفة أسواقاً رئيسية مثل اليابان وكوريا الجنوبية.[42] فيما بدأت إسرائيل بعدها بعامين الحديث عن اكتشافات تجارية من الغاز الطبيعي للمرة الأولى في مياهها الاقتصادية، قبل أن تتطور الأمور وتدخل مصر إلى معادلة الغاز الإسرائيلية.

ثانياً: الغاز المصري

على الرغم من تواضع احتياطي الوقود الأحفوري في مصر، والمشكلات الداخلية التي تتمثل في نقص إمدادات الوقود، خاصة في ظل

دعم الحكومة للطاقة بشكل يفوق قدراتها، فإنها اعتبرت إقليمياً عنصراً مهماً لإنشاء خطوط الأنابيب وتوريد الغاز إلى جيرانها. وقد أشارت التقديرات إلى أن مصر تمتلك 67 تريليون قدم مكعبة من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة، وما يقرب من ضعف ذلك من الاحتياطيات المحتملة. وبحلول نهاية عام 2004 بلغ إنتاجها من الغاز التراكمي 1.5 تريليون قدم مكعبة. وعملت الحكومة على مضاعفة الصادرات خلال خمس سنوات من 17 مليار قدم مكعبة إلى 35 مليار قدم مكعبة سنوياً.

وفي عام 2001، بدأ إنشاء خط الأنابيب الممتد من حقول الغاز في مصر. وفي البداية كان الهدف الوحيد من المشروع هو توريد الغاز إلى الأردن، ولكن سرعان ما اقترحت وفورات الحجم وجود شركاء آخرين لجعل المشروع أكثر جذباً، وقد كانت إسرائيل من بين الخيارات المطروحة سواء، من الناحية الجغرافية أو الاقتصادية لمثل هذا الجهد. وقد وافقت مصر على بيع الغاز لإسرائيل بسعر متغير يتراوح ما بين 2.5 و2.65 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وظل هذا المشروع طيّ الكتمان نظراً إلى الحساسية السياسية تجاه أي تعاون بين البلدين اللذين ظلا محافظين على السلام البارد منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية في عام 1979. وقد تصاعدت الضغوط الداخلية على مصر بعد العدوان على غزة في شتاء 2008/ 2009 لإعادة النظر في تلك الصفقة.[43]

1. الصورة العامة لقطاع الغاز الطبيعي في مصر[44]

يعتبر الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي للطاقة لـ (32) محطة من محطات الكهرباء التي تمد مصر بأكثر من 80٪ من احتياجاتها من الكهرباء.[45] ويُستخدم الغاز في مصر بدلاً من الوقود السائل لتشغيل المنشآت الصناعية المختلفة، كما يستخدم كعامل مساعد في صناعات البتروكيماويات، والأسمدة، والأسمنت، وصناعة الحديد والصلب. وقد قامت شركة غاز مصر بإمداد الغاز الطبيعي للمناطق الصناعية الكبرى والصغرى في مختلف المدن المصرية. وبلغ إجمالي عدد المصانع التي تم إمدادها بالغاز الطبيعي 600 مصنع حتى نهاية عام 2008، وبلغ عدد عملاء الغاز الطبيعي المنزليين بنهاية عام 2008 في مناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية وبورسعيد والسويس والإسماعيلية ومحافظات الدلتا 2.2 مليون عميل.[46] وفي عام 2010، وصل الإنتاج إلى 46.7 مليون طن مكافئ. ويستخدم الغاز المصري محلياً كما هو مبين في الشكل (2) في قطاع الصناعة بنسبة 30٪، وتذهب النسبة الكبرى إلى قطاع الكهرباء بنسبة 56٪.

2. رواية الحكومة المصرية لتبرير صفقة الغاز مع إسرائيل

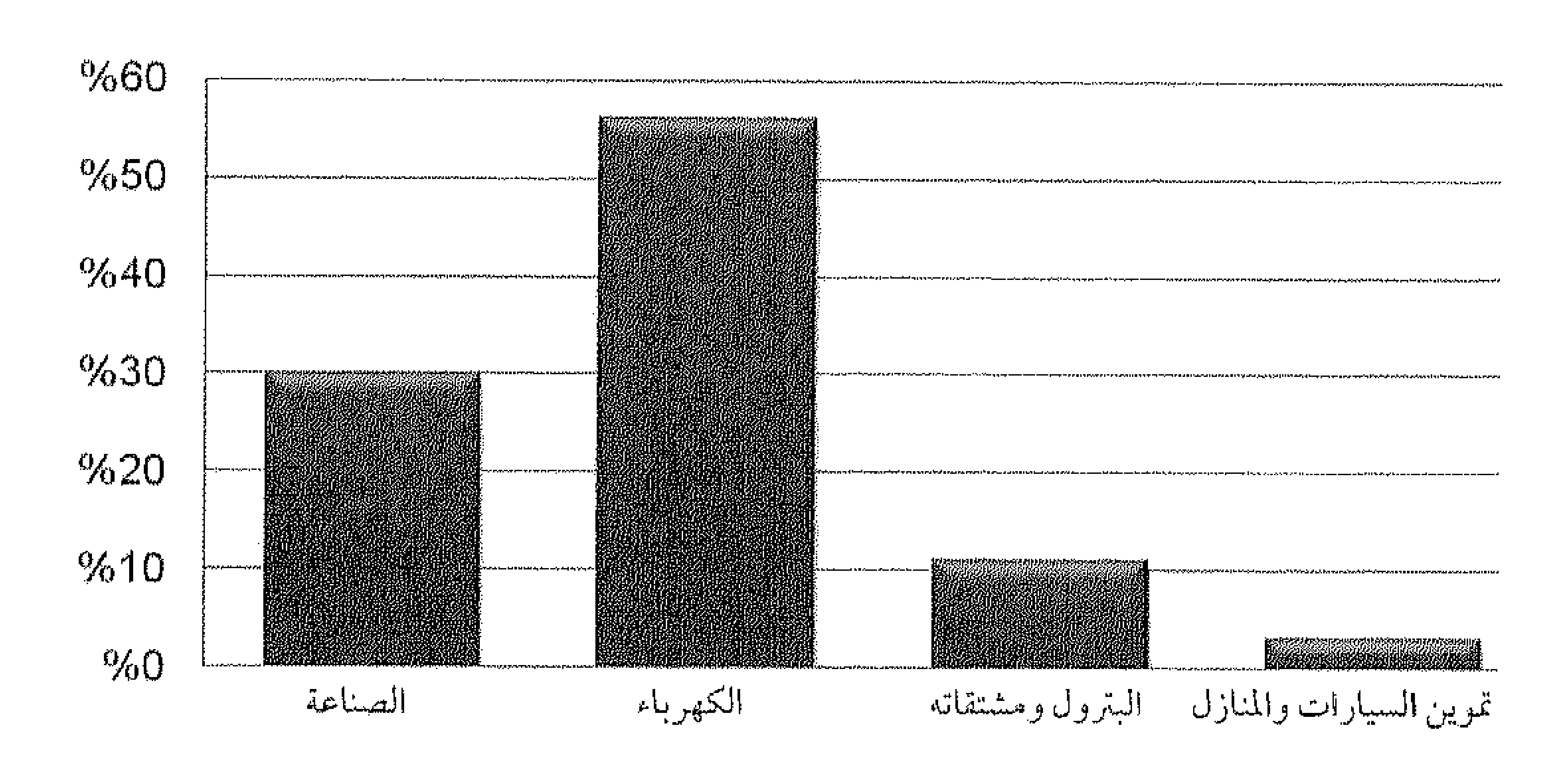
بررت الحكومة المصرية تصدير الغاز لإسرائيل بأن الأخيرة كانت تحصل على حصة من النفط المصري منذ عام 1979 تنفيذاً لاتفاقيات كامب ديفيد، حيث كانت الآبار تحت يد المحتل الإسرائيلي، ووقتها قال الرئيس

محمد أنور السادات «أسترد آبار الزيت، مع ضمان بيع الفائض منه إليكم»، لكن الآبار نضبت بعد ذلك، فحل محلها الغاز عام 2008 بعد مفاوضات شاقة. كما بررت الحكومة المصرية ذلك بأن الزيت لا يستخدم في تمويل الطائرات الحربية الإسرائيلية، لكنه يستخدم في محطات الكهرباء الإسرائيلية، التي تمول محطات الكهرباء الفلسطينية، وبأن تسويق الغاز الطبيعي يتم قبل استخراجه لأنه لا يُخزن، بل يتم نقله عن طريق أنابيب أو محطات إسالة، فضلاً عن أن عقود توريد الغاز قصيرة الأجل يتراوح مداها ما بين 6 و12 شهراً، بعكس النفط الخام الذي يتم تخزينه أولاً ثم تسويقه، وتتراوح مدة عقوده ما بين 15 و35 عاماً، ولا بد من وجود أسواق قريبة من مصر حتى يتم خفض تكاليف الإنتاج وتحقيق الجدوى الاقتصادية من تصديره، وإسرائيل من تلك الدول المستهدفة، حيث إن من مصلحتها الحصول على الغاز المصري لقرب المسافة.[47] من جانب آخر، قالت مصر إنها تُصدّر الغاز الطبيعي إلى دول أوروبا. وكان هناك مشروع لتصدير الغاز إلى لبنان وتركيا، وتم الاتفاق مع شركة إيطالية لتنفيذه، ثم أظهرت الدراسات وجود مشكلة في التنفيذ، حيث يمر الخط بمنحدر شديد العمق بالبحر المتوسط يبلغ 2000 متر لمسافة 350 كيلومتراً، فاتجه تفكير الشركة إلى تصميم الخط بمحاذاة شاطئ المتوسط، حيث لا تنخفض المياه أكثر من عمق 100 إلى 200 متر، مع المرور أمام سواحل إسرائيل، التي لديها أربع محطات كهرباء على الساحل يمكن إمدادها بالغاز لتسهيل حق المرور بمياهها الإقليمية، ثم الاتجاه شمالاً إلى لبنان ومنه إلى تركيا. وقد حاولت

إسرائيل عرقلة تلك الجهود بأن رفضت مرور الغاز المصري إلى الدول الأخرى داخل حدودها الإقليمية.

الشكل (2)

استخدامات الغاز المصري محلياً (2010)



المصدر: صحيفة الأهرام المصرية، 7 كانون الثاني/ يناير 2012.

http://digital.ahram.org.eg/Economy.aspx?Serial=759642

3. علاقة الاتفاق الإسرائيلي-المصري بحقل غزة البحري

اكتشف حقل غزة البحري الفلسطيني عام 2000 بواسطة شركة الغاز البريطانية BG بالاشتراك مع صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة اتحاد المقاولين CCC. وكانت السلطة الفلسطينية منحت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 شركة الغاز البريطانية امتيازاً يمتد 25 عاماً للتنقيب عن النفط في المياه الفلسطينية قبالة ساحل غزة. وإثر اكتشاف الحقل

قدمت الشركة إلى السلطة الفلسطينية عام 2002 خطة لتطويره على أساس بدء الإنتاج منه بعد أربع سنوات. وقد بدأت المفاوضات مباشرة بعد اكتشاف الحقل بين السلطة الفلسطينية والشركة من جهة والحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى، ضمن فصل التعاون الاقتصادي في اتفاقية أوسلو. وانطلقت المفاوضات في حينه على أساس حاجة إسرائيل إلى الغاز الطبيعي، وامتلاك السلطة الفلسطينية احتياطاً منه، وحاجة شركة الغاز البريطانية إلى تسويقه. وتركز الاهتمام في البداية على تزويد محطة كهرباء غزة بالغاز، إلا أن الكميات المتوقع استهلاكها كانت ضئيلة نسبياً ولا توفر المعطيات الاقتصادية الكافية لإنجاح المشروع. ومن ثم اقترحت الشركة في حزيران/ يونيو 2000 على شركة الكهرباء الإسرائيلية تزويدها بالغاز من حقولها في مصر وفلسطين وإسرائيل. غير أن دخول مجموعة غاز شرق المتوسط على خط المفاوضات لبيع الغاز المصري لإسرائيل تزامن مع رفض الحكومة الإسرائيلية في بادئ الأمر عرض شركة الغاز البريطانية لشراء غاز غزة بزعم رفضها الاعتماد على الإمدادات من بلد عربي واحد. إلا أن المرحلة التالية تضمنت تفضيل الغاز المصري بسبب سعره المغري. وتوسط رئيس الوزراء البريطاني حينذاك توني بلير في المفاوضات، محاولاً إيجاد سوق إسرائيلية لغاز غزة، ونجح في إقناع الحكومة الإسرائيلية بسحب اعتراضها، لكن الأخيرة وضعت شروطاً تتضمن الاتفاق على تزويد إسرائيل بـ (0.05) تريليون قدم مكعبة من الغاز الفلسطيني سنوياً لتوفير الغاز لإسرائيل لمدة 10 إلى 15 سنة.[48]

وقد واجهت عملية تطوير حقل غاز غزة جملة من المعوقـات حالـت دون استكمال عملية تطويره حتى الآن. فقد حالت سيطرة إسرائيل الفعلية على المياه الإقليمية دون قيام المطوّرين بتصدير الغـاز؛ إذ تتطلـب عمليـة التطـوير وبنـاء أنابيب النقل إجراءات وموافقات عدة إسرائيلية، ولم يـتمكن المطـورون حتـى الآن من الحصول عليها. كما حالت المعوقات الإسرائيلية دون القيام باسـتغلال الغاز لسد احتياجات السوق المحلية من الطاقة.[49] أضف إلى ذلك أن الحكومـة الإسرائيلية كانت تشترط عدم تحويل الريـع الغـازي إلى الـسلطة الفلـسطينية، بزعم منع تمويل الإرهاب. واقترحت إسرائيـل بـدلاً مـن ذلـك إيـداع الريـع الغازي في الحساب الخاص الذي يُستعمل لتسلم المساعدات الخارجية وأمـوال الضرائب التي تُسلمها إسرائيل للسلطة الفلسطينية من دون أن يكون هناك أي صلاحيات لحركة "حماس" للسحب من المبلغ المودع.[50]

4. موقف الرأي العام المصري من تصدير الغاز إلى إسرائيل

منذ اللحظة الأولى لإعلان تصدير الغاز المـصري إلى إسرائيـل أصـيب الشارع المصري بأطيافه كافة بحالة من السخط والاحتقان الشديدين، وصل إلى حد التظاهر وتأسيس روابط وائتلافات تعارض هذا الأمر برمته. ويُعتقد أنه كان من بين أسباب اندلاع الثورة المصرية لاحقاً. وترجع دوافـع الـشارع المصري لرفض صفقة الغاز مع إسرائيل إلى النقاط التالية:

أ. دوافع اقتصادية: في 13 آذار/ مارس 2011 دعت "الحملـة الـشعبية إلى وقف تصدير الغاز لإسرائيل" في مؤتمر صحفي نظمتـه لجنـة الحريـات

بنقابة الصحفيين المصريين إلى إعادة بحث شروط الصفقة وفقاً للأسعار العالمية ومتطلبات السوق المصرية واحتياجاتها، خاصة أن بعض الخبراء يرون أن خسائر الهيئة العامة للبترول منذ عام 2005 بلغت نحو 100 مليار جنيه مصري، نتيجةً للسياسات الخطأ في القطاع. كما أن مصر تعرضت لخسائر بلغت نحو 70 مليار دولار، وتتعرض لخسائر تبلغ نحو 13 مليون دولار يومياً نتيجة بخس الأسعار التي يجري بها تصدير الغاز إلى إسرائيل.[51]

ب. عدم الشرعية: أجمعت قوى سياسية مصرية على عدم شرعية تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، معتبرة أن الحكومة بدأت عملية التصدير ضاربة بالمطلب الشعبي المتعلق بوقفه عرض الحائط، وأنها اعتبرت نفسها الوحيدة التي تتكلم بلسان الشعب وتعرف مصالحه.[52]

جـ. حل أزمة الوقود: رأى بعض الرافضين تصدير الغاز لإسرائيل أن وقف تصديره سينعكس إيجابياً على حل مشكلات الوقود في مصر، حيث يوفر كميات كبيرة للسوق المحلية بعد تزايد استيراد مصر للبنزين والسولار والبوتاجاز.[53]

د. دوافع دينية: أصدرت "جبهة علماء الأزهر"، التي تضم عدداً من أبرز علماء مصر فتوى تحرم مشاركة العاملين في شركات الغاز في تصديره إلى إسرائيل، معتبرة أن الأمر يمثل جريمة وخيانة.[54]

هـ. دوافع سياسية: ربط الناشطون المصريون دائماً بين قضية حصار غزة وتصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، حيث كانت جميع التظاهرات والفعاليات التي تتضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة تطالب بوقف تصدير الغاز المصري، وترى أن هناك تناقضاً بين المسؤولية التاريخية المصرية تجاه الفلسطينيين و إمداد إسرائيل بالطاقة.[55]

و. الأسانيد القانونية والأسعار: رأى خبراء مصريون أن من حق مصر اللجوء إلى المحكمة الدولية لفسخ التعاقد مع إسرائيل، خاصة أنه لا يقوم على أي مرتكزات قانونية ودستورية طبقاً للقوانين المطبقة في مصر، وأن من حق مصر مقاضاة إسرائيل بـ (10) مليارات دولار، وهي فارق السعر الحقيقي عن حجم الثروات التي ذهبت بخساً لإسرائيل من دون سند قانوني على حساب الشعب المصري. واعتبر الخبراء أن عقد تصدير الغاز إلى إسرائيل هو عقد إذعان وافقت عليه حكومة فاسدة ونظام فاسد، وأن مصر ليست ملزمة بتنفيذ الاتفاقية مع وجود القوة القاهرة، والتي تعطيها الحق في التخلي عن تلك الاتفاقية. ولأن شركة غاز المتوسط شركة مساهمة مصرية، فإنه كان لابد أن تبدأ الاتفاقية بتشكيل لجنة تقييم سعرية لتلك الخامات، ثم يتم بعدها عمل مزايدة بمشاركة الشركات كافة، غير أن الاتفاق تم بـ"الأمر المباشر" من الرئيس المصري السابق حسني مبارك إلى رجل الأعمال حسين سالم، وهو ما يعد مخالفاً للقانون المصري. ورأى الخبراء أنه لا توجد

بنود تبيح لإسرائيل مقاضاة مصر في حالة توقف إمدادات الغاز، حيث إن الأمر سببه تفجير الأنبوب المتكرر، وأن إسرائيل تحصل على الغاز بأقل الأسعار، فالسعر طبقاً لمدير إدارة العقود بشركة غاز المتوسط، وبعد الضغوط الشعبية وصل إلى 4.15 دولار، بعد أن كان 2.5 دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية، ومع ذلك يبقى السعر متدنياً للغاية، بالمقارنة، على سبيل المثال، بروسيا الاتحادية التي باعت للاتحاد الأوروبي عام 2008 (وقت توقيع الاتفاقية) بـ (13.6) دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية.[56] وقد دخلت الحكومة والمعارضة في صراع قضائي طويل،[57] وعُرضت القضية على المحكمة الإدارية العليا،[58] التي أحالتها بدورها إلى المحكمة الدستورية العليا في نيسان/ إبريل 2012.[59] وفي الشهر ذاته قالت الشركة القابضة المصرية للغاز "إيجاس" إنها والهيئة المصرية العامة للبترول قررتا إلغاء تعاقدهما مع شركة شرق المتوسط، التي تتولى عملية تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل.

5. رواية الحكومة المصرية حول وقف إمداد إسرائيل بالغاز

بغضّ النظر عن التفجيرات المتكررة التي طالت خط الأنابيب بين العريش وعسقلان فقد برّر متخصصون إلغاء اتفاقية الغاز مع إسرائيل بأنه كان لسبب تجاري وليس ثمة من تدخل حكومي أو عسكري أو سياسي في الأمر. حيث لم تسدد إسرائيل ثمن الغاز الذي تحصل عليه منذ

عام 2008؛ ومن ثم أخلت الشركة الإسرائيلية بالالتزامات التعاقدية.[60] وأشار بعض الخبراء إلى أن هناك قواعد وقوانين تحمي مصر من تبعات قرار وقف تصدير الغاز إلى إسرائيل، وأنّ الأجواء العامة تؤكد عدم اتباع إسرائيل أو الدول المساندة لها أي ضغوط على مصر للتراجع عن هذا القرار، خاصة أن تعاقد إسرائيل لم يكن مع الحكومة المصرية ولكن مع شركة خاصة.[61] كما أشارت الشركة القابضة للغازات أن الشركة لجأت إلى فسخ التعاقد مع شركة شرق المتوسط بعدما امتنعت الشركة عن تسديد التزاماتها المالية لشهور عدة متتالية، وأنه وفقاً لبنود العقد المبرم مع الشركة يحق للطرف البائع إنهاء التعاقد.

6. رد فعل الشارع على إلغاء القرار

أدى القرار إلى حالة من الارتياح العام في الشارع المصري، وأعرب ممثلو القوى السياسية عن سعادتهم بالقرار. واعتبرت الأوساط السياسية والشعبية أن القرار بمنزلة انتصار للثورة المصرية، ووصف البعض القرار بأنه يعيد الاستقرار إلى منطقة سيناء التي شهدت العديد من التفجيرات التي استهدفت خط الأنابيب.[62] ورحب أعضاء البرلمان بإلغاء الحكومة المصرية اتفاق تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، باعتباره مطلباً شعبياً نادت به القوى السياسية والمجتمعية قبل ثورة 25 يناير، وأنه جاء مُعبراً عن إرادة الشعب المصري.[63]

انعكاسات اتفاقية الغاز المصري من المنظور الإسرائيلي

جاءت اكتشافات الغاز الجديدة لتضفي حالة من الزخم في مجتمع الأعمال الإسرائيلي، ودأبت الصحف ووسائل الإعلام العبرية على التلميح إلى أن إسرائيل قد تصبح إمبراطورية للغاز الطبيعي. وقد جاءت تلك الاكتشافات في فترة تعتبرها إسرائيل حاسمة، وتشهد الكثير من المتغيرات على الساحة السياسية في المنطقة إثر الاحتجاجات والاضطرابات التي تشهدها دول عربية، وما قد ينجم عن ذلك من تحولات في سياسات هذه الدول، وتزايد ما تعتبره إسرائيل خطراً وجودياً يحدق بها.[64] لذا فقد تعالت الأصوات الإسرائيلية الداعية منذ البداية إلى تقليص الاعتماد على الغاز المصري وتنويع مصادر الطاقة تحسباً لأي احتمالات مستقبلية تتعلق بتوقف ضخ الغاز وما يعنيه ذلك من أخطار وأضرار اقتصادية. ويمكن تتبع انعكاسات صفقة الغاز المصري من المنظور الإسرائيلي في النقاط التالية:

أولاً: مُلابسات الاتفاقية إسرائيلياً

في أيار/ مايو 2004 وُضع أمام مجلس إدارة شركة الكهرباء الوطنية الإسرائيلية اتفاق مبدئي لاستيراد الغاز المصري عبر شركة شرق المتوسط. وصدق مجلس إدارة الشركة على الاتفاقية التي بلغت قيمتها حينذاك 2.5 مليار دولار، ووصلت لاحقاً إلى ستة مليارات دولار. وقد تم تمرير الصفقة بأغلبية تسعة أعضاء في مجلس الإدارة مقابل اعتراض خمسة وامتناع عضوين عن التصويت. وكان من بين بنود الصفقة أن تضع شركة الكهرباء ضماناً

مالياً يبلغ 180 مليون دولار بغرض مد خط أنابيب من العريش إلى عسقلان. ولم تحصل الشركة الإسرائيلية على ضمان مقابل من الشركة المصرية. وبعدها بأيام وقع مدير شركة الكهرباء شلومو روتمان الاتفاق النهائي، واصفاً إياه بأنه مكسب استراتيجي من الدرجة الأولى وثورة حقيقية. وبعد مرور عام، وقع وزير البنية التحتية بنيامين بن إليعازر (الذي حل محل الوزير يوسي برتسكي، الذي فقد منصبه نتيجة معارضة الصفقة) اتفاقاً في القاهرة مع وزير البترول المصري. وتضمن الاتفاق تعهداً مصرياً بإمداد إسرائيل بالغاز من خلال اتفاق ثلاثي بين شركة الكهرباء الإسرائيلية وشركة شرق المتوسط، بالإضافة إلى الشركة الحكومية المصرية. وهو ما اعتبرته الحكومة الإسرائيلية إنجازاً كبيراً، خاصة في ما يتعلق بتعهد الحكومة المصرية صراحة بضمان تدفق مستمر للغاز عبر الشركة، واعتبرته الخارجية الإسرائيلية إنجازاً دبلوماسياً إسرائيلياً من الدرجة الأولى، فيما عارض بعضهم الاتفاقية بشدة.[65]

ثانياً: بدء تدفق الغاز المصري إلى إسرائيل

في مطلع أيار/ مايو 2008، أعلنت شركة الكهرباء الإسرائيلية بدء تدفق الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل عبر خط أنابيب للمرة الأولى بعد تعطله عن الموعد الذي كان مقرراً له نحو الشهرين. وكان من المقرر أن يبدأ ضخ الغاز لإسرائيل في نهاية شباط/ فبراير 2008، إلا أن مصر وإسرائيل أعلنتا تأجيل الضخ بسبب مشكلات فنية في خط الأنابيب، في حين تردد وقتها أن سبب التأجيل كان عمليات تخريبية تعرض لها الخط.[66]

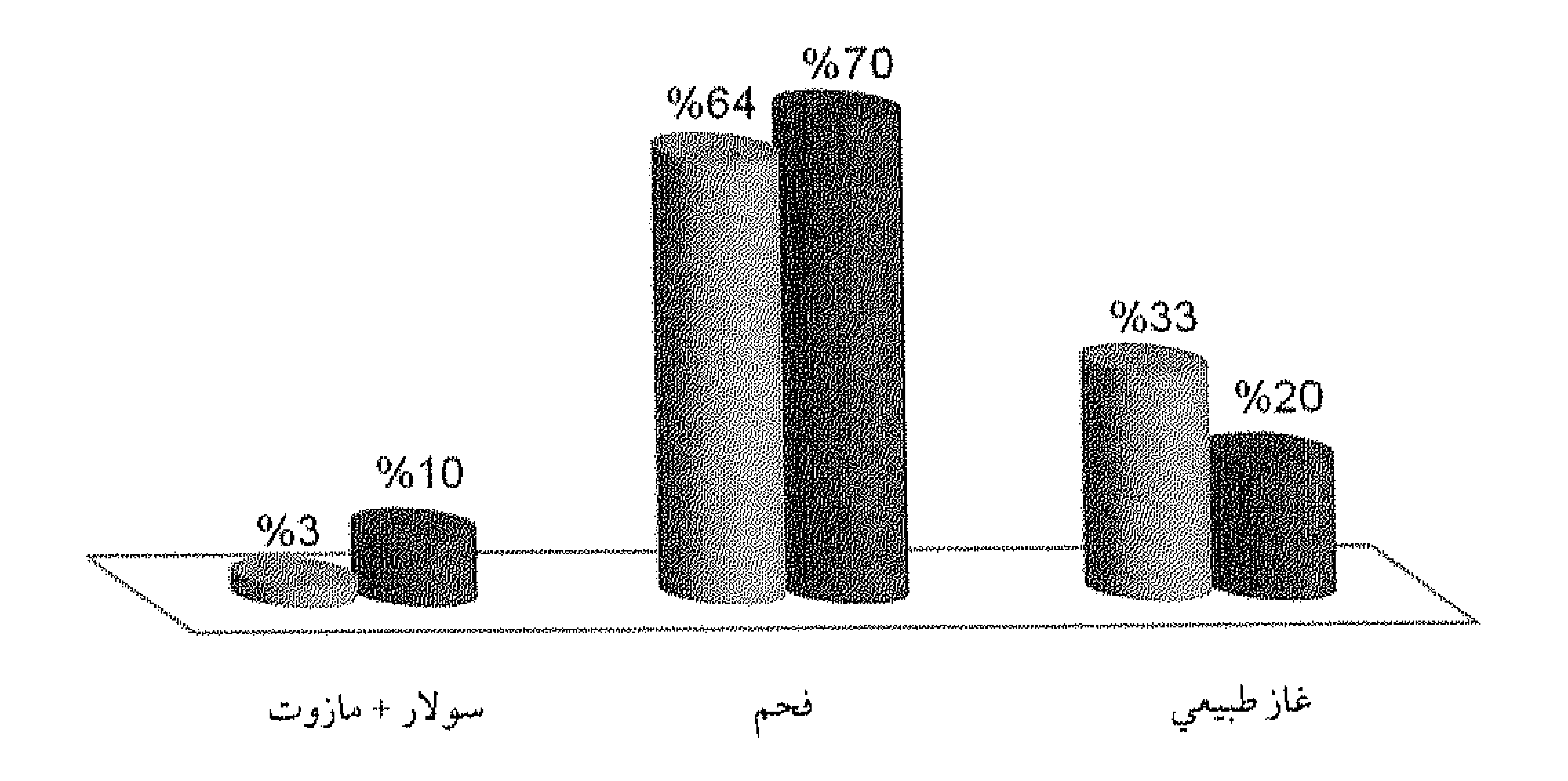
ثالثاً: ما بعد ضخ الغاز المصري لإسرائيل

طبقاً لمعطيات وزارة البنية التحتية الإسرائيلية، تتزايد نسبة استهلاك الاقتصاد الإسرائيلي للغاز الطبيعي منذ عام 2004. وقد وصلت نسبة توليد الكهرباء من الغاز عام 2005 (أي قبل تدفق الغاز المصري) إلى 12٪ من إجمالي الكهرباء التي أنتجتها محطات الطاقة الإسرائيلية. وفي عام 2010، أي بعد خمس سنوات من بدء الاعتماد على الغاز الطبيعي بصفة عامة، وبعد عامين تقريباً من الاعتماد على الغاز المصري وصلت نسبة الاعتماد على الغاز في توليد الكهرباء إلى 38٪. وبالتالي أصبح هناك ارتباط وثيق بين إمدادات الغاز الطبيعي وتعريفة الكهرباء التي يتكلفها المواطن الإسرائيلي. بمعنى أن هناك هامشاً يصل إلى 20٪ من قيمة فاتورة الكهرباء التي يدفعها المواطن تتأثر سلبياً أو إيجابياً بقطاع الغاز الطبيعي. وقد كان التأثير المباشر لزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي بوصول الغاز المصري هو تخفيض تعريفة الكهرباء بنسبة 9.6٪ بالنسبة إلى الاستهلاك المنزلي، وبنسبة 16.3٪ بالنسبة إلى استهلاك القطاع العام، هذا بخلاف توفير سنوي للحكومة وصل إلى 2.2 مليار شيكل جراء زيادة الاعتماد على الغاز، سواء المصري أو المكتشف.[67] ويظهر الشكل (3) زيادة قدرها 13٪ في استخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء في الفترة من عام 2007 إلى عام 2009؛ أي في الفترة التي تخللها بدء ضخ الغاز المصري إليها. ومن المرجح أن هذه الزيادة جاءت اعتماداً على هذا المورد. وطبقاً للمعطيات السابقة لوزارة البنية التحتية الإسرائيلية، وصل الاعتماد على الغاز في توليد الكهرباء عام

2010 إلى 38٪، أي بزيادة قدرها 18٪، بالمقارنة بعام 2007؛ أي أنّ الفارق الذي أحدثه الغاز المصري والمصادر الأخرى لم يتخطَّ هذه النسبة حتى عام 2010. وفي أعقاب الاضطرابات الحادة في إمدادات الغاز المصري، بدأت وزارة البنية التحتية طرح مسألة ضرورة البحث عن مصدر آخر للغاز المصري، أو الاعتماد على الاكتشافات الإسرائيلية بما يتيح وقف التبعية للغاز المصري. وأظهرت معطيات الوزارة أن الأشهر الثمانية الأولى من عام 2011 شهدت زيادة كبيرة للغاية في الاعتماد على السولار في توليد الكهرباء وصلت إلى 103٪ بالمقارنة بالفترة نفسها عام 2010.

الشكل (3)

مصادر توليد الكهرباء في إسرائيل (2007-2009)

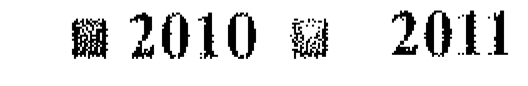


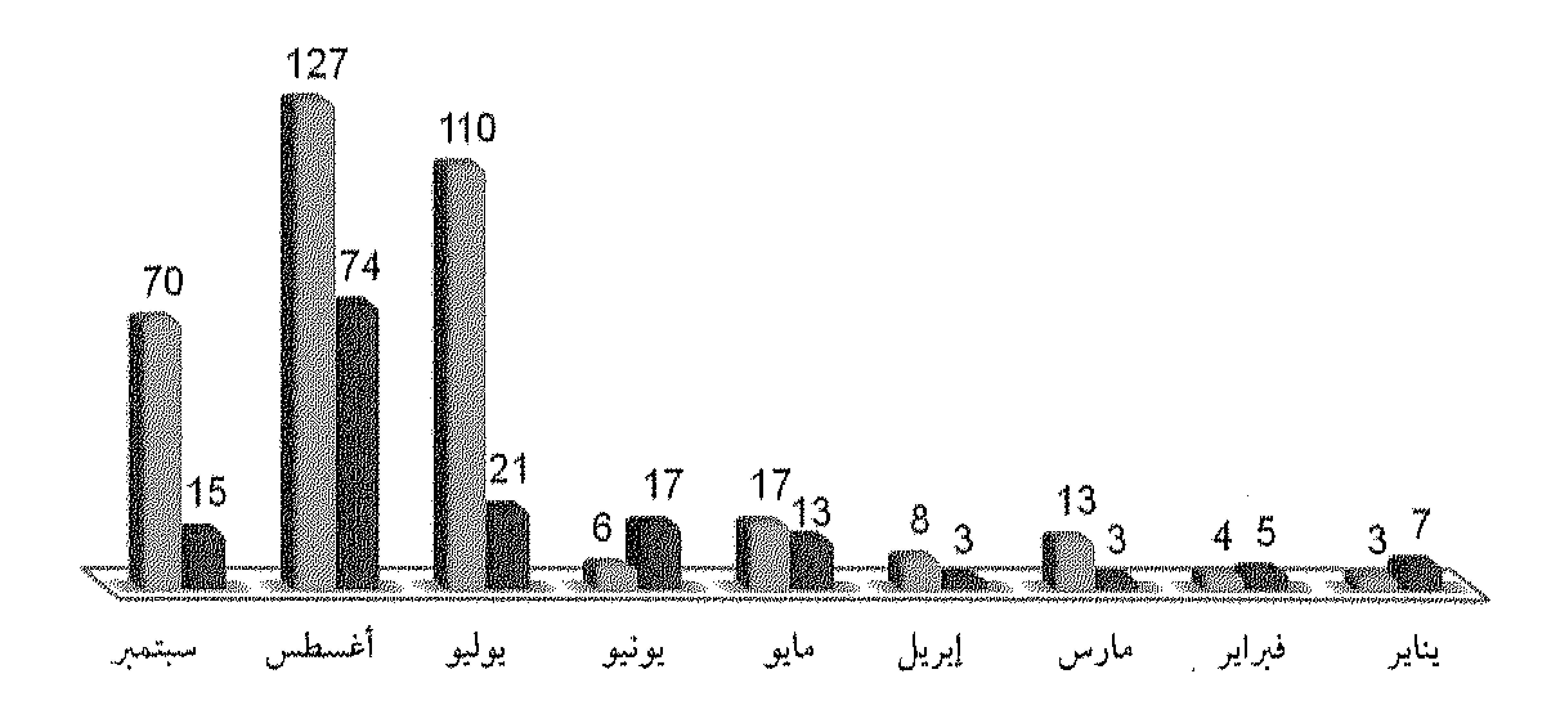
المصدر: وزارة البنية التحتية الإسرائيلية، «دليل مستهلكي الغاز - 2010»، مرجع سابق، ص 12.

وأكدت هذه المعطيات أن السبب في العودة إلى السولار هو الوقف المتكرر لتدفق الغاز المصري خلال عام 2011، وأن شهر آب/ أغسطس 2011 وحده كلف خزانة الدولة 600 مليون شيكل إضافية بسبب اعتمادها على السولار لتوليد الكهرباء. وفي المتوسط تكلفت الحكومة الإسرائيلية 10 ملايين شيكل يومياً بسبب عدم وصول الغاز المصري بانتظام، وهو ما انعكس مجدداً على تعريفة الكهرباء التي يتحملها المواطنون. ويظهر الشكل (4) الزيادة الكبيرة في الاعتماد على السولار في الفترة المذكورة.[68]

الشكل (4)

استهلاك السولار كبديل للغاز في توليد الكهرباء (نسبة مئوية)





المصدر: تم إعداد الشكل بناء على بيانات وزارة البنية التحتية الإسرائيلية:

http://www.tashtiot.co.il/2011/10/02/%D7%92%D7%96-%D7%98%D7%91%D7%A2%D7%99-75

رابعاً: الغاز المصري والأزمات الإسرائيلية الداخلية

على غرار المشكلات والأزمات التي أحدثتها صفقة تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل في الأوساط المصرية المختلفة، كانت هناك أزمات ومناقشات حادة في إسرائيل، ولكنها كانت في سياق مختلف. ويمكن تتبع عدد من تلك الأزمات في الآتي:

1. في منتصف عام 2008 تفجرت أزمة داخلية كبيرة في إسرائيل سببها الغاز المصري، فقد دخل رجل الأعمال الإسرائيلي يوسي ميمان، أحد مالكي مجموعة ميرحاف والقناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، وشريك رجل الأعمال المصري حسين سالم، في نزاع شخصي مع رئيس الموساد الأسبق شفتاي شافيط، الذي كان شريكاً ومستشاراً له، على خلفية عدم التزام ميمان تجاهه بعد الخدمات والوساطة التي قدمها له لإدارة صفقة الغاز المصري.[69]

2. في الوقت الذي وصلت فيه إمدادات الغاز المصري إلى ذروتها، بدأ الحديث عن خسائر فادحة لشركات إسرائيلية بسبب الصفقة مع الشركة المصرية. وهددت مجموعة من الشركات الإسرائيلية العاملة في حقل تامار في خطاب أرسلته غلى البورصة بأنها قد تنسحب من العمل في المشروع. كما هددت شركة ليسرائيل التي يملكها رجلا الأعمال سامي وعوفير عيدين بسحب الاستثمارات في حقل تامار.[70]

3. تقدمت حركة أوميتز الإسرائيلية الحقوقية بدعوى قضائية في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 أمام المحكمة العليا ضد وزير العدل وعدد من المسؤولين، بالإضافة إلى شركتي أمبل أميركان – إسرائيل ومجموعة ميرحاف، وضد رجل الأعمال يوسي ميمان، على خلفية الصفقة. وورد في الدعوى أن ميمان دفع للرئيس المصري السابق حسني مبارك ولرئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون ولرئيس شركة الكهرباء الوطنية الأسبق إيلي لانداو رِشاً كبيرة من أجل تمرير صفقة الغاز المصري. واختصمت الدعوة كلا من جهاز الشرطة والنيابة العامة بهدف إلزامهما فتح تحقيقات ضد المذكورين.[71]

4. في أعقاب الأحداث التي شهدتها مصر وتعرُّض خط أنابيب العريش – عسقلان لتفجيرات متكررة، تبين أن هناك عدداً من الكيانات الأساسية التي تضررت بشدة: شركة الكهرباء الوطنية، وشركة ليسرائيل (التي كانت تعتزم إنشاء محطة قوى عبر شركة فرعية هي أو بي سي OPC لإنتاج 440 ميجاوات من الكهرباء في منطقة النقب، ووقعت مع شركة شرق المتوسط عقداً لإمدادها بالغاز الطبيعي المصري)، وشركة دورار (صاحبة مشروع محطة كهرباء خاصة في عسقلان، التي كان من المفترض أن تفتتح المحطة في عام 2013 اعتماداً على الغاز المصري)، ومجموعة نيشير، وغيرها.[72]

خامساً: ما بعد وقف ضخ الغاز المصري

قللت إسرائيل من مغزى القرار المصري، وحرصت على اعتباره خلافاً تجارياً بين الهيئة المصرية للبترول وشركة شرق المتوسط، وذلك على خلاف الخطوات الفعلية التي تقوم بها لسد العجز الناجم عن توقّف الغاز المصري، ولا سيما أنها لا تريد حصر خياراتها في التوجه نحو إقامة المزيد من المحطّات الفحمية لإنتاج الطاقة. فالنقص في إمدادات الغاز لا يؤثر في القدرة على إنتاج الكهرباء فقط بل يؤثر كذلك في قطاع الصناعة وتطورها.[73] غير أن شركة الكهرباء بدأت في الحديث عن مطالبة مصر بملياري دولار جراء الأضرار التي لحقت بها، مؤكدة أنها ستلجأ إلى التحكيم الدولي. وقالت الشركة إنه على الرغم من إعلان شركة الغاز المصرية الحكومية إلغاء الصفقة مع شركة شرق المتوسط، فإن الأخيرة لم تلغِ معها العقد المبرم منذ عام 2005. فيما قالت شركة شرق المتوسط إنها أنفقت نحو 8 مليارات دولار، وإنها قد تطالب بتعويض، وقد سعى حاملو أسهم هذه الشركة إلى مقاضاة الحكومة المصرية أيضاً؛ لأن خطوة الإلغاء كانت أحادية الجانب.[74]

الغاز الإسرائيلي: اكتشافات واستخدامات وإشكاليات

يمكن القول إن الإجابة عن أسئلة تتعلق بحجم الاكتشافات الإسرائيلية وحجم الاحتياطي في مقابل نسبة الاستهلاك والكميات التي يمكن تصديرها، قد ترسم صورة أكثر وضوحاً لطبيعة اقتصاد الغاز في

إسرائيل وموقعها على خريطة الشرق الأوسط في هذا القطاع. وعلى خلاف العديد من التقارير التي تحدثت عن إمكانية تحول إسرائيل إلى إمارة غاز طبيعي، سوف يتم تناول حقيقة الاكتشافات الإسرائيلية في هذا المحور، فضلاً عن الأزمات والمشكلات التي يواجهها هذا القطاع، خاصة بعد أن استبعدنا الغاز المصري والقطري من معادلة اقتصاد الغاز الإسرائيلي كما ورد في المحور الثاني. ومن جانب آخر، سوف يتم رسم صورة لطبيعة الصراع بين إسرائيل ودول الجوار خاصة الدول التي تشترك في حدود برية أو بحرية، مع توضيح طبيعة الأزمة مع لبنان وتركيا على وجه خاص. وقد يكون من المفيد أيضاً النظر إلى قضية الغاز الإسرائيلي من منظور حجم السكان وكمية الاستهلاك في مقابل الكميات المكتشفة والاحتياطي، الأمر الذي قد يقود إلى أرقام حقيقية للعوائد التي سوف تحققها إسرئيل من تصديرها لفائض الغاز، سواء بشكل مباشر عبر أنابيب أم عن طريق إسالته. كما نحاول توضيح خريطة استخدامات إسرائيل للغاز الطبيعي للاستهلاك الداخلي، وما الأشواط التي قطعتها في إدخاله للاستخدامات المنزلية والصناعية ولتوليد الكهرباء. ونتطرق أيضاً إلى مسألة التصدير وما تثيرها من إشكاليات، وما هي الدوافع التي يسوقها المؤيدون والمعارضون لهذا الخيار، وبالتالي كان من الضروري التطرق إلى لجنة تسيماح بشكل أكثر تفصيلاً، خاصة أن توصيات هذه اللجنة كانت علامة فارقة في قضية تصدير فائض الغاز الطبيعي الإسرائيلي. ويبرز هذا المحور مميزات إدخال الغاز الطبيعي في إسرائيل إلى قطاعات عديدة، وكذلك تسليط الضوء على السلبيات التي يواجهها قطاع الغاز في إسرائيل داخلياً وخارجياً.

اكتشافات الغاز في إسرائيل: ملكية خاصة أم سرقات؟

ظل الحديث عن النفط والسياسات النفطية في منطقة الشرق الأوسط مرتبطاً بالتطورات في دول الخليج العربية، وإيران، ومصر، وليبيا، والجزائر منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر العقد الأول من القرن الحالي، ولكن السنوات الأخيرة شهدت دخول دول جديدة إلى نادي الدول المنتجة للنفط في المنطقة، مثل جنوب السودان، واليمن، وكذلك تعاظم دور الغاز الطبيعي. وتم اكتشاف الغاز في بعض المناطق التي كانت موطناً تقليدياً للنفط وبعض المناطق الجديدة، ومن أهمها منطقة حوض المشرق الذي يقع في المياه العميقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد تم اكتشاف كميات ضخمة من الغاز في هذا الحوض الذي يتميز باحتوائه على طبقة عميقة من الغاز، وربما من النفط أيضاً، طبقاً لتقديرات هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية والشركات العاملة في التنقيب عن الغاز فيه. ويتكون حوض غاز شرق البحر المتوسط الكبير من ثلاث مناطق: الأولى، حوض بحر إيجه قبالة سواحل تركيا واليونان وقبرص، والثانية، حوض المشرق قبالة سواحل سوريا ولبنان وإسرائيل، والثالثة، حوض دلتا النيل قبالة سواحل مصر، ويمتد شمالاً حتى سواحل قبرص، وشرقاً حتى سواحل شرق العريش وغزة.[75] وتأمل إسرائيل أن تؤدي الاكتشافات الأخيرة في البحر المتوسط إلى تقليص استيراد النفط والفحم وزيادة استقلالية قطاع الطاقة، خاصة بعد أن توقفت الإمدادات المصرية في كثير من الأحيان، وهو ما يعني الحفاظ على مصادر متنوعة للطاقة ،على رأسها الحقول المكتشفة.[76]

أولاً: الحقول التي أعلنت إسرائيل اكتشافها

1. حقل نوعا

يقع حقل "نوعا" Noa ضمن حوض المشرق، وقد اعتبر باكورة الاكتشافات الإسرائيلية للغاز الطبيعي، حيث اكتشف عام 1999، على مسافة 30 كيلومتراً غرب سواحل عسقلان، واعتبر وقتها الأكبر في إسرائيل. وتم الاكتشاف بواسطة مجموعة يام تيثيس الإسرائيلية، التي تضم مجموعة من الشركاء الإسرائيليين، بالإضافة إلى شركة نوبل إنيرجي الأمريكية. وقُدِّرت كمية الغاز المكتشف في هذا الحقل بـ(3.5) مليار متر مكعب. ويمتلك شركاء يام تيثيس حقل نوعا طبقاً للنسب التي حددها عقد الشراكة كالتالي: ديليك كيدوحيم 25.5٪، أفنير 23٪، نوبل إنيرجي 47.059٪، مجموعة ديليك 4.44٪. وتكلّف العمل في الحقل 220 مليون دولار، باستخدام الحفار الأمريكي التابع لشركة نوبل هومر فيرنجتون Noble Homer Ferrington. وفي أيار/ مايو 2012 وقع شركاء يام تيثيس عقداً مع شركة بازان المملوكة لمجموعة ليسرائيل لإمدادها بـ(1.2) مليار متر مكعب من الغاز من حقل نوعا الشمالي، بقيمة 1.2 مليار شيكل، وهي الصفقة التي اعتبرت بداية الإنتاج الفعلي للحقل.[77] ويعتبر الحقل من الحقول محل النزاع، حيث إنه يتداخل مع المياه الإقليمية لقطاع غزة. وبحسب معلومات صندوق الاستثمار الفلسطيني فقد اكتشفت مجموعة المطورين في عام 2000 ما يزيد على 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في حقلين؛ أحدهما حقل غزة البحري وهو الحقل الأكبر ويقع بالكامل ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية وتقدر كميات

الغاز المكتشفة فيه بـ (28) مليار متر مكعب. أما الحقل الآخر فهو الحقل الحدودي وهو الأصغر حجماً وتقدر كميات الغاز فيه بـ (3) مليارات متر مكعب، حيث يعتبر امتداداً لحقل نوعا الشمالي. وحالت السيطرة الإسرائيلية الفعلية على المياه الإقليمية دون قيام المطورين باستغلال هذا الحقل.[78]

2. حقل ماري بي

حقل ماري بي Mari-B هو حقل بحري في المياه الجنوبية لإسرائيل، وفي السواحل المقابلة لقطاع غزة. اكتشفته شركة نوبل إنيرجي عام 2000 غرب عسقلان، على عمق 243 متراً. ويُعتبر جزءاً من مجموعة حقول في المياه الجنوبية. وتقدر كمية الغاز الطبيعي حالياً فيه بنحو 1.5 – 2 مليار متر مكعب. وفي عام 2004، وقد بدأ إنتاج الحقل من رصيف الإنتاج بطاقة 600 مليون متر مكعب يومياً. تم بيع الحقل لشركة كهرباء إسرائيل، ووصل متوسط إنتاج الحقل في عام 2010 إلى 330 مليون متر مكعب يومياً. وأعلنت شركة نوبل أنه يمكن للحقل إنتاج كميات أكبر من أقصى طاقته. وتمتلك هذه الشركة في الحقل النسبة نفسها التي تمتلكها في حقل نوعا.[79]

3. حقل شيمشون

يقع حقل شيمشون Shimshon على مسافة 92 كيلومتراً غرب ساحل مدينة عسقلان، على مقربة من الحدود الإقليمية الفلسطينية من قطاع غزة. وتشير التقديرات إلى احتوائه على 2.3 تريليون قدم مكعبة من الغاز. وتشترك

في ملكية الحقل كل من شركة يسراماكو 39٪، وشركة آيـه تي بي ATP 40٪، وشركة حانال البحر الميت 10٪، وشركة نافتا 11٪.[80] ويعتبر الحقل من المواقع محل النزاع، سواء مع قطاع غزة أو مع مصر. فقد أكد خبراء مصريون أن الحقول النفطية في المياه الاقتصادية بين مصر وإسرائيل والتي تعمل فيها حالياً شركة أمريكية لمصلحة إسرائيل هي حقول مصرية خالصة، خاصة حقل شيمشون؛ لأنها تبعد عن مدينة دمياط بنحو 190 كيلومتراً، بينما تبعد عن حيفا بنحو 235 كيلومتراً. والمعروف أن حدود المياه الاقتصادية هي 200 كيلومتر طبقاً للقانون الدولي. وهناك أكثر من 30 خريطة تثبت أن هذه الحقول مصرية، بينما أكدت الحكومة المصرية أنها لم ترسم الحدود الدولية لمصر في البحر المتوسط حرصاً على الحقوق الفلسطينية.[81]

4. حقل داليت

يعتبر حقل داليت Dalit من بين الاكتشافات الرئيسية، ويقع على مسافة 60 كيلومتراً غرب شاطئ الخضيرة. وتقدر احتياطيات الغاز فيه بنحو 14 مليار متر مكعب، ما يقلل قيمة تطوير الحقل. غير أن تطويره قد يكون أسرع من حقول أخرى مكتشفة. وقد أعلنت شركة نوبل إنيرجي، التي تمتلك 39٪ من أسهم الحقل في عام 2009، وجود كميات إنتاج تجارية تبلغ نحو 33 مليون قدم مكعبة يومياً، وأن أعمال التطوير قد تؤدي إلى ارتفاع كبير في نسبة الإنتاج تقدر بنحو 200 مليون قدم مكعبة يومياً.[82]

5. حقل تامار

اكتشف حقل تامار Tamar عام 2009، ويقع على مسافة 90 كيلومتراً غرب حيفا، وتقدر احتياطيات الغاز فيه بنحو 247 مليار متر مكعب، وتقدر القيمة الإجمالية لتطويره بـ (2.8) مليار دولار. وسيوفر 30٪ من احتياجات إسرائيل من الغاز الطبيعي على مدى عقدين مقبلين.[83] وقد أعلنت مجموعة إسرائيلية تقوم بتطويره مطلع عام 2012 أنها وقعت صفقة لبيع ما يصل إلى 0.33 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لمدة 16 عاماً، لتشغيل محطتين لتوليد الكهرباء في إسرائيل، وذلك بعد عقدين آخرين بمليارات الدولارات مع شركة داليا باور وشركة الكهرباء الإسرائيلية الحكومية.[84]

6. حقل ليفيتان

أكدت إسرائيل اكتشافها حقل ليفيتان Leviathan البحري الضخم للغاز قبالة سواحلها الشمالية، الذي يحتوي على نحو 450 مليار متر مكعب، ليكون بذلك أكبر حقل من نوعه في العالم يجري اكتشافه في المياه العميقة على مدى عقد، وذلك في أواخر أيلول/ سبتمبر 2010. فيما أعرب لبنان عن مخاوفه من احتمال امتداده إلى داخل الحدود البحرية للبنان.[85] ويعتبر حقل ليفيتان أكبر من حقل تامار بنحو الضعف. وتقدر شركة نوبل إنيرجي، التي تمتلك نحو 40٪ من المشروع، أن الحقل يمتد على مساحة 325 كيلومتراً مربعاً، لذا فإنه سيشتمل على العديد من أعمال الحفر في أكثر من نقطة، وبعمق يصل إلى 7200 متر تحت سطح البحر.[86]

7. حقل دولفين

يقع حقل دولفين Dolphin على عمق 1560 متراً تحت سطح البحر، وعلى مسافة 110 كيلومترات غرب سواحل حيفا. وأعلنت إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 اكتشاف مخزون صغير من الغاز الطبيعي في حقل دولفين يبلغ نحو 0.55 تريليون قدم مكعبة، أي نحو 15.7 مليار متر مكعب، بما يعادل نصف مخزون حقل ماري بي، الذي يمد إسرائيل بالغاز منذ عام 2004. وتمتلك شركة نوبل إنيرجي 40٪ من امتياز حقل دولفين، فيما تمتلك مجموعة ديليك 45٪، وهناك نسبة 15٪ لمصلحة مجموعة راتسيو الإسرائيلية أيضاً.[87]

8. حقل تانين

حقل تانين Tanin هو خزان للغاز الطبيعي يقع على بعد 120 كيلومتراً شمال غرب حيفا. وقد أعلنت شركة نوبل إنيرجي في شباط/ فبراير 2012 العثور على غاز على عمق 5500 متر. وجاء في تقرير لاحق أن حجم الغاز الموجود في الحقل يصل إلى 1.1 تريليون قدم مكعبة. وتتقاسم شركات نوبل إنيرجي 47٪، وديليك 26.5٪، وأفنير 26.5٪ من امتياز الحقل.[88]

9. حقل أور

يقع حقل أور Or على مسافة 40 كيلومتراً غرب أسدود، ويمتد على مساحة 53 كيلومتراً مربعاً. وقد تم اكتشافه في تشرين الأول/ أكتوبر 1999

خلال أعمال الحفر في بئر أور 1 بواسطة شركة الغاز البريطانية. غير أنها انسحبت من المشروع عام 2008. وفي عام 2009 قدرت كمية الغاز في حقل أور بقرابة 3 مليارات متر مكعب.[89]

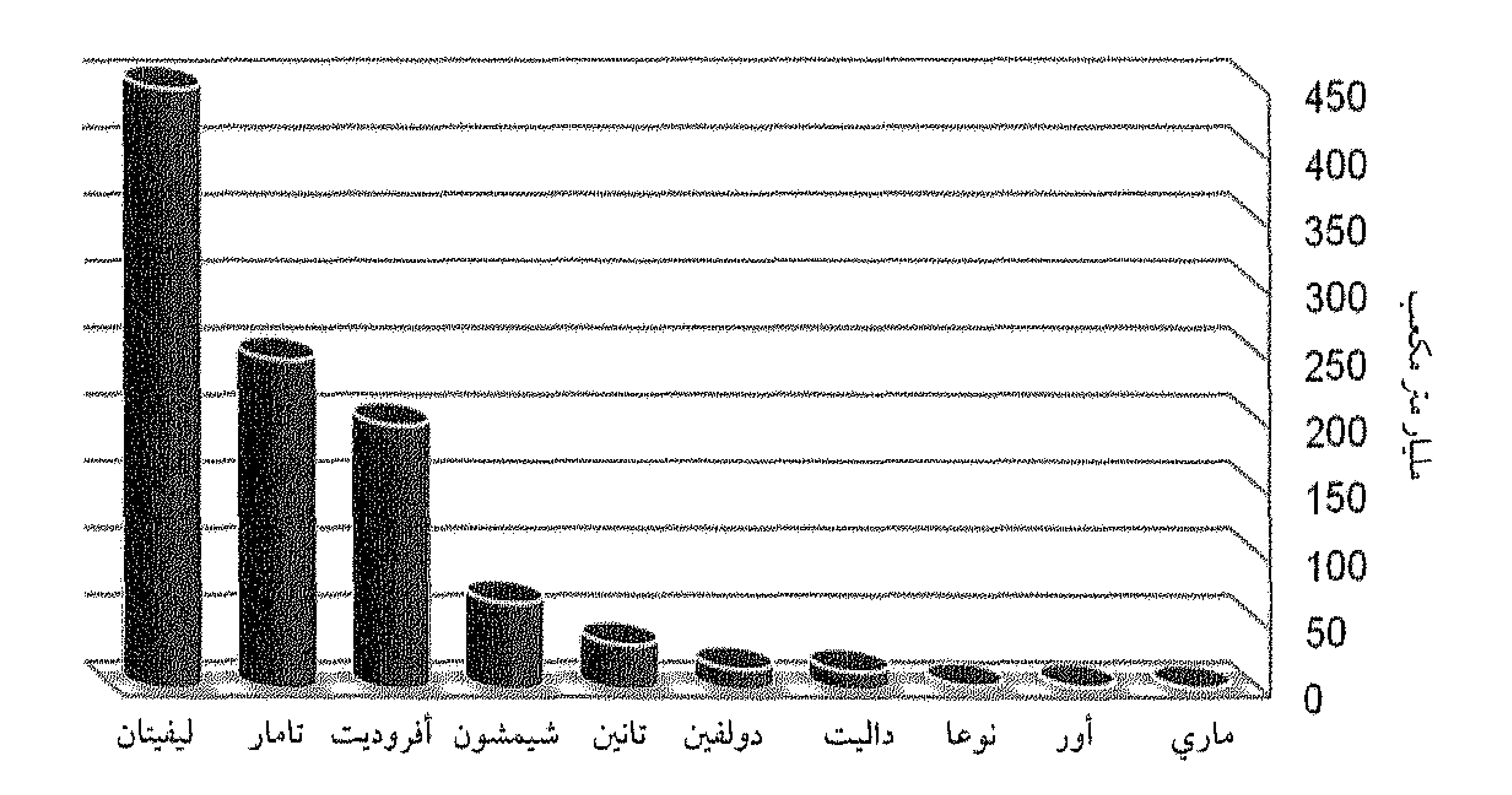
10 حقل أفروديت

يقع حقل أفروديت Aphrodite على مسافة 160 كيلومتراً شمال غرب حيفا، ويتداخل مع المياه الاقتصادية القبرصية، بينما تزعم إسرائيل أن ثلث المساحة التي يمتد الحقل عليها تقع داخل المياه الاقتصادية الإسرائيلية. يصل عمق الحقل إلى 6000 متر تحت سطح الماء. ويحتوي على نحو 198 مليار متر مكعب، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج فيه عام 2015. وتمتلك شركة نوبل إنيرجي 70٪ من امتياز الحقل، فيما تمتلك ديليك النسبة الباقية.[90] وقد ذكرت شركة شل أن اكتشاف أفروديت يقع خارج المياه الاقتصادية المصرية، وذلك بعد أن وردت تقارير تفيد بأحقية مصر في هذا الحقل.[91] ومع ذلك، اتهمت مصر كلاً من قبرص وإسرائيل بالسطو على حقوقها، طبقاً لاتفاقية ترسيم الحدود التي وقعتها قبرص مع مصر عام 2003 وأدت إلى إهدار حقوق مصر في 3 حقول غاز تقع في المياه الإقليمية المصرية، اثنان منها لمصلحة إسرائيل. ووقعت قبرص اتفاق ترسيم حدود منفرداً مع إسرائيل عام 2010. ووصل الأمر إلى القضاء المصري، حيث دللت خرائط الدكتور نائل الشافعي الباحث في جامعة ماساتشوستس الأمريكية أن حقلي أفروديت وليفيتان يقعان في

المياه الاقتصادية المصرية الخالصة. وتأسست دعوى قضائية مصرية على أن الرئيس القبرصي كان قد أعلن في كانون الثاني/ يناير 2011 اكتشاف بلاده أحد أكبر احتياطيات الغاز في العالم، والتي قدرت مبدئياً بنحو 27 تريليون قدم مكعبة بقيمة 120 مليار دولار في ما يسمى البلوك 12 من امتيازات التنقيب القبرصية والمعطاة لشركة نوبل إنيرجي، وقرر تسميته حقل أفروديت. ويقع هذا الحقل –طبقاً للدعوى القضائية المصرية– في السفح الجنوبي لجبل إراتوستينس المغمور في البحر الذي يدخل ضمن حدود مصر البحرية منذ أكثر من 2000 سنة.[92]

الشكل (5)

حجم الاكتشافات في الحقول البحرية الإسرائيلية



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على المعطيات السابقة الواردة إزاء كل حقل.

ثانياً: انعكاسات إقليمية لاكتشاف الغاز الإسرائيلي

بعد استعراض الاكتشافات الإسرائيلية الأهم خلال أكثر من عقد مضى، يمكن الحديث عن الآثار الناجمة عن تلك الاكتشافات، ومدى إمكانية تحولها إلى وقود لنزاع مستقبلي بين إسرائيل وجيرانها، ولا سيما أن العديد من تلك الاكتشافات تعتبر محل نزاع وخلاف حاد مع لبنان والسلطة الفلسطينية ومصر، إضافة إلى المشكلات التي أثارها التعاون الإسرائيلي مع قبرص أو اليونان بالنسبة إلى الجانب التركي، وبخاصة أن تغاضي الدول أو عجزها عن المطالبة بحقوقها في الغاز الذي اكتشفته إسرائيل –أوتكتشفه– وتزعم أنه يقع في نطاق مياهها الإقليمية، سيعني أن إسرائيل ستتحول إلى رقم مهم في معادلة الغاز الطبيعي مقارنة بحجمها جغرافياً واقتصادياً، حيث تمثل تلك الاكتشافات قرابة 0.4٪ من احتياطي العالم المؤكد. لذا فهناك بعض الآراء تعتقد أن سيناريو تحول إسرائيل إلى دولة مُصدرة للغاز هو سيناريو واقعي. كما تدل اكتشافات الغاز الأخيرة والمعلومات الجيولوجية التي توصلت إليها شركات النفط العالمية إلى وجود فرص عالية لاكتشاف المزيد من الحقول على اليابسة، ولهذا منحت إسرائيل العشرات من التصاريح للتنقيب عن النفط والغاز على اليابسة وفي البحر.[93] وقد أعلنت شركة غازبروم الروسية العملاقة أواخر شباط/ فبراير 2013 أنها وقعت عقداً مدته 20 عاماً لشراء الغاز الطبيعي الـمُسال من حقل تامار الإسرائيلي. أضف إلى ذلك أن وفداً من شركة غازبروم زار إسرائيل أيضاً في عام 2012 لبحث إمكانات التعاون

بين الشركة ومشروع استخراج الغاز من حقل ليفيتان،[94] وهو الحقل الذي يقول لبنان إن له فيه حقوقاً.

وقد تفاقمت حدة التوتر بين لبنان وإسرائيل بسبب الخلاف القانوني حول الحق في اكتشافات النفط والغاز الحديثة في البحر الأبيض المتوسط. وتعتبر إسرائيل ولبنان رسمياً في حالة حرب ومن دون علاقات دبلوماسية، كما أنهما لم يتفقا على ترسيم حدودهما البحرية. وقد هدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في كانون الثاني/ يناير 2011 باستخدام القوة المسلحة لحماية ما زعم أنه حق إسرائيل في الاكتشافات الأخيرة وفقاً للقوانين الدولية والبحرية، وفي المقابل حذر رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان – في كلمته أمام الاجتماع الـ (66) للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2011 – إسرائيل من المساس بموارد لبنان، مؤكداً تمسك بلاده بكامل حقوقها في مياهها الإقليمية وحرية الاستثمار في الحقول البحرية والبرية اللبنانية.[95] ومن الممكن رصد الانعكاسات الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية الأخيرة ومدى تأثيرها في دول الجوار في الآتي:

1. الغاز الإسرائيلي ومشكلة الحدود البحرية مع لبنان

تزايد مستوى التوتر بين لبنان وإسرائيل منذ الاكتشافات الأخيرة وتواصل عمليات الاستكشاف قبالة السواحل الإسرائيلية في منطقة يعتبرها لبنان جزءاً من مياهه الإقليمية. ولا يمتلك لبنان القدرة العسكرية ولا الخبرة

لتأمين منشآته النفطية التي سوف تُبنى في المستقبل لإنتاج الغاز.[96] ومنذ أن وجدت إسرائيل كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، وبدأ الحديث في أسواق الطاقة عن انضمام مصدر جديد إلى الدول الـمُصدرة للغاز بدأت إسرائيل في متابعة آبار الغاز حتى وصلت إلى المياه الإقليمية اللبنانية، وبالفعل ثبت وجود الغاز بكميات وفيرة في المياه اللبنانية. وقد بدأت المنازعات عام 2009 حين طالب لبنان بترسيم حدوده البحرية، وهو ما قابلته إسرائيل بمزاعم تقول إن "حزب الله" يقف وراء هذه المطالبات. وتقدم لبنان بشكوى إلى الأمم المتحدة في آب/ أغسطس 2010، مقابل محاولات إسرائيل منع وصول الخلاف إلى الساحات العالمية. وتزعم إسرائيل أنه في أثناء ترسيم الحدود بين قبرص ولبنان لم يطالب لبنان بالمساحات التي يطالب بها الآن، والتي ثبت وجود الغاز الطبيعي فيها أو المساحات المحيطة بمناطق الغاز التي يحتمل أن يظهر فيها بكميات كبيرة للغاية. ويركز لبنان بالفعل على المساحات المحيطة بمناطق الاكتشاف الفعلي الذي حققته إسرائيل عام 2009.[97]

وقد تصاعد الشد والجذب بين إسرائيل ولبنان في تموز/ يوليو 2011 بعد أن أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي مشروع ترسيم الحدود البحرية في شمال إسرائيل، الذي يحدد القطاع الذي يشمل الحقوق الاقتصادية الإسرائيلية بما فيها استثمار الموارد الطبيعية. وزعم مسؤولون إسرائيليون أن الترسيم يخضع لمعايير القانون الدولي، وسيعرض على الأمم المتحدة، وأن الحدود التي رسمها لبنان لمنطقته الاقتصادية الحصرية تتعدى على منطقة إسرائيل،

وتناقض الاتفاق الذي أبرمه لبنان نفسه مع قبرص عام 2007. كما زعمت إسرائيل أن الخطة اللبنانية تتناقض مع خريطة سبق أن قدمها لبنان للأمم المتحدة عام 2010، تظهر حصة أكبر له في حدوده البحرية. وقد رفض لبنان الإحداثيات التي وضعتها إسرائيل لحدودها البحرية، معتبراً أنها تقتطع أكثر من 800 كيلومتر مربع من مياهه الإقليمية الجنوبية الغنية بالغاز. وقال وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور، في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، إن الإحداثيات الجغرافية التي أودعتها إسرائيل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، والعائدة إلى الجزء الشمالي من المياه الإقليمية، تنتهك وتعتدي بشكل واضح على حقوق لبنان السيادية والاقتصادية في مياهه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية الخالصة. وتقول السلطات اللبنانية إن الخريطة التي قدمتها إلى الأمم المتحدة تتوافق مع اتفاقية الهدنة الموقعة مع إسرائيل عام 1949، ولا يمكن للأخيرة أن تطعن فيها، كما تعتبر أن الاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع قبرص في عام 2010 لترسيم حدودهما البحرية يخالف الاتفاق الموقع بين لبنان وقبرص في عام 2007. [98]

2. مقترح "هوف" لترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان

في ضوء الخلاف على بعض المواقع اقترح الدبلوماسي فريدريك هوف المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية أن يتولى ملف التفاوض مع كل من لبنان وإسرائيل بالإضافة إلى التنسيق مع الأمم المتحدة في هذا الصدد.

واقترح أن يجري تقسيم المنطقة المتنازع عليها بشكل مؤقت يعود ثلثاها إلى لبنان والثلث الباقي إلى إسرائيل، على أن يكون الخط الذي يحدد هذين الثلثين الخط الأقصى لمسرح التنقيب لمصلحة لبنان مؤقتاً، من دون إلغاء الخريطة التي وضعها لبنان والتي رفعها إلى الأمم المتحدة وتتضمن كامل المنطقة التابعة للسيادة اللبنانية. وقد جاء الاقتراح كحل مؤقت يحفظ حق لبنان، في انتظار الظروف المناسبة للتفاوض المباشر بينه وبين إسرائيل على ترسيم الحدود البحرية؛ لأنه يسمح بمباشرة التنقيب من دون تحفظ من جانب الشركات، حيث يضمن عدم حدوث نزاع عسكري أو أمني في منطقة الخلاف.[99]

وعلى كل حال فقد أعلن وزير الطاقة والمياه اللبناني جبران باسيل منتصف شباط/ فبراير 2013، أن عمليات تنقيب عن النفط والغاز في لبنان ستتم عام 2015، فيما ستكون مرحلة الإنتاج عام 2016. كما تحدث عن بدء عملية التأهيل للشركات الراغبة في دورات التراخيص للأنشطة النفطية على أن تنتهي مهلة تقديم الطلبات في 28 آذار/ مارس 2013. بعدها تعلن هيئة النفط لائحة الشركات المقبولة، ثم تعلن انطلاق دورة التراخيص التي تنتهي في نهاية عام 2013. وقد أظهر المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد أن المياه الجنوبية اللبنانية تحتوي على 12 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي موزعة على مساحة 3000 كيلومتر مربع. وربما يوفر موقع واحد فقط من تلك المكامن احتياجات محطات الكهرباء اللبنانية لنحو مئة عام.[100]

3. الاتفاق الإسرائيلي-القبرصي والأزمة مع تركيا

في أواخر عام 2010 وقّعت قبرص مع إسرائيل اتفاقية تقاسم المنطقة الاقتصادية الحصرية، وسارعت إلى إسناد الدعم الفني في عمليات التنقيب إلى شركة نوبل إنيرجي، في حين باشرت إسرائيل البحث عن المصادر النفطية في شرق المتوسط أواخر أيلول/ سبتمبر 2011. ورأت تركيا في الاتفاقية تجاهلاً من قبرص لمصالح أنقرة والتزاماتها تجاه حقوق جمهورية شمال قبرص (المعترف بها من قبل أنقرة فقط) في هذه المنطقة. كما جاء هذا التطور ليزيد من سوء حالة العلاقات الإسرائيلية-التركية التي كانت متوترة أصلاً. ورأت أنقرة أن قبرص تريد من وراء إطلاق عمليات التنقيب إيجاد واقع جديد يسحب القضية القبرصية من البر إلى البحر، وبها يُدخل إسرائيل في المعادلة كطرف ثالث، وبالتالي يزيد من صعوبة حل الأزمة ومن احتمال اللجوء إلى استخدام القوة.[101]

وتعتبر أنقرة أن اليونان (الداعمة الأساسية لقبرص) تستغل التوتر الذي يشوب العلاقات التركية-الإسرائيلية لتحقيق هذه الغاية، حيث انعكس الدعم السياسي واللوجستي الذي قدمته إسرائيل في مبادرة الطرف اليوناني الذي توجه سريعاً نحو التنقيب من دون اعتبار للطرف التركي، كما لم يكن بمقدور شركات الطاقة أن تقدم على الاستثمار في هذه المنطقة الصعبة لولا التعهدات الإسرائيلية لها. كما أن اليونان أرادت الخروج من عنق

الزجاجة في ما يتعلق بمشكلاتها السياسية الداخلية والاقتصادية، حيث تعيش قبرص أيضاً أزمة اقتصادية خانقة في ظل أزمة اقتصادية تعصف بدول الاتحاد الأوروبي عموماً. ولا تستبعد تركيا الخيار العسكري لهذه الأزمة مستندة أيضاً إلى دعم الرأي العام التركي، خاصة منذ أحداث "أسطول الحرية" التي زادت من المشاعر المعادية لإسرائيل، على الرغم من أنها لا تخفي تمسكها باستراتيجية الحلول الدبلوماسية، معلنة أن الخيار العسكري لن يكون أول خياراتها. من جهتها قامت تركيا باتخاذ بدائل استراتيجية مضادة، على رأسها اتفاقية الرصيف القاري التي وقّعتها مع جمهورية شمال قبرص، وتقضي بقيام شركة النفط التركية بعمليات تنقيب في شرق المتوسط، وأرادت بهذا الإجراء أن تبعث برسالة سياسية إلى الأطراف الأخرى المتعاونة مع الطرف اليوناني، بأنها ستتبع سياسة المعاملة بالمثل، كما أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان ووزير الطاقة تانر يلديز أن تركيا لن تتعاون مع الشركات التي تعاونت مع الطرف اليوناني في البحث عن النفط. وأعلنت أنقرة في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2011 أنها سترسل سفينة إضافية للتنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل قبرص، في منطقة مساحتها 1100 كيلومتر مربع في البحر المتوسط ضمن مهمة للتنقيب عن النفط والغاز.[102]

وترى بعض القوى الدولية، ومنها الاتحاد الأوروبي وروسيا وبريطانيا، أن من حق قبرص التنقيب عن النفط في البحر المتوسط، في حين ترى أنقرة

أن الأمر سيحرمها من الاستفادة من المصادر التي سيتم استخراجها.[103] وعلى الرغم من الموقف التركي فإن نوبل إنيرجي تواصل، بعد أن وقعت اتفاقاً مع الحكومة القبرصية، أعمال الحفر والتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة القبرصية الاقتصادية الخالصة. وتقدر الشركة في الوقت الحاضر أن احتياطيات الغاز في القطاع (أ) من المنطقة الخاصة القبرصية قد تحتوي على ثروة من الغاز تتراوح ما بين 3 و9 تريليونات قدم مكعبة. وقد أعلنت قبرص اكتشاف أول حقولها من الغاز وهو حقل أفروديت، الذي تقدر احتياطياته بقيمة 120 مليار دولار أمام سواحلها الجنوبية. ويعد هذا أول اكتشاف من نوعه في جنوب الجزيرة. وهذا الاكتشاف سوف يمكن قبرص من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز على مدى عقود من الزمن، كما أنه يمثل باكورة لإعلان اكتشافات ضخمة للغاز الطبيعي في المياه العميقة جنوب قبرص.[104] وتمتلك نوبل الأمريكية 70٪ من امتياز هذا الحقل بينما تمتلك شركة ديليك الإسرائيلية النسبة الباقية.

استخدامات الغاز الطبيعي في إسرائيل

تستخدم إسرائيل الغاز الطبيعي بشكل أساسي في توليد الكهرباء، كما أنها تعمل على التوسع في إرساء البنية التحتية الملائمة لتوسيع استفادة القطاع الصناعي من الغاز الطبيعي، وبخاصة أن هذا الأمر سيكون حاسماً للنمو في قطاع البتروكيماويات الذي يستخدم الغاز الطبيعي كمادة أولية أساسية، وكذلك قطاع النقل، الأمر الذي يتطلب بنية تحتية قوية.[105]

أولاً: قطاع الكهرباء

شكلت البنية الهيكلية لقطاع الكهرباء في إسرائيل في أواخر القرن الماضي سبباً من أسباب الجدال داخلها في ضوء الخسائر المتزايدة، جراء سوء إدارة هذا القطاع. فقد وصلت الخسائر السنوية حتى عام 1999 إلى نحو 524 مليون دولار سنوياً. ورأى بعض الخبراء أن احتكار شركة الكهرباء الوطنية لهذا القطاع يقود البلاد إلى أزمة كبيرة، وأن الحل يكمن في الخصخصة وفتح المجال للمنافسة. فقد أفادت التقارير - مثلاً- أن هناك 3000 عامل في الشركة بلا عمل فعلي، وأن هناك حاجة ماسة إلى إعادة هيكلة قطاع الكهرباء ومنع احتكار الشركة له. ويحدد قانون قطاع الكهرباء في إسرائيل، الذي بدأ سريانه في آذار/ مارس 1996، استمرار احتكار شركة الكهرباء الوطنية لهذا القطاع، حيث منحها ترخيصاً لاستمرار الاستحواذ على الإنتاج والتوزيع وإمدادت الكهرباء بشكل حصري داخل حدود البلاد لمدة عشر سنوات. فيما تحدد بعد ذلك أن الشركات الخاصة قادرة على إنتاج نحو 20٪ من الكميات المستهلكة، بحيث تقسم النسبة على المستثمرين المحليين بنسبة 10٪، وترك المجال لاستيراد 10٪ أخرى.[106]

وتمتلك الحكومة الإسرائيلية 99.85٪ من أسهم شركة الكهرباء التي تقود هذا القطاع منذ تأسيسها عام 1923 حتى اليوم. وفي العقد المنصرم استثمرت الشركة أكثر من 9 مليارات دولار على تطوير اقتصاد الكهرباء في إسرائيل، ومع ذلك تعدّ التبرعات الداخلية والخارجية من بين مصادر

تطوير الشركة التي لا تعتمد على موازنة الدولة. ويعمل في الشركة نحو 12500 عامل، وتوفر خدماتها لمليونين ونصف المليون مستهلك منزلي. وفي عام 2010 وسعت الشركة من استخدام الغاز الطبيعي ونجحت في وقت الذروة في إنتاج 50٪ من الكهرباء اعتماداً عليه. ومن بين مصادر الغاز التي اعتمدت الشركة عليها كانت حقول مجموعة يام تيثيس بنسبة 56٪، ونحو 44٪ اعتماداً على شركة شرق المتوسط المصرية. وتشير معطيات الشركة إلى أنها استخدمت عام 2010 نحو 119 ألف طن من المازوت لتوليد الكهرباء في مقابل 151 ألف طن عام 2009. كما أنها استخدمت 219 ألف طن من السولار عام 2010 مقابل 203 آلاف طن عام 2009. واستخدمت الشركة 12.3 مليون طن من الفحم عام 2010 مقابل 13 مليون طن عام 2009. وفي عام 2010 استخدمت الشركة 3.27 مليون طن من الغاز الطبيعي في مقابل 2.8 مليون طن عام 2009. حيث تزايد الاعتماد على الغاز الطبيعي في عام 2010 بنسبة 9٪ تقريباً. أي أن الاعتماد على الغاز الطبيعي في المجمل في الفترة بين عامي 2009 و2010 في مقابل المازوت والسولار والفحم وصل إلى 36٪ تقريباً.[107]

وتُشغّل شركة الكهرباء الإسرائيلية شبكة من خطوط الجهد المرتفع الممتدة من محطة التحويل في رامات حوفيف في بئر سبع جنوباً وصولاً إلى مدينة حيفا شمالاً، كما تشغل عدداً من محطات الكهرباء الرئيسية.

وقــد أظهــر التقريــر الــسنوي لــشركة الكهربــاء الإسرائيليــة في حزيران/ يونيو 2012 أن الدخل الصافي للشركة من بيع الكهربـاء وصـل إلى 12.681 مليون شيكل، جـراء بيعهـا 27.213 مليـون كيلـووات/ سـاعة، في مقابل 10.278 مليون شيكل جراء بيعها 24.717 مليـون كيلـووات/ سـاعة عام 2011، أي بزيادة قدرها 23٪ تقريباً. وقد وصل الطلب على الكهرباء في حزيران/ يونيو 2012 إلى 11.090 ميجاوات، أنتجت الـشركة منهـا 10.620 ميجاوات، فيما أنتجت الشركات الخاصة 43 ميجاوات. وتأتي الزيادة بفضل توربينات الغاز الطبيعي.[108]

ثانياً: المواصلات

منذ أن تم إعلان اكتشافات الغاز الطبيعي في إسرائيل، بدأت الأنظـار تتجه نحو إمكانية إحلال الغـاز الطبيعـي محـل البنـزين والـسولار لتـسيير المركبات والسيارات كأحـد مـصادر الطاقـة الأقـل تلويثـاً للبيئـة والأقـل تكلفة. وترى إسرائيل أن الانتقال للغـاز الطبيعـي سـوف يقلـص التبعيـة للدول المنتجة والمصدرة للنفط. غير أن نجاح التحـول إلى الغـاز الطبيعـي يرتبط بتدخل الحكومة من خلال تشجيع الاعتماد عـلى سـيارات تـستخدم محركات ملائمة والالتزام بتقليص الـضريبة المفروضـة عـلى هـذا القطـاع، وتأسيس بنية تحتية لتزويد الـسيارات بالغـاز الطبيعـي المـضغوط، غـير أن مشروع إحلال الغاز الطبيعي لم يأت بعد بنتائج ملحوظـة.[109] وقـد بـدأت

إسرائيل للمرة الأولى في إحلال الغاز الطبيعي المضغوط محل البنزين والسولار عام 2003، ولكنها لم تصل حتى الآن إلى الرقم الذي يضعها في موضع مقارنة بدول أخرى مثل إيطاليا التي تعمل 1.3 مليون سيارة فيها بالغاز، أو تركيا بنحو 1.2 مليون سيارة. ويتطلب تحويل السيارة إلى الغاز عوضاً عن البنزين أو السولار نحو 10 آلاف شيكل. كما جعلت العقلية الأمنية الإسرائيلية من هذا التحويل مشكلة، حيث لا يسمح للسيارات القليلة التي تعمل بالغاز الدخول إلى مرائب الانتظار التي توجد تحت الأرض. ومن بين المشكلات الأخرى ما يتعلق بالنقص الشديد في عدد محطات التزود بالغاز، وهو ما تسبب في مخاوف المواطنين من البدء في الاعتماد على الغاز عوضاً عن أنواع الوقود الأخرى، حيث تركزت محطات التزويد بالغاز حتى عام 2010 في مناطق محدودة.[110]

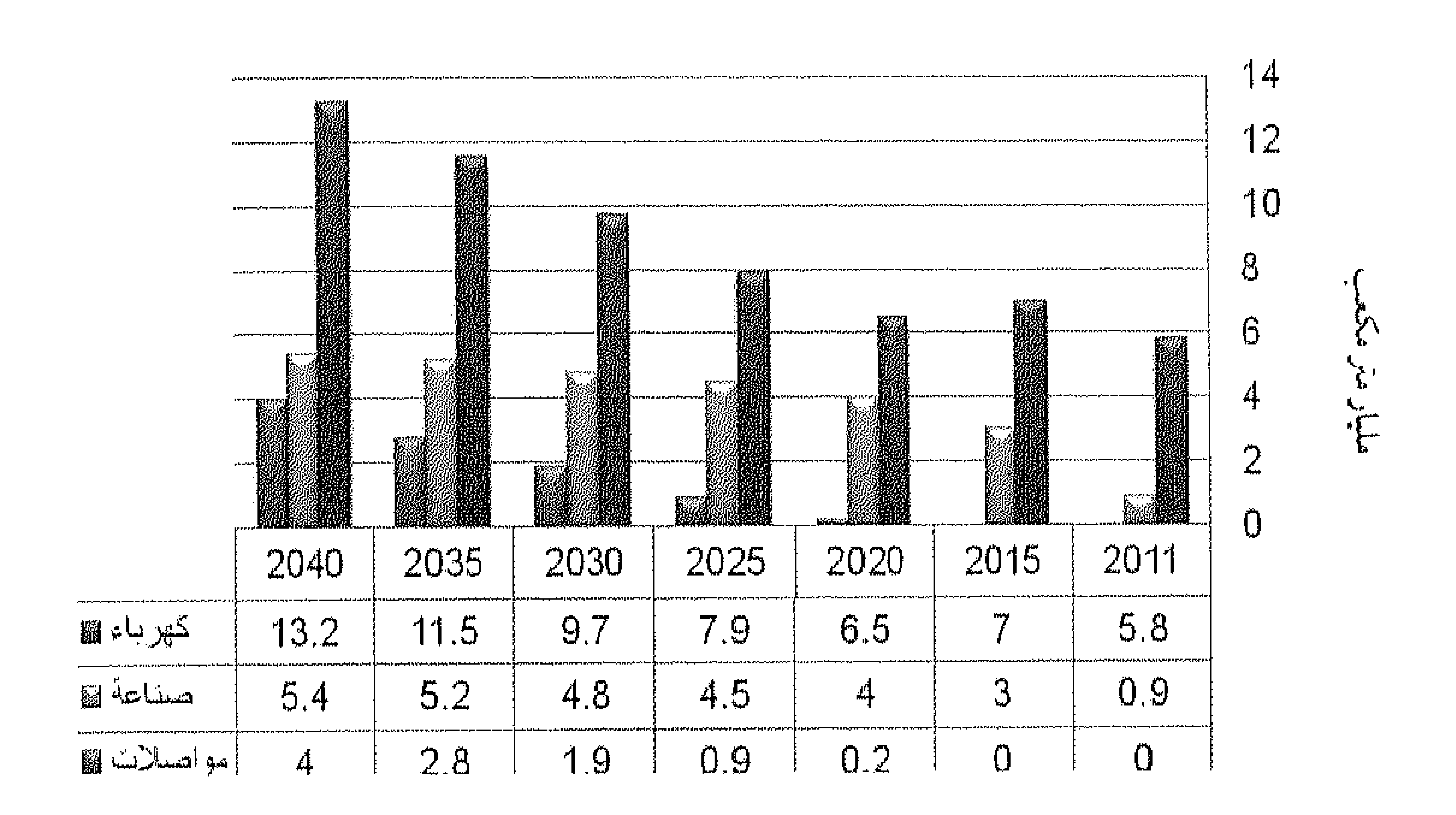
ثالثاً: الصناعة

يرتكز قطاع الصناعة في إسرائيل على عدد من الأقسام، من بينها صناعة صقل الماس، وصناعة التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأغذية والمشروبات والأدوية والمنسوجات. كما يوجد اهتمام وتقدم كبيران في قطاع الصناعات العسكرية. ومن شأن هذه الصناعات أن تتأثر بتقلب أسعار الطاقة العالمية؛ لذا فإن اعتماد قطاع الصناعة في إسرائيل على الغاز الطبيعي لإدارة المنشآت من شأنه أن يزيد

من العائد الاقتصادي. وتعمل إسرائيل على عدد من المحاور لتعظيم الاستفادة من الغاز الطبيعي في المجال الصناعي، مثل تقليص استيراد الأمونيا التي تعدّ من أهم المواد الكيماوية الأساسية في إنتاج الأسمدة النيتروجينية،[111] أو صناعة الميثانول الذي يستخدم كمادة خام في العديد من الصناعات الكيماوية.[112]

الشكل (6)

توقعات الطلب على الغاز في إسرائيل حتى عام 2040



	2040	2035	2030	2025	2020	2015	2011
كهرباء	13.2	11.5	9.7	7.9	6.5	7	5.8
صناعة	5.4	5.2	4.8	4.5	4	3	0.9
مواصلات	4	2.8	1.9	0.9	0.2	0	0

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على البيانات الواردة في الموقع الإسرائيلي التالي:

(http://www.themarker.com/dynamo/1.17782).

الغاز الطبيعي الإسرائيلي وإشكالية التصدير

على خلاف النفط الخام، لا توجد سوق عالمية للغاز الطبيعي. بالنسبة إلى النفط هناك أسعار قياسية مثل مزيج برنت والعربي الخفيف والمتوسط والثقيل وغرب تكساس، وكلها تستخدم باعتبارها مؤشرات لتحديد أسعار بيع وشراء النفط الخام والتي لا ترتبط بعقود طويلة الأجل. أما أسعار الغاز الطبيعي، فقد ظلت إلى الآن تتحدد من خلال عقود طويلة الأجل، بما يضمن تدبير التمويل اللازم واسترداد الاستثمارات المرتفعة لمشروعات تصدير الغاز، سواء من خلال النقل بالأنابيب أو عن طريق الإسالة، أما أسعار الغاز الطبيعي في بعض الأسواق مثل هنري هب في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وزيبروج في بلجيكا، فهي تمثل مؤشراً لأسعار الغاز للشحنات الفورية spot cargoes، وهي تمثل 5٪ من السوق العالمية للغاز المُسال. وتختلف أسعار تصدير الغاز تبعاً لاقتصاديات مشروعات التصدير واختلاف الأسواق من منطقة إلى أخرى في العالم، وكذلك طبقاً لطبيعة الوقود البديل المتوافر ودرجة المنافسة في أنحاء العالم المختلفة. ومن هنا كانت حقيقة أن عقود التصدير من أي دولة منتجة لا تعكس سعراً عالمياً موحداً بل يتم تحديد الأسعار بالتفاوض بين أطراف العلاقة التجارية طبقاً لعناصر تكلفة الإنتاج والنقل

والمعالجة والتوزيع وهوامش الربح وأسعار الشراء المقبولة، كما ترتبط المفاوضات بتقييم محددات السوق في حينه من حيث العرض والطلب والعائد على الاستثمار والفرص البديلة وحجم المخاطرة؛ ولذلك تختلف الشروط من عقد إلى آخر.[113]

وينطبق الأمر على إسرائيل التي تسعى إلى تصدير فائض الغاز لديها إلى دول في أوروبا وآسيا، وربما إلى دول عربية مثل الأردن.[114]

أولاً: تصدير الغاز كمصطلح جديد في القاموس الإسرائيلي

اكتشفت إسرائيل في العقد الأخير مخزوناً من الغاز الطبيعي قبالة سواحلها، وسريعاً ما ربطت هذه الاكتشافات باقتصاد الكهرباء والمجال الصناعي، فوصل إنتاج الكهرباء اعتماداً على الغاز الطبيعي إلى نسبة 45٪. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2011 عين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لجنة تسيماح (كما أسلفنا) لدراسة وضع الغاز الطبيعي في إسرائيل وتقديم توصيات حول السياسات التي ينبغي اتباعها خاصة في مجال التصدير. وفي نيسان/ إبريل 2012 قدمت اللجنة توصياتها المبدئية والتي تنص على إمكانية تصدير الغاز بنسبة 50٪ من الحقول الكبرى، و100٪ في ما يتعلق بالاكتشافات الصغيرة نسبياً بشرط أن يتم تلبية الطلب المحلي أولاً. واعتمدت قرارات اللجنة التي تؤيد تصدير فائض الغاز على مبرر رئيسي وهو أن زيادة أرباح الشركات التي تحمل تراخيص التنقيب والإنتاج على

المدى القصير من خلال التصدير، سوف تؤدي إلى العمل على تنمية عمليات التنقيب عن آبار جديدة وتطويرها، ومن دون هذا الحافز لن تكون هناك منافسة بين الشركات من هذا النوع، وهو ما سيؤثر سلبياً في اقتصاد الطاقة المحلي.[115] ويتضح مما سبق أن مسألة تصدير الغاز الطبيعي المكتشف في إسرائيل مرهونة بالعديد من العوامل، من بينها حجم الكميات المكتشفة وقدرة إسرائيل على إبرام عقود طويلة المدى عبر الشركات المحلية والعالمية العاملة في هذا المجال، خاصة في ظل الظروف التي تحيط بمعظم الاكتشافات التي من المتوقع أن تكون محل نزاع، هذا بخلاف المشكلات الداخلية والأصوات المتعالية التي تطالب بالحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في هذه الاكتشافات. وعلى أي حال، فإن هناك طريقتين لتصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي: عن طريق خط أنابيب أو عبر حاملة غاز طبيعي مُسال مخصصة لذلك (بعد تبريده وتحويله إلى الحالة السائلة). وهناك وجهتان لخط الأنابيب، ولكنهما تمثلان إشكالية (اليونان وتركيا): فاليونان عاجزة اقتصادياً والعلاقات الإسرائيلية مع تركيا لم تعد كسابق عهدها. وهناك بديل لخطوط الأنابيب يتمثل في تحويل الغاز الطبيعي إلى غاز مُسال، وهو ما يتطلب بناء محطة تتكلف عدة مليارات من الدولارات بالقرب من البحر. وقد تم تقديم اقتراحات بالفعل لمثل هذه المحطات على ساحل البحر المتوسط وعلى الساحل الصغير للبحر الأحمر بجوار إيلات. وتجري إسرائيل دراسة الخيارات التالية:

1. إنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال على الخط الساحلي على البحر المتوسط. وقد يكون العائق هو عدم سماح مصر لناقلات الغاز الطبيعي المُسال -التي تنقل الغاز الإسرائيلي في البحر المتوسط- بالمرور بحرية عبر قناة السويس. وقد يكون مثل هذا التدخل في عمليات الشحن متناقضاً مع المعاهدة المنظِّمة لاستخدام القناة، لكن مصر قد تبتكر ضوابط سلامة على الشحنات الإسرائيلية حفاظاً على مصلحتها الاقتصادية. كما تدرس إنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال على ساحل البحر الأحمر قرب إيلات، وسوف تكون هذه المحطة أكثر قرباً من أسواق الغاز الطبيعي في الهند وآسيا، غير أن هذا الموقع قد يواجه صعوبات أمنية بسبب الظروف المحيطة. وتبحث إسرائيل أيضاً إنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال على الساحل الجنوبي لقبرص، يتم تشغيلها بصورة مشتركة مع قبرص، ويعني ذلك منح دولة أخرى السيطرة على صادرات الغاز الإسرائيلية.

2. إقامة منشأة غاز طبيعي مسال عائمة فوق حقل ليفيتان أو بالقرب منه.

3. إنشاء خط أنابيب إلى قبرص يتصل بخط أنابيب ممتد إلى الشمال عبر الجزيرة ثم يمر أسفل البحر إلى تركيا، حيث يمكن أن ينضم إلى شبكة خطوط الأنابيب التي تخدم السوق الأوروبية. وفي ظل غياب القيود

السياسية يتمتع هذا الخيار بالمنطق التجاري الأفضل؛ حيث إنه الأرخص والأسرع إنشاءً، كما أنه يربط إسرائيل بالسوق الأقرب والأضخم. لكن هذا المسار يمنح بلدين هما: قبرص وتركيا السيطرة على صادرات الغاز الإسرائيلية، وهاتان الدولتان ليست لهما علاقات جيدة مع بعضهما بعضاً، كما أن علاقات تركيا مع إسرائيل متوترة.

4. إنشاء خط طاقة كهربائية تحت سطح البحر إلى قبرص واليونان، ينضم إلى الشبكة الإسرائيلية المتصلة بالشبكة الأوروبية. وفي آذار/ مارس 2012 وقعت إسرائيل وقبرص اتفاقاً لمد هذا "الكابل" البحري المعروف باسم "يوروآسيا إنتركونيكتور"، الذي ستبلغ قدرته 2000 ميجاوات، وسوف يمتد هذا "الكابل" لمسافة 540 ميلاً، ويقع على عمق يتجاوز 6000 قدم.[116]

ثانياً: لجنة تسيماح

قدمت اللجنة توصياتها المبدئية كما ورد آنفاً في نيسان/ إبريل 2012. وفي آب/ أغسطس 2012 قدمت اللجنة تقريرها النهائي الذي تبنته الحكومة. وحدد تقرير اللجنة حجم الغاز الطبيعي الذي ينبغي تأمينه لمصلحة الاقتصاد المحلي لمدة 25 سنة مقبلة، كما حددت النسبة التي ينبغي تصديرها وهي 50٪ من الحقول الكبيرة، و75٪ إلى 100٪ من الحقول الصغيرة، وذلك في تقريرها المبدئي، ولكنها تراجعت لترفع النسبة إلى 53٪ من احتياطي الغاز المكتشف.

وأوصت اللجنة بضرورة إعادة تقييم سياسات تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي بعد مرور خمس سنوات، خاصة مع احتمال وجود اكتشافات جديدة. وورد في تقرير اللجنة أن إصدار تراخيص التصدير يجب أن يؤسس على اعتبارات وطنية، وأن البنية الأساسية للتصدير يجب أن تقوم على الأراضي الإسرائيلية، وأن تمويل البنية الأساسية والأنابيب المخصصة لتصدير الغاز يجب أن تتم بتمويل من أصحاب المشروعات أنفسهم وليست الدولة. وأوصت بإعطاء أولوية قصوى لتصدير الغاز لدول الجوار.[117]

ثالثاً: قرارات لجنة تسيماح وإشكالية التصدير

واجهت اللجنة العديد من الانتقادات على أساس أن تقديراتها ليست دقيقة، وأنه حال تطبيقها، لن تكفي الكميات المكتشفة سوى عشر سنوات فقط. ورأت بعض التقارير أن اللجنة سمحت بذلك بتصدير نحو 85٪ من احتياطي الغاز الإسرائيلي الـمُثبت؛ وعند الاحتكام للغة الأرقام يمكن القول: إن لجنة تسيماح أتاحت تصدير قرابة 500 مليار متر مكعب من الغاز، على أساس تقدير يفيد بأن لدى إسرائيل اليوم 950 مليار متر مكعب مثبت على الأقل، زاعمة أن هناك 800 مليار متر مكعب في حقول تامار، وليفيتان، وداليت، وتانين. كما اقترحت إضافة قرابة 150 مليار متر مكعب لم يتم التأكد منها بعد.[118] ويرى الخبير الإسرائيلي آرييه فينجر، رئيس شعبة حماية الجو والطاقة بجمعية آدم طيفاع فادين أن الحكومة الإسرائيلية لم تستخلص دروس انقطاع الكهرباء في صيف 2011 أو من أزمة الطاقة المستمرة في

إسرائيل، وأن قرار التصدير في أسوأ الظروف سيتحول خلال عقدين إلى خطر استراتيجي يهدد الدولة، وفي أفضل الأحوال فقط سيؤثر في صحة الجيل الجديد وسيكلفه مليارات الشواكل. ويعتبر فينجر أن المواطن في حاجة دائمة إلى طاقة متدفقة، وأنه من دون هذه الطاقة لا مواصلات أو كهرباء أو استخدام للتكنولوجيا في مجتمع عصري، كما لا مجال لإنتاج الدواء أو الغذاء الكافي. ويرى أن اكتشافات الغاز الأخيرة خلقت فرصاً جديدة لتغيير استراتيجي في وضع الطاقة في البلاد، خاصة أن إسرائيل تضطر إلى استيراد الوقود من مصادر بعيدة وبكلفة عالية، معتبراً أن نفاد الغاز الإسرائيلي بعد تعميم استخدامه سيعني خطراً استراتيجياً كبيراً.[119]

ولم تكن التحذيرات التي أطلقها الخبراء الإسرائيليون بعد صدور تقرير لجنة تسيماح النهائي فحسب، ولكنها سبقته أيضاً، فقد وجهت الجمعية الإسرائيلية إلى الاقتصاد المستدام بتاريخ 22 تموز/ يوليو 2010 خطاباً إلى إيتان شاشينسكي،[120] حذرت فيه من اتخاذ أي قرارات تتعلق بتصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي. وناشدت الجمعية بالحفاظ على ثروات الغاز بهدف تخفيض أسعار الطاقة المحلية وتقليص نسبة التلوث الجوي، وضرورة الاستفادة من اكتشافات الغاز المحلية على الوجه الأكمل خاصة في ظل ارتفاع الطلب المتوقع في السوق المحلية. وحذر الخطاب من أن تصدير الغاز يعني المزيد من الأرباح، ولكنه سيعني أيضاً ارتفاعاً في الأسعار محلياً على المدى الطويل.[121] وحذر تقرير صادر عن خبراء وعلماء وزارات الطاقة والمياه

والبيئة من أن كمية الغاز اللازمة للاستهلاك المحلي في السنوات المقبلة طبقاً لتقرير اللجنة أقل بكثير من الواقع، وأن اللجنة تجاهلت هذا التقرير تماماً برغم أنه مقدم إليها منذ آذار/ مارس 2012. وطالب التقرير بشدة بعدم تصدير الغاز الطبيعي المكتشف حتى عام 2020، وأن هناك عجزاً يصل إلى 150 مليار متر مكعب في تقديرات اللجنة حول كمية الاحتياطي المؤكد. وأشار تقرير الخبراء إلى أن التصدير سيؤدي على المدى الطويل إلى العودة مجدداً للنفط برغم أن التوقعات والدراسات تشير إلى تقلص احتياطيات النفط في العالم بشدة، وأن مجرد تقليص كميات الإنتاج النفطي بنسبة 15٪ ستعني زيادة أسعاره بنسبة 550٪ عن الأسعار الحالية.[122]

رابعاً: إسرائيل والغاز الـمُسال

أبرمت وزارة الطاقة والمياه الإسرائيلية في تشرين الأول/ أكتوبر 2011 اتفاقاً مع شركة ميكوبيري Micoperi الإيطالية بقيمة 500 مليون شيكل لإقامة عوامة إرساء بحرية قبالة شواطئ مدينة الخضيرة، بهدف استيعاب الغاز الطبيعي المسال المستورد من الخارج، حيث تعتبر العوامة نقطة ربط بين ناقلات الغاز المسال وشبكات النقل الداخلية. وسوف تتمكن العوامة من استيعاب 2– 3 مليارات متر مكعب سنوياً. وقد تمت الخطوة في إطار مشروع "نجلب الغاز للوطن" الذي تقوده الوزارة، والذي سيوفر قرابة نصف احتياجات إسرائيل من الكهرباء سنوياً.[123] وفي ما يتعلق بالتصدير، تعاني

إسرائيل بعض المشكلات المتعلقة بالكلفة الاقتصادية لبناء منشآت عملاقة لإسالة الغاز الطبيعي، كما تضع نصب أعينها مخاوف من وجود مثل هذه المنشآت على مقربة من مناطق مأهولة بالسكان، لذا فإن مشكلة التكلفة والموقع، خاصة مع صغر مساحة إسرائيل من بين أبرز تلك المشكلات.[124] وفي كانون الثاني/ يناير 2012 شرحت دراسة، أعدتها شركة الغاز الوطنية الإسرائيلية نيتيفي غاز، المعايير التي ينبغي أن تقوم عليها مشروعات إسالة الغاز الطبيعي كالتالي:[125]

1. أن تكون ملكاً للدولة: احتكار طبيعي يمنع تضارب المصالح مع الشركات التي تحمل تراخيص حقلي تامار وليفيتان، خاصة أنه في حال آل امتياز هذه المشروعات للشركات نفسها التي تمتلك امتياز الحقلين، سوف يتسبب الأمر في مساس بالغ الخطورة بقطاع الطاقة. كما تتيح ملكية الدولة رقابة صارمة على هذه المنظومة، خاصة أن منشآت إسالة الغاز تعتبر جزءاً رئيسياً من المنظومة اللوجيستية لاقتصاد الغاز الطبيعي.

2. مواقع المنشآت: حددت الدراسة مواقع مقترحة، مستبعدة أن يكون الموقع في قبرص. كما استبعدت حالياً فكرة المنشآت العائمة. ورأت الدراسة أن خليج إيلات من المواقع المناسبة، غير أن الفكرة ترتبط أيضاً بالرسوم التي ستدفعها الناقلات للمرور في قناة السويس. لذا فقد تحدثت أيضاً عن مواقع بديلة على البحر المتوسط.

خامساً: سياسة التنويع ودبلوماسية الطاقة

تعمل إسرائيل على عدد من المحاور لمواكبة المتغيرات الجيوسياسية أيضاً في ما يتعلق بمسألة التصدير، مثلما تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة التي تستوردها. فهي تسعى إلى تنويع جهات التصدير معتمدة على فكرة تعزيز التحالفات القائمة من جانب، وتشجيع ما يسمى دبلوماسية الطاقة في المنطقة، التي تربط جهود السلام بأمن الطاقة. وتضع إسرائيل الأردن كهدف عاجل لتصدير الغاز الطبيعي، سواء عبر إنشاء خط أنابيب مباشرة أو من خلال التعاون مع طرف ثالث لبناء منشأة للغاز الطبيعي المسال في العقبة. وهناك مقترحات حول سياسة التنويع التي تعتمد أيضاً على البُعد الجغرافي، وعلى سبيل المثال إنشاء محطة لتسييل الغاز في إسرائيل ومنها إلى محطات لإعادة الغاز إلى حالته الغازية في أوروبا (اليونان، وإيطاليا، وفرنسا). أو بناء محطة تسييل مشتركة في قبرص على أن يتم التصدير المشترك إلى أوروبا عبر اليونان، أو تحقيق الغرض نفسه من خلال مد خط أنابيب من إسرائيل إلى قبرص. أما في ما يتعلق بالدول الأبعد من ذلك، فهناك مقترحات باستغلال فكرة تسييل الغاز في إطار مشروعات مشتركة مع قبرص ومن ثم تصديره إلى الهند والصين ودول آسيا بهدف تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع تلك الدول.[126] وفي حال صحة الأرقام الخاصة بحجم احتياطيات حقل ليفيتان فإن إسرائيل تتوقع أن توفر نحو 4 مليارات دولار سنوياً من واردات الطاقة، أضف إلى ذلك زيادة الناتج القومي من خلال تصدير كميات الغاز الطبيعي إلى أوروبا التي بدأت تدرس إمكانية العثور على بدائل للغاز

الروسي، إضافة إلى كل من الهند والصين اللتين تعتبران من الدول المستهلكة للغاز بكثرة.[127]

سادساً: أبعاد الدور الروسي في مشروعات الغاز المُسال في إسرائيل

طُرح موضوع إمداد إسرائيل بالغاز الروسي للمرة الأولى في التسعينيات من القرن الماضي خلال زيارة وزير البنية التحتية حينذاك أريئيل شارون لموسكو. وقد حرصت روسيا على إمداد إسرائيل بالغاز لأسباب من بينها امتلاك موطئ قدم وتأثير لها هناك، وأبدت موافقتها على تزويد إسرائيل بنحو 40٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي بدءاً من عام 2012، فيما سيتكلف مد خط الأنابيب عبر البحر المتوسط وصولاً إلى إسرائيل نحو ملياري دولار. ويتوقف الأمر على الأسعار، وهو ما جرت مفاوضات بشأنه، كما ظهرت خلافات حول تكلفة مد خط الأنابيب ومن سيتحمل الكلفة من البلدين.[128] ويبدو أن المفاوضات التي جرت طوال السنوات الأخيرة أسفرت عن حلول تتعلق بتسييل الغاز بدلاً من نقله في حالته الغازية، وهو ما اتضح بعد أن أعلنت شركة غازبروم في شباط/ فبراير 2013 أنها وقعت عقداً مدته 20 عاماً لشراء الغاز الطبيعي المسال من حقل تامار الإسرائيلي. ويقضي العقد بشراء حصري للغاز المسال المستخرج من حقل تامار لمدة 20 عاماً. وطبقاً للشركة الروسية سيشكل الاتفاق حجر أساس مهماً لتعزيز موقع غازبروم في سوق الغاز الطبيعي المسال، وسيساعد في تعزيز ملف غازبروم المتعلق بالغاز الطبيعي المسال وتنويعه، ويساعدها على بناء نجاحاتها في منطقة آسيا-المحيط الهادي.[129]

وينظر المراقبون الإسرائيليون إلى المساعي الروسية على أنها ضمن هدف استراتيجي لغازبروم لتأمين حصتها في إمدادات الغاز الطبيعي لأوروبا، حيث تزود الشركة الروسية العملاقة الاتحاد الأوروبي بنحو 40٪ من نسبة استهلاك الغاز. وتعدّ أوروبا هي العميل الأساسي والمصدر الرئيسي لأرباح غازبروم. وتضمن التبعية الأوروبية للغاز الروسي أن تفكر أوروبا مليّاً قبل أن تقوم بخطوات من شأنها أن تضر بروسيا. ولهذه الأسباب تستثمر روسيا الاتحادية عشرات المليارات لمد خطي أنابيب للغاز، أحدهما ناحية الشمال والآخر ناحية الجنوب، لضمان نقل الغاز إلى أوروبا عبر البحر الأسود وبحر البلطيق من دون تبعية لدولة أخرى. وبهدف منع وصول الغاز إلى أوروبا من مصدر آخر (إسرائيل على سبيل المثال) تعمل موسكو بشتى السبل لمنع المشروع الأوروبي مد خط أنابيب يطلق عليه نابوكو Nabucco الذي يرنو إلى استيراد الغاز من وسط آسيا إلى أوروبا، وسيمتد الخط بطول 3300 كيلومتر من ميناء أرضروم التركي حتى مدينة باومغاردن. وسيمر أيضاً عبر أراضي بلغاريا ورومانيا وهنجاريا، وتقدر قيمة المشروع بنحو 7.9 مليار يورو. ولهذا الغرض وقّعت غازبروم عقوداً ضخمة مع جميع الدول المصدرة للغاز في وسط آسيا، مثل كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، لشراء حصة كبيرة من الغاز ومن ثم عرقلة مشروع خط نابوكو. وفي إطار المحاولات الروسية لمنع نقل الغاز من البحر المتوسط، تستثمر روسيا أيضاً مليارات الدولارات في قبرص بهدف عرقلة محاولات إقامة خط غاز يبدأ من إسرائيل ويمر بقبرص

إلى أوروبا عبر اليونان؛ لذا فهي على استعداد لإقراض قبرص مليارات الدولارات لمنع هذه الخطوة. ومن هذا المنطلق تريد روسيا ضمان عدم دخول إسرائيل في منافسة معها على السوق الأوروبية؛ لذا فهي تكرر معها ما فعلته في وسط آسيا، وهو ما تأكد في صفقة غازبروم مع إسرائيل لتسييل الغاز وشرائه من حقل تامار، وهناك احتمال أن ينطبق الأمر على حقل ليفيتان أيضاً أو ربما حقول أخرى.[130]

سابعاً: الغاز الإسرائيلي واحتمالات اقتحام السوق الآسيوية والأوروبية

لم تصل إسرائيل بعد إلى حلول بشأن المشكلات المتعلقة باستخراج الغاز الطبيعي من مياهها الحصرية المزعومة، وهو ما يعتبره بعض المراقبين فيها أمراً يحمل تداعيات استراتيجية اقتصادية وسياسية، ويتطلب وضع خطط طويلة الأمد حول مستقبل الغاز خلال الـ (15) عاماً المقبلة. وكما تبين في الصفحات السابقة من البحث، أن لجنة تسيماح قدمت توصيات بتصدير كميات من الغاز المكتشف وسط معارضة العديد من الأطياف السياسية والأكاديمية في إسرائيل، خاصة مع إغفال اللجنة تحديد أولويات التصدير والأسواق الخارجية التي يمكن استهدافها، خاصة مع تغير الأسعار من منطقة إلى أخرى؛ لذا ستكون الأبعاد الجيواستراتيجية من بين نقاط الجدل حول تصدير الغاز الإسرائيلي في السنوات المقبلة. وحتى هذه اللحظة لم يتضح إذا ما كانت الحكومة الإسرائيلية قد تباحثت في تلك النقطة مع

الشركات الخاصة التي تستحوذ على قطاع الغاز، وإذا ما كان من حقها التدخل المباشر لتحديد الأسواق المستهدفة.[131]

وقد أعلنت شركة وودسايد بتروليوم Woodside Petroleum الأسترالية من جانب، وشركة نوبل إنيرجي الأمريكية بالإضافة إلى الشركات الإسرائيلية: ديليك، وأفنير، وراتسيو من جانب آخر، أنها وقعت اتفاقاً ينص على شراء الشركة الأسترالية حقوقاً بقيمة 30٪ في حقل ليفيتان، في أواخر شباط/ فبراير 2013. وبمقتضى الاتفاق ستعمل نوبل إنيرجي في قطاع الغاز المخصص للاستهلاك داخل إسرائيل، بينما ستعمل شركة وودسايد في القطاع الخاص بالتصدير والإسالة. وأبقت شركة وودسايد مسألة قيمة الاستحواذ في يد الـمُشرّع الإسرائيلي انتظاراً لسماحه بالتصدير في إطار تنظيم القوانين. وفي حال حدث ذلك، ستكون الشركتان: الأمريكية والأسترالية قد استحوذتا على 60٪ من حقوق حقل ليفيتان.[132]

ومن هذا المنطلق، تركز شركة وودسايد في نشاطاتها بكثافة على الشرق الأقصى، وتحرز تقدماً في اليابان والصين، خاصة أنها تعمل منذ عام 2002 مع شركات صينية في مجال إسالة الغاز، كما وقعت في أيلول/ سبتمبر 2007 اتفاقاً مع شركة بتروتشاينا PetroChina أكبر منتج صيني للنفط والغاز، لبيعها الغاز المسال. ومن غير المرجح أن الشركات الصينية التي تتعاون مع شركة وودسايد ليست على علم بطبيعة الصفقة التي أبرمتها حول حقول الغاز

الإسرائيلية. لذا يرى المراقبون أن إسرائيل قد تجد نفسها تصدر الغاز إلى الصين، وما يحمله ذلك من انعكاسات استراتيجية مهمة. ويرى المراقبون الإسرائيليون أن الأمر سلاح ذو حدين، فاحتمال تركيز كل من: مصر، ولبنان، والسلطة الفلسطينية، وقبرص، وربما سوريا على السوق الأوروبية مستقبلاً يقلص حصة إسرائيلية محتملة، في الوقت الذي تسعى فيه إلى إيجاد موطئ قدم هناك لمنع أي حظر اقتصادي عليها، وللمساهمة في تحسين العلاقات الرسمية مع الاتحاد الأوروبي. ولكن على الصعيد الآخر تعتبر إسرائيل أن الدخول إلى الصين وأسواق شرق آسيا يحمل ميزات اقتصادية كبيرة تفوق بكثير عقد طويل الأمد مع الاتحاد الأوروبي.[133]

ثامناً: إمكانية تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي للأردن

كشفت تقارير إسرائيلية مؤخراً عن مفاوضات سرية مع الأردن، تتعلق بإمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي، خاصة من حقل تامار عبر خط تستخدمه إسرائيل لمصانعها الكيماوية على البحر الميت، لتشغيل مصنع شركة البوتاس الأردنية في الجانب الآخر من البحر الميت.[134] ومع ذلك نفت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية وجود مباحثات سرية بين الأردن وإسرائيل لاستيراد الغاز الطبيعي، لكنها أكدت وجود مثل هذه المباحثات بين شركة البوتاس العربية ونظيرتها الإسرائيلية لاستيراد الغاز الطبيعي لاستخدامه في مصانع الشركة. غير أن الشركة الأردنية نفسها نفت وجود أي اتصالات مع إسرائيل

بشأن استيراد الغاز الطبيعي لاستخدامه في عمليات التشغيل. ولم تنفِ الشركة أن الإدارة التنفيذية التشغيلية، الشريك الاستراتيجي، تبحث استيراد الغاز من أي طرف لتخفيف عبء الكلفة الإنتاجية لطن البوتاس، وأنه كانت هناك مباحثات مع شركة مصرية وصلت إلى مراحل متقدمة قبل سنوات، إلا أنه، ولقلة الغاز المصري، توقفت تلك المباحثات. وأكدت الشركة أن الشريك الاستراتيجي الكندي يبحث موضوع الغاز مع شركة نوبل إنيرجي وهي في مراحلها الأولى، ولم تتوصل حتى الآن إلى نتائج ملموسة، سواء من حيث السعر أو الكمية أو طريقة التسليم من ميناء العقبة أو أي ميناء آخر.[135]

تاسعاً: تصدير الغاز الإسرائيلي بين الواقع والمبالغات

بغضّ النظر عن المشكلات والتحذيرات والانتقادات التي واجهت لجنة تسيماح، لا يمكن التقليل من اكتشافات الغاز الجديدة وما لها من تأثير في اقتصاد الطاقة في إسرائيل. فللمرة الأولى أصبح بحوزتها مصدر مستقل للطاقة، يكفي الاستهلاك المحلي مبدئياً لعقود مقبلة. ومع ذلك، هناك مبالغة كبيرة في التقارير والدراسات التي تتحدث عن تحولها إلى إمارة غاز طبيعي. وعلى سبيل المثال، يحدد معهد المسح الجيولوجي الأمريكي أن حجم الاحتياطيات والموارد المحتملة والمتوقعة في نطاق المياه الاقتصادية الحصرية لإسرائيل يبلغ 1400 مليار متر مكعب. لقد كان هذا الرقم سبباً في وضع لجنة تسيماح تقديراتها وتوصياتها حول تصدير الغاز الطبيعي. غير أن حجم

الاحتياطي المثبت حتى الآن، سواء في حقل ماري بي أم في حقل تامار، لا يتجاوز 256 مليار متر مكعب فقط، بل إن الاستهلاك من حقل ماري بي أدى إلى تناقصه وربما نهايته الوشيكة. وفيما يتعلق بالموارد المحتملة في حقلي داليت وليفيتان مثلاً، بالإضافة إلى المصادر المتوقعة، فتتراوح ما بين 496 إلى 660 مليار متر مكعب طبقاً للجنة تسيماح عام 2012. ومن خلال المقارنة، من الممكن القول إن إسرائيل ليست سوى لاعب صغير بين 17 دولة لديها احتياطيات مؤكدة كبيراً جداً، من بينها خمس دول تصدر خمسة مليارات متر مكعب سنوياً على شكل غاز طبيعي مسال.[136] كما أن فكرة إسالة الغاز في إسرائيل ما زالت في طور البحث والدراسة -بغض النظر عن الدخول الروسي المفاجئ في هذه المشروعات وما له من أبعاد سياسية واستراتيجية- وربما تصطدم بالكثير من العقبات التي قد تؤخرها، خاصة في ظل هواجسها الأمنية والمتغيرات السياسية في المنطقة.

الخاتمة

تسلل ملف الغاز الطبيعي سريعاً خلال السنوات الماضية إلى المعادلة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى أهميته الاقتصادية. فقد أثبتت صفقة الغاز بين مصر وإسرائيل، ومن قبلها فشل المفاوضات مع دولة قطر، مدى صعوبة إبرام صفقات من هذا النوع بين دول عربية وإسرائيل، على الأقل بهذا الحجم. وأثبتت مدى الرفض الشعبي المتبادل لقيام علاقات

اقتصادية وثيقة ومعلنة بين الجانبين العربي والإسرائيلي. لقد جاءت الاكتشافات التي أعلنتها إسرائيل تباعاً خلال أكثر من عقد مضى لتزيد الصراع العربي-الإسرائيلي ولتدخل المزيد من الأطراف إلى معادلة الصراع.

ومن جهة أخرى، تسهم هذه الاكتشافات في تحسين أمن الطاقة في إسرائيل إلى حد كبير، وبخاصة أنها ضمنت مصدراً قد يفي بالاستهلاك المحلي لسنوات مقبلة، كما أن هذه الاكتشافات كانت سبباً في تعزيز تعاونها مع لاعبين كبار في هذا المجال، بدءاً بالشركات الأمريكية مروراً بالروسية، وأخيراً إحدى الشركات الأسترالية العملاقة، مع احتمال أن تكون الأخيرة سبباً في انفتاح إسرائيل على أسواق محددة بشكل يضمن لها أرباحاً مالية وفوائد سياسية واستراتيجية.

وقد حاول هذا البحث رسم صورة واضحة المعالم لقطاع الغاز الطبيعي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة وتحديد المُلابسات الداخلية والخارجية المحيطة به. كما سعى إلى تقدير قيمة الغاز الإسرائيلي الاقتصادية والفوائد التي قد تعود عليها من تلك الاكتشافات، سواء في ما يتعلق بالاستهلاك المحلي أو بالكميات التي يمكن تصديرها. كما حرص على تحديد الملابسات التي أحاطت بصفقة الغاز بين مصر وإسرائيل، وكذا وضع الاكتشافات الإسرائيلية في إطارها الإقليمي، وجدوى هذه الاكتشافات وأهميتها في ميزان الطاقة والسياسة والاقتصاد في المنطقة. وكخلاصة لما تمت مناقشته في البحث، يمكن التوصل إلى النقاط الأساسية الآتية:

1. الاكتفاء الذاتي: ستحتاج إسرائيل نحو 10.7 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي بحلول عام 2020 لتلبية الطلب المحلي على الكهرباء والمواصلات والقطاع الصناعي. وسوف تزيد هذه النسبة عام 2025 لتصل إلى نحو 13 مليار متر مكعب سنوياً للأغراض نفسها. وسوف تصل النسبة إلى 24.5 مليار متر مكعب سنوياً بحلول عام 2040. أي يمكن الحديث هنا عن اكتفاء إسرائيل شبه المؤكد من الغاز للاستهلاك المحلي بتحكيم لغة الأرقام ومن دون حساب مسألة التصدير. فالحديث يجري عن اكتشافات تحتوي على نحو 1480 مليار متر مكعب من الغاز المثبت وغير المثبت، وطبقاً للأرقام الواردة في هذا البحث سوف تحتاج إسرائيل خلال ربع قرن مقبل إلى 450 مليار متر مكعب لتلبية الطلب المحلي المتزايد، وبالتالي من المرجح أن السنوات المقبلة ستشهد تقليص اعتماد إسرائيل على استيراد الغاز الطبيعي من الخارج أو على الأقل ستكون هذه المسألة نسبية ومحكومة بمعايير محددة.

2. التصدير: حددت لجنة تسيماح، كما ورد آنفاً، كمية الغاز المخصصة للتصدير بـ (500) مليار متر مكعب، وأن قيمة الاكتشافات مجتمعة تقدر قيمتها المالية بـ (800) مليار شيكل، سيدخل منها إلى خزانة الدولة 582 مليار شيكل طبقاً للسعر العالمي الحالي. ووفق بعض التقديرات، إضافة إلى تقديرات لجنة تسيماح حول الاحتياطي المثبت في إسرائيل، فإن هذا الاحتياطي بلغ عام 2011 نحو 950 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهناك تقديرات أخرى تقلل من هذا الحجم وترجح أنه بين

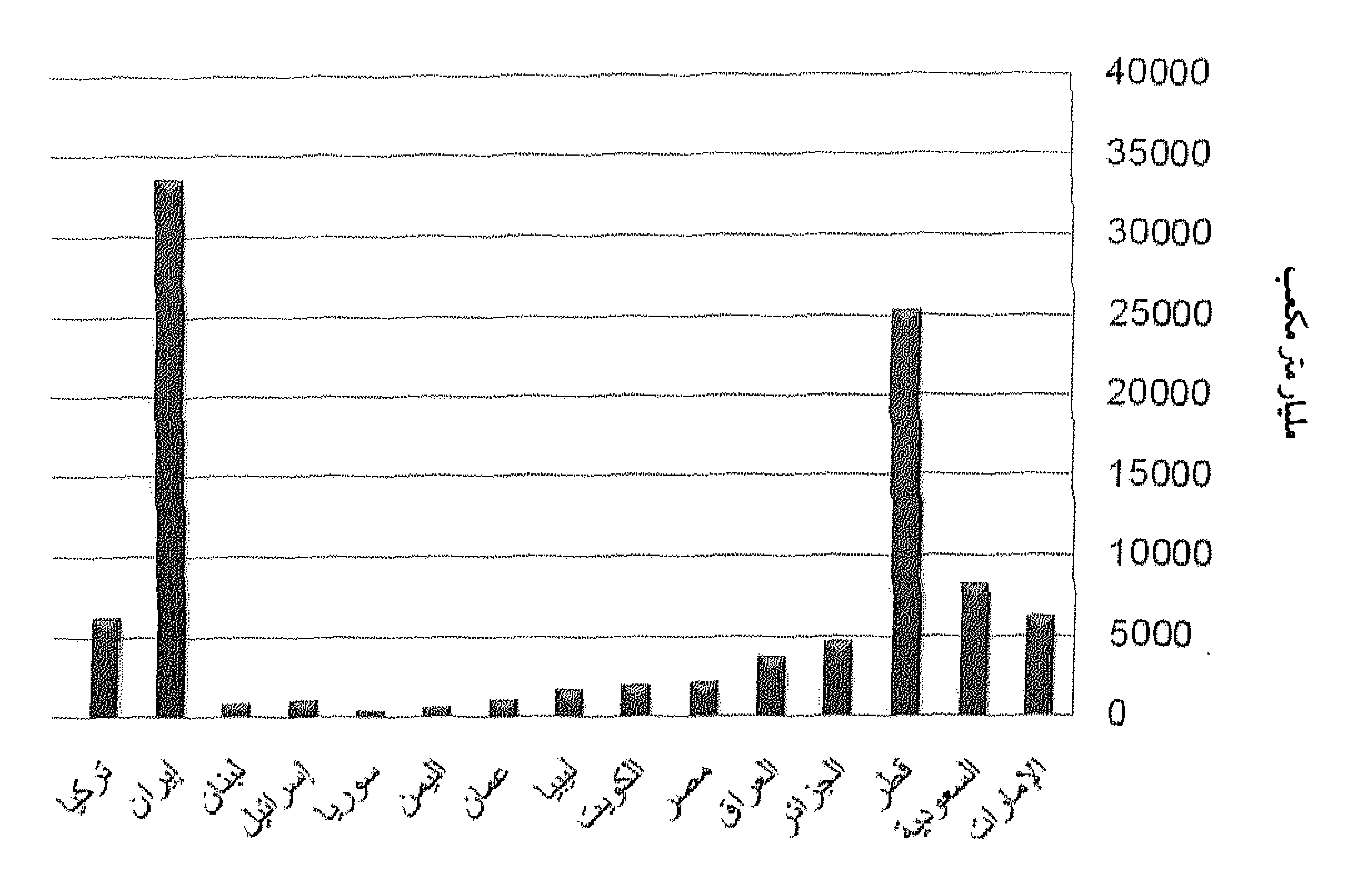
660 و800 مليار متر مكعب، أي أن إسرائيل تعتزم تصدير نحو نـصف كمية الغاز الذي اكتشفته حتى الآن، وهو أمر يثير حالة من الجدل الحـاد داخل الأوساط الإسرائيليـة المعنيـة. ومـع ذلـك تُظهـر مـسألة دخـول شركات دولية عملاقة مثل وودسايد الأسترالية وغازبروم الروسـية إلى قطاع الغاز الإسرائيلي، أن ثمه محاولة إسرائيلية لاستغلال هذه الكميات بشكل يتجاوز العائد الاقتصادي. ومع ذلك، حتى في حـال الاسـتقرار على الرقم 582 مليار شيكل، فإن أهمية هـذه القيمـة في الغالـب سـتظل نسبية أيضاً، فعلى سبيل المثال بلغ دخل الدولة من الضرائب العامة عـام 2012 نحو 230 مليار شيكل. بمعنى أن العائـد الـذي ستحـصل عليـه الدولة من إجمالي اكتشافات الغاز يعادل دخلها في عامين ونـصف العـام تقريباً من الضرائب العامة. أضف إلى ذلك أنها ستنفق أكثر من 60 مليار شيكل هي كلفة الحماية والتأمين فقط في العقدين المقبلين.

3. احتياطي الغاز الإسرائيلي من منظور شرق أوسطي: وفقاً للصورة الحاليـة، وبغض النظر عن إمكانية عثور إسرائيـل عـلى اكتـشافات مـستقبلية، فـإن حجم الاحتياطي المثبت طبقاً للعديد من المصادر يشير إلى أنها لا تمثل الكثير في معادلة الغاز الطبيعي العالمية. وفي مـا يتعلـق بمنطقـة الـشرق الأوسـط أيضاً، تعدّ إسرائيل لاعباً صغيراً بالمقارنة بدول المنطقة التي تمتلك احتياطيـاً مثبتاً يفوق الاحتياطي الإسرائيلي بكثير. فطبقاً للتقرير الإحصائي الـسنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" لعام 2012، تمتلك دولـة قطر 25030 مليار متر مكعب احتياطي مثبت من الغاز الطبيعـي، وتمتلـك

السعودية 8150 مليار متر مكعب، ودولة الإمارات العربية المتحدة 6091 مليار متر مكعب، والجزائر 4504 مليارات متر مكعب، والعراق 3600 مليار متر مكعب، ومصر 2045 مليار متر مكعب، ودولة الكويت 1784 مليار متر مكعب (انظر الشكل 7).

الشكل (7)

احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة في الشرق الأوسط (2011/ 2012)



المصدر: تم إعداد الشكل بناء على بيانات جمعها الباحث من: **التقرير الإحصائي السنوي 2012** (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"، 2012)، ص 14؛ وكتاب **حقائق العالم**، الذي تعده وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA):

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2179rank.html

توصيات

1. لا تتوقف الاكتشافات في منطقة شرق المتوسط والمنطقة عموماً على إسرائيل، فقد دلت التقارير على وجود مخزون من الغاز الطبيعي في المياه اللبنانية والسورية والمصرية، وفي المياه الإقليمية الفلسطينية في غزة؛ لذا يتعين على هذه الدول أن تضع الأطر التنظيمية والبنية العلمية لتحقيق الاستفادة القصوى من هذا الكنز الطبيعي لكي يمكّنها من المشاركة في تحديد قواعد اللعب على مستوى الأسواق العالمية ولحل مشكلاتها الاقتصادية الداخلية، خاصة أن دول ما يُسمى الربيع العربي على وجه التحديد تعاني حالة من الفوضى والاضطرابات التي تقف عقبة أمام تحقيق هذا الهدف، وفي الوقت نفسه التكاتف ووضع برامج تعاون عربية مشتركة، وتبادل الخبرات من أجل مواجهة السباق الإسرائيلي المحموم على كسب أسواق جديدة مما قد يؤدي ليس إلى أرباح مالية فحسب، ولكن أيضاً إلى كسر عزلتها الإقليمية ودخولها في معادلة الطاقة العالمية، خاصة مع إمكانية وجود اكتشافات أخرى سواء بحرية أم برية.

2. بإمكان الدول العربية التي اتضح مؤخراً أن في مياهها الإقليمية مخزوناً تجارياً من الغاز الطبيعي أن تتعاون مع دول عربية أخرى رائدة في هذا المجال، خاصة في مشروعات الغاز المسال التي تتطلب استثمارات ضخمة، وتحديد مواقع لمثل هذه المنشآت بعناية، وبمعزل عن التجمعات السكنية. وتمتلك بعض الدول العربية طاقات بشرية هائلة وبعضها يمتلك خبرات متراكمة، فيما تمتلك دول عربية أخرى القدرة

على ضخ الاستثمارات، ولديها زخم كبير واهتمام بمثل هذه المشروعات. ومن ثمّ، من الممكن أن يحقق التعاون العربي المشترك بين الدول حديثة العهد في هذا المجال والدول ذات الخبرات المتراكمة طفرة في اقتصاديات بعض دول المنطقة، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على مستوى معيشة مواطنيها، وسيوفر الآلاف من فرص العمل.

3. العمل السريع من أجل الضغط على إسرائيل في ما يتعلق بمسألة أحقية بعض الدول العربية مثل: لبنان ومصر والسلطة الفلسطينية في بعض حقول الغاز التي تسيطر عليها، وتحديد المسارات التي يمكن العمل عليها لتحقيق هذا الهدف. ومن ثمّ، الالتزام بالشفافية وتوعيه المواطنين بحقيقة هذه القضية وعدم التنصل من المسؤولية في حال كان الأمر بهذه الصورة، وكذا عدم الاعتماد على حقول أخرى تم اكتشافها داخل الحدود البحرية لهذه الدول لتبرير عدم مطالبتها بحقوق مواطنيها في حقول الغاز التي تستغلها إسرائيل.

ضرورة تتبع كل جديد في ما يتعلق بإمكانية تحقيق إسرائيل اكتشافات غاز جديدة، سواء برية أم بحرية، فقد يؤدي ذلك إلى ضرورة إعادة تقييم الصورة من جديد، خاصة إذا كان ثمة اكتشافات ضخمة محتملة.

الهوامش

1. قانون اقتصاد الغاز، البند 25 (هـ) لسنة 2002 وتعديلاته، انظر:

http://www.nevo.co.il/law_html/law01/999_696.htm

2. انظر:

Shmuel Even, "Israel's Natural Gas Resources: Economic and Strategic Significance," *Strategic Assessment* vol. 13, no. 1 (July 2010): 7-16.

3. انظر:

Brenda Shaffer, "Israel—New natural gas producer in the Mediterranean," *Energy Policy* vol. 39, no. 9 (September 2011): 5385.

4. تسيفي ألكسندر، «النفط سيرتفع مثل الماس»، (26 نيسان/ إبريل 2011):

http://www.energianews.com/article.php?id=9309

5. بنك هابوعاليم، «اقتصاد الطاقة والتنقيب عن النفط والغاز في إسرائيل»، **النشرة الاقتصادية**، العدد 136 (تل أبيب: كانون الثاني/ يناير 2001):

http://lib.cet.ac.il/pages/item.asp?item=4461&source=113

6. المرجع السابق.

7. شاهيم ليفي، «نوبل إنيرجي: هناك فرصة أن يكون مخزون ليفيتان يبلغ ضعف مخزون تامار»، موقع **يديعوت أحرونوت** (3 حزيران/ يونيو 2010):

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3898374,00.html

8. انظر:

Steven A. Bowman, "Regional seismic interpretation of the hydrocarbon Prospectivity of offshore Syria," *GeoArabia*, vol. 16, no. 3 (Bahrain: 2011): 98.

9. إيهاب شوقي، «الصراع على الاكتشافات النفطية في المتوسط»، شبكة الأخبار العربية (لندن: 21 شباط/ فبراير 2013):

http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=36517

10. انظر:

Simon Henderson, *Israel's Natural Gas Challenges* (Washington: The Washington Institute for Near East Policy, September 2012), 3-4.

11. انظر:

Simon Henderson, *Energy Discoveries in the Eastern Mediterranean: Source for Cooperation or Fuel for Tension? The Case of Israel* (Washington: The German Marshall Fund of the United States, June 2012), 4-5.

12. انظر:

Wood Mackenzie, *Perspectives on Gas Exports from Israel* (Edinburgh: December 2011), 6.

13. انظر:

Israel Discount Bank, *Stepping on the Gas: The Macroeconomic and Banking Analysis Department of Israel Discount Bank* (Tel Aviv: January 2013), 1-3.

14. انظر:

Michael Ratner, "Israel's Offshore Natural Gas Discoveries Enhance its Economic and Energy Outlook," CRS Report for Congress, no. R41618 (Washington: May 4, 2011), 6-7.

15. Simon Henderson, op. cit., 3.

16. تاني جولدشتاين، «بشرى: شركة الكهرباء بدأت في استخدام الغاز الطبيعي»، موقع يديعوت أحرونوت (6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003):

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2797139,00.html

17. صالح النعامي، «اكتشافات الغاز الإسرائيلية.. قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية»، تقييم حالة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ص 3:

http://www.dohainstitute.org/release/f2d4e0cf-704d-4516-9f3a-33f0d35c8c8f

18. تاني جولدشتاين، «لانداو يقدم بديلاً للغاز المصري: استيراد الغاز المسال»، موقع **يديعوت أحرونوت** (6 شباط/ فبراير 2011):

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4024449,00.html

19. انظر:

Roby Nathanson and Ro'ee Levy (eds), *Natural Gas in the Eastern Mediterranean Casus Belli or Chance for Regional Cooperation?* (Tel Aviv: Israeli European Policy Ntework and the Institute for National Security Studies, November 2012), 5.

20. انظر:

"Israel Electric Corporation Strategic Aspects Overview," The Israeli Electricity Company (Tel Aviv: November 2012), 15-16.

21. وزارة البنية التحتية، «مسودة نتائج لجنة شاشينسكي: ملاحظات عامة»، (تل أبيب: تشرين الثاني/ نوفمبر 2010)، ص 2- 3.

22. عيدان لانداو، «الغاز الإسرائيلي وتاريخ ابتلاعه بين فكي المال، السلطة، والأمن» (24 أيلول/ سبتمبر 2012):

http://idanlandau.com/2012/09/24/how-israeli-gas-was-swallowed-up

23. منتدى العمل المدني، انظر: http://www.israel-restart.com/economy.

24. تسيفي زرحيا، «مشروع قانون: رفع رسوم الغاز والنفط وفرض ضريبة خاصة على الأرباح» (13 تموز/ يوليو 2010):

http://www.themarker.com/markets/1.588934

25. «حملات منتدى من أجل أرض إسرائيل تكلفت مليوني شيكل» (16 آب/ أغسطس 2010):

http://www.calcalist.co.il/articles/0,7340,L-3414723,00.html

26. مارك شون، «مقدمو الدعوى ضد شاشينسكي سيدفعون تعويض قدره 50 ألف شيكل»، موقع **يديعوت أحرونوت** (13 كانون الأول/ ديسمبر 2010):

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3998440,00.html

27. وزارة البنية التحتية، مرجع سابق، ص3-5.

28. «نتائج لجنة دراسة السياسات المالية لموضوع ثروات النفط والغاز الإسرائيلي»، محضر أعمال اللجنة الاقتصادية بالكنيست (بروتوكول رقم 405، 4 كانون الثاني/ يناير 2011).

29. جيلي كوهين وإيتاي تريلينك، «سلاح البحرية يطلب 3 مليارات شيكل لحماية حقول الغاز في البحر المتوسط»، صحيفة هآرتس (9 تموز/ يوليو 2012):

http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1751818

30. أريئيل إتياس، «أكثر من 90٪ من المستحوذين على قطاع الغاز من الشركات الخاصة» (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010):

http://www1.bizportal.co.il/article/252865

31. تاني جولدشتاين وأفيتال لاهاف، «عاصفة شاشينسكي»، موقع **يديعوت أحرونوت** (4 كانون الثاني/ يناير 2011):

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4008385,00.html

32. انظر:

Vikash Yadav, "The Political Economy of the Egyptian-Israeli QIZ Trade Agreement," *The Middle East Review of International Affairs* vol. 11, no. 1 (March 2007): 74.

33. رانيا بدوي، «أسرار ملف تصدير الغاز إلى إسرائيـل»، صـحيفة **المـصري اليـوم** (27 تموز/ يوليو 2011): http://www.almasryalyoum.com/node/48067.

34. سامي ريفيـل، **قطـر وإسرائيـل: ملـف العلاقـات الـسرية**، ترجمـة محمـد البحـيري (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011)، ص 70–71.

35. Simon Henderson, op. cit., 1.

36. جرشون جروسمان وطال جولدرات، **تأثير إدخال الغـاز الطبيعـي إلى اقتـصاد الطاقـة الإسرائيلي** (حيفا: مؤسسة صمويئل نيئمان – معهد التخنيـون، نيـسان/ إبريـل 2010)، ص 6.

37. المرجع السابق.

38. سامي ريفيل، مرجع سابق، ص 60–67.

39. المرجع السابق، ص 72–75.

40. المرجع السابق، ص 78.

41. المرجع السابق، ص 148.

42. المرجع السابق، ص 154 – 155.

43. سـليم عـلي، **تنـشيط الـسلام: دور خطـوط الغـاز والبـترول في التعـاون الإقليمـي**، (الدوحة: مركز بروكنجز، تموز/ يوليو 2010)، ص 11– 12.

44. وفقاً لوزارة البترول المصرية «يعتبر عام 1994 عاماً مفصلياً في قطاع الغاز الطبيعـي، حيث شهد توقيع أول اتفاقية لتشجيع استثمارات القطاع الخـاص المـصري للتنقيـب عن البترول والغاز في مصر. وفي العام نفسه تـم بـدء تـشغيل مـشروع غـازات عـبر الخليج بهدف استغلال ونقل الغازات من تسهيلات الإنتاج في منطقة بلاعيم بسيناء وحقل شمال أكتوبر في خليج السويس، كما تم بدء تنفيـذ مـشروع الإيثيلـين والبـولي

إيثيلين بمجمع البتروكيماويات المصرية، وكذلك وضع حجر الأساس لمشروع التكسير الهيدروجيني للمازوت بشركة النصر للبترول بالسويس. وفي عام 1995 بدأ تنفيذ مشروع تنمية حقل غازات "وقار" بالبحر المتوسط شمال بورسعيد والتابع لشركة بتروبل. وفي يوليو من عام 1996 تم افتتاح حقل بورفؤاد البحري للغاز الطبيعي ببورسعيد، ويعد هذا الحقل باكورة الإنتاج في المنطقة. وفي عام 1997 تم البدء في الإنتاج من حقل (مليحة) العميق لشركة عجيبة، وكشف (كنز) التابع لشركة خالدة للبترول. وفي الشهر نفسه بدأ تنفيذ مشروع تشغيل حقل (الأبيض) أكبر كشف للغازات الطبيعية بشمال الصحراء الغربية، وحقل (الفرس) التابع لشركة عجيبة، الذي يعد أول حقل منتج للبترول بمنخفض القطارة. وفي أكتوبر 1997 تم توقيع اتفاقية بين هيئة البترول ومؤسسة إيني الإيطالية لمد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من الحقول البحرية بالبحر المتوسط إلى شمال سيناء عبر نفق أسفل قناة السويس، وبدأ تنفيذ المشروع في أغسطس 1998»، انظر:

http://www.petroleum.gov.eg/ar/AboutMinistry/Pages/MinistryAchievements.aspx

45. وفقاً لبيانات وزارة البترول المصرية «في يناير 2003 تم إنشاء أول مركز للتحكم في الشبكة القومية للغازات الطبيعية (ناتا). وفي يوليو من العام نفسه تم تنفيذ مشروع "خط الغاز العربي" أحد مشروعات التعاون العربي الاستراتيجية ونواة لشبكة إقليمية لنقل الغاز إلى أوروبا. وفي يناير 2005 بدأ إنتاج أول شحنة بروبان وتصديرها من مجمع استخلاص مشتقات الغاز الطبيعي UGDC. وفي العام نفسه تم تنفيذ مشروعات تصدير الغاز مسالاً في دمياط وبدء تصديره في 30 مايو 2005. وفي العام ذاته وقعت الحكومة المصرية مع إسرائيل اتفاقية لتصدير 1.7 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي لمدة 20 عاماً. وفي 15 إبريل 2006 تم الافتتاح الرسمي لمجمع تصدير الغاز الطبيعي المسال بإدكو. وفي مارس 2008 تم إعلان كشف (سايتس)، أكبر حقل غازي في البحر المتوسط. كما شهد العام نفسه تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع خط الغاز العربي وتدفيع الغاز المصري إلى سوريا. وفي

منتصف سبتمبر 2009 تم تدفيع الغاز إلى لبنان عن طريق تفريعة خط الغاز الواصلة بين حمص في وسط سوريا وحتى مدينة طرابلس اللبنانية. وفي إبريل 2012، أنهت الحكومة المصرية التعاقد مع شركة شرق المتوسط للغاز التي تقوم بتصدير الغاز لإسرائيل، نتيجة إخلال الشركة ببنود التعاقد. وفي سبتمبر 2012 تم توقيع اتفاقية بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتمويل شبكات الغاز بمبلغ 60 مليون دولار لتوصيل الغاز الطبيعي إلى نحو 100 ألف وحدة سكنية ضمن خطة توصيل الغاز خلال العام المالي 2012/ 2013 والبالغة 750 ألف وحدة سكنية»، المرجع السابق.

46. http://www.egyptgas.com.eg/projects_a.htm.

47. نجلاء كمال، «دراسة تكشف أسباب تصدير الغاز لإسرائيل»، صحيفة اليوم السابع (القاهرة: 24 أيار/ مايو 2011):

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=419662

48. وليد خدوري، «حقل الغاز – غزة مارين – حرب مفتوحة مع إسرائيل»، صحيفة الحياة الجديدة (رام الله: 8 كانون الأول/ ديسمبر 2012)، ص 7.

49. صندوق الاستثمار الفلسطيني، «مشروع غاز غزة»:

http://www.pif.ps/print.php?lang=ar&page=1274176268891

50. وليد خدوري، مرجع سابق.

51. «حملة وقف تصدير الغاز لإسرائيل تطالب بإعادة تسعيره»، (15 آذار/ مارس 2011):

http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2011/march/15/isra_gas.aspx

52. «حملة شعبية في مصر لوقف تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل» (4 أيار/ مايو 2008):

http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2008/05/04/63311.html

53. بهاء مباشر، «البرلمان: وقف تصدير الغاز لإسرائيل حل لأزمة الوقود»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 26 نيسان/ إبريل 2012):

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=880441&eid=997

54. «فتوى تحرم المشاركة في تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل» (11 أيار/ مايو 2008):

http://www.almoslim.net/node/93220

55. بهاء الطويل وميريت إبراهيم، «مظاهرة أمام نقابة المحامين للتنديد بحصار غزة»، صحيفة **اليوم السابع** (القاهرة: 3 أذار/ مارس 2008):

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=17994&SecID=65&IssueID=83

56. نجلاء كمال، «خبير: مصر اعتمدت على سند ضعيف لإلغاء اتفاقية الغاز مع إسرائيل»، صحيفة **اليوم السابع** (القاهرة: 23 نيسان/ إبريل 2012):

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=660325&

57. «قررت المحكمة الإدارية العليا في مصر في شباط/ فبراير 2009 الاستمرار في تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل ووقف تنفيذ الحكم السابق. واستند محامو الحكومة في استشكالاتهم إلى أن وقف تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل سيخلق أضراراً كبيرة بالاقتصاد المصري، وذلك لاستحالة تخزين الغاز لفترات طويلة بسبب عدم وجود مستودعات كافية»، محمد المتولي وحسام حنفي، «غضب يسود أوساط القانونيين والمعارضين: محكمة مصرية تقرر استمرار تصدير الغاز لإسرائيل»، صحيفة **العرب** (الدوحة: 3 شباط/ فبراير 2009):

http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=71460&issueNo=407&secId=15

58. انظر:

http://arabic.rt.com/news_all_news/news/22492

59. «في نيسان/ إبريل 2012 أحالت محكمة القضاء الإداري اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل إلى المحكمة الدستورية العليا للنظر في مدى دستورية هذه الاتفاقية اعتماداً على احتمال عدم دستورية الاتفاقية لعدم عرضها على مجلس الشعب أو للاستفتاء العام طبقاً لنصوص الدستور المصري، الذي ينص على أنه في حالة تحمل ميزانية الدولة لأية أعباء يجب عرضها على مجلس الشعب»، «الإدارية تحيل قضية تصدير الغاز لإسرائيل إلى المحكمة الدستورية»، صحيفة **أخبار مصر** (القاهرة: 3 نيسان/ إبريل 2012):

http://news.egypt.com/arabic/permalink/1969478.html

60. «قرار وقف تصدير الغاز لإسرائيل تجاري 100٪»، صحيفة **المصريون** (القاهرة: 23 نيسان/ إبريل 2012):

http://www.almesryoon.com/permalink/4892.html

61. نرمين عبد الظاهر، «القانون يحمي مصر من تبعات قرار وقف تصدير الغاز إلى إسرائيل»، صحيفة **اليوم السابع** (القاهرة: 24 نيسان/ إبريل 2012):

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=661321

62. «أفراح في المحافظات بعد إلغاء تصدير الغاز لإسرائيل»، صحيفة **المصري اليوم** (القاهرة: 23 نيسان/ إبريل 2012):

http://www.almasryalyoum.com/node/791881

63. نورا فخري، «نواب الشعب: إلغاء تصدير الغاز صائب.. وتهديدات إسرائيل مجرد مناورات» صحيفة **اليوم السابع** (القاهرة: 23 نيسان/ إبريل 2012):

http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=660451&SecID=65&IssueID=0

64. انظر:

Shir Hever, "Flammable Politics: Political-Economic Implications of Israel's Natural Gas Find," The Economy of the Occupation, *A Socioeconomic Bulletin* no. 27-28 (Jerusalem: The Alternative Information Center, December 2011): 5.

65. ماجان هاداس وعاميرام بيركات، «إطلالة مفزعة: هكذا تـم التـصديق في إسرائيـل على اتفاق الغاز المصري»، (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011):

http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000696316

66. انظر:

Steven W. Popper, "Energy Resiliency: A New Way for Israel to Tap into the Future," *Rand Review* vol. 34, no. 1 (Spring 2010): 18.

67. وزارة البنية التحتية، **دليل مستهلكي الغـاز الطبيعـي في إسرائيـل 2010** (تـل أبيـب: سلطة الغاز الطبيعي، 2010)، ص 11-12.

68. ناتاي جرنتش، «إنتاج الكهرباء من السولار عوضاً عن الغاز الطبيعـي يتكلـف 10 مليون شيكل يومياً»، موقع وزارة البنية التحتية (2 تشرين الأول/ أكتوبر 2011):

http://www.tashtiot.co.il/2011/10/02/%D7%92%D7%96-%D7%98%D7%91%D7%A2%D7%99-75

69. يعتبر رئيس الموسـاد الأسـبق شـفتاي شـافيط أحـد الجنـود المجهـولين في تلـك الصفقة، كما أنه صاحب الفضل في تذليل الطريق أمام الشراكة بين رجل الأعمال المصري حسين سالم ويوسي ميمان، حيث يرتبط شافيط بصداقة مع سالم. كـما أنـه شغل أحـد المناصـب في شركـة شرق المتوسـط، التـي تملـك مجموعـة ميرحـاف الإسرائيلية 15٪ منها. هذا ويرتبط ميمان وشـافيط ببعـضهما منـذ أن كـان مـيمان يعمل في الموساد، في حـين كـان شـافيط رئيـساً لإحـدى الوحـدات الميدانيـة في الموساد أيضاً. وبعد تركه الخدمة، أسس شـافيط مركـزاً للخـدمات الاستـشارية الأمنية يحمل اسم مركز أتنا بالشراكة مع ميمان. وفي عام 2004 زعـم شـافيط أن توقيع عقد بين إسرائيل وشركة الغاز البريطانية التي تتنـافس معهـا شركـة شرق المتوسط المصرية، من شـأنه الإضرار بـأمن إسرائيـل، فقـام المستـشار القـضائي للحكومة بتوبيخه. وقد توقفت الشراكة بينهما في أعقاب تعـرض مـيمان لخسائر بسبب استثماره في القناة العاشرة، وأصبح شافيط مستـشاراً لمجموعـة ميرحـاف

من الباطن. وقد اتفقا على أن يحصل شافيط على نسبة من العقد الذي سيوقعه ميمان مع رجل الأعمال المصري حسين سالم على أساس أنه كان وسيطاً في الصفقة. وقدرت تلك النسبة مبدئياً بمليون دولار، وبعد توقيع الصفقة، كان من المفترض أن يحصل شافيط على مبالغ طائلة. وفي أعقاب ضخ الغاز لإسرائيل بالفعل، طالب شافيط بحقه في الصفقه، غير أن ميمان تجاهله. ووصلت القضية إلى ساحة المحاكم. انظر: جي لاشيم، «قتال عملاء الموساد: مع من يتنازع رجل الأعمال الملياردير يوسي ميمان؟»، (6 حزيران/ يونيو 2008):

http://www.themarker.com/career/1.485855

70. أريئيل اتياس، «خسارة هائلة لتامار: 50٪ من قيمة عقد الغاز الخاص بشركة ليسرائيل ذهب لشركة شرق المتوسط المصرية، قرابة 5 مليارات دولار»، (13 كانون الأول/ ديسمبر 2010):

http://www1.bizportal.co.il/article/256278

71. إيتامار لافين، «ميمان دفع رشوة لمبارك وشارون»، (3 تشرين الأول/ أكتوبر 2011):
http://www.news1.co.il/Archive/001-D-278783-00.html

72. إيتاي تريلنيكي، «كل المتضررين من الغاز المصري»، (24 نيسان/ إبريل 2012):
http://www.energianews.com/article.php?id=13332

73. «الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات»، تقدير موقف، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2 أيار/ مايو 2012:

http://www.dohainstitute.org/release/cd85262e-bf25-4ce0-b3e8-ddcef168d22f

74. إيتاي تريلنيكي وآفي بار إيلي، «شركة الكهرباء ستطالب شركة شرق المتوسط بتعويض 2 مليار دولار»، (31 أيار/ مايو 2012):

http://www.themarker.com/news/1.1720103

75. إبراهيم نوار، «غاز المشرق: خريطة جديدة للطاقة في منطقة الشرق الأوسط»، **السياسة الدولية** (القاهرة: 1 نيسان/ إبريل 2012):

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887203&eid=13

76. انظر:

Philip Hemmings, "Addressing Challenges in the Energy Sector in Israel," OECD Economic Department, Working Paper no. 914, (Paris: December 2011): 5-7.

77. جسي بن سيمون، «استكمال حقل نوعا الشمالي – الغاز بدأ في التدفق»،) 4 حزيران/ يونيو 2012):

http://www.calcalist.co.il/markets/articles/0,7340,L-3575032,00.html

78. صندوق الاستثمار الفلسطيني، مرجع سابق.

79. «حقل ماري بي للغاز»، موسوعة المعرفة:

http://www.marefa.org/index.php

80. معين مانيلا، «دلائل قوية على وجود غاز طبيعي في حقل شيمشون»، موقع **يديعوت أحرونوت** (1 تموز/ يوليو 2012):

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4249430,00.html

81. «اجتماع موسع بين البترول وجهات سيادية لبحث أزمة حقل شيمشون»، **وكالة أنباء أونا** (القاهرة: 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012):

http://onaeg.com/archives/404109

82. ليئور بارون، «الآن رسمياً: حقل داليت قبالة الخضيرة يحتوي على كميات تجارية من الغاز الطبيعي، بقيمة قد تصل إلى 3 مليارات دولار»، (15 نيسان/ إبريل 2009):

http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000442418

83. صالح النعامي، مرجع سابق.

84. «صفقات بمليارات الدولارات لبيع الغاز من حقل تامار»، صحيفة السفير (بيروت: 11 كانون الثاني/ يناير 2012):

http://m.assafir.com/content/1326245595155032700/first

85. «إسرائيل تؤكد اكتشافها أكبر حقل بحري للغاز الطبيعي في العالم»، موقع **العرب اليوم** (لندن: 31 كانون الأول/ ديسمبر 2010):

http://www.arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=56613&catid=318&Itemid=115

86. ليئور جوتمان، «الآن رسمياً: في حقل ليفيتان هناك 453 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي»، (29 كانون الأول/ ديسمبر 2010):

http://www.calcalist.co.il/articles/0,7340,L-3464961,00.html

87. عاميرام بيركات، «في الطريق لاكتشاف غاز سادس: دلائل على وجود غاز طبيعي في دولفين 1»، (6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001):

http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000695113

88. «حقل تنين للغاز»، موسوعة المعرفة:

http://www.marefa.org/index.php

89. عاميرام بركات، «مثلما قال موقع جلوبس: شركات إسرائيلية تتفاوض لشراء الغاز»، (7 نيسان/ إبريل 2010):

http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000551059

90. «حقل أفروديت سيبدأ العمل في نوفمبر»، (18 تشرين الأول/ أكتوبر 2012):

http://www.talniri.co.il/marketnews/article.asp?mp=49&id=50572

91. إبراهيم سعيد، «شل: حقلا ليفيتان الإسرائيلي وأفروديت القبرصي خارج مياه مصر»، **وكالة أنباء الأناضول** (أنقرة: 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012):

http://www.aa.com.tr/ar/world/97679

92. أحمد عبد المقصود، «إسرائيل وقبرص تستوليان على غاز قيمته 200 مليار دولار»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012):

http://www.ahram.org.eg/Economic-Supplement/News/182849.aspx

93. «الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط»، **تحليل السياسات**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 20 أيلول/ سبتمبر 2012، ص 6– 12:

http://www.dohainstitute.org/release/76a864d0-ef88-4935-a952-7d441d30f026

94. «غازبروم الروسية توقع عقداً مدته 20 عاماً لشراء الغاز المسال من حقل تامار الإسرائيلي»، صحيفة **القدس العربي** (لندن: 26 شباط/ فبراير 2013):

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data%5C2013%5C02%5C02-26%5C26x32.htm

95. انظر:

Martin Wählisch, "Israel-Lebanon Offshore Oil & Gas Dispute–Rules of International Maritime Law," *The American Society of International Law* vol. 15, no. 31 (December 2011): 1.

96. «الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط»، مرجع سابق، ص25.

97. فائق فهيم، «حرب الغاز الطبيعي بين لبنان وإسرائيل»، صحيفة **الاقتصادية**، العدد 6536 (الرياض: 3 أيلول/ سبتمبر 2011):

http://www.aleqt.com/2011/09/03/article_575924.html

98. «لبنان يرفض ترسيماً إسرائيلياً للحدود»، **الجزيرة نت** (5 أيلول/ سبتمبر 2011):

http://www.aljazeera.net/news/pages/39c8adf5-6e81-4d85-8c7f-3b87c29c9ece

99. وليد شقير، «توافق بري وميقاتي على التنقيب عن الغاز بدءاً من الجنوب وفق صيغة أمريكية»، صحيفة الحياة (لندن: 3 أيلول/ سبتمبر 2012):

http://alhayat.com/Details/431462

100. «وزير الطاقة اللبناني: أول عملية تنقيب عن النفط والغاز بلبنان عام 2015»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 16 شباط/ فبراير 2013):

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=717403&issueno=12499#.UTah_aJHLKg

101. برهان كورأغلو، «أزمة التنقيب عن المصادر النفطية في شرق المتوسط.. وجهة نظر تركية»، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، ص 2:

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/11/201111179535816590.htm

102. المرجع السابق، ص 3–4.

103. المرجع السابق، ص 6.

104. نورا إبراهيم، مرجع سابق.

105. انظر:

APCO Worldwide, "Israel's Natural Gas Sector: Opportunities, Challenges and Strategic Outlook," (2012), 4, at: http://www.apcoworldwide.com/content/PDFs/telaviv_israels_natural_gas_sector.pdf

106. يوسي بوروخوف، **اقتصاد الكهرباء في إسرائيل** (تل أبيب: معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة – شعبة الأبحاث والسياسات الاقتصادية، آذار/ مارس 1999)، ص 1.

107. انظر موقع شركة الكهرباء الإسرائيلية: http://www.iec.co.il

108. شركة كهرباء إسرائيل، **التقرير السنوي**) تل أبيب: حزيران/ يونيو 2012)، ص 18–58.

109. «استخدام الغاز الطبيعي لتسيير المركبات»:

http://www.rechev.net/50683/CNG-TRUCK

110. حنا شتيرن، «هيا أعطنا الغاز»، مجلة **موديعين نيوز** (تل أبيب: 18 آذار/ مارس 2010): http://www.mnews.co.il

111. وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، «للمرة الأولى: تنمية الصناعات البتروكيماوية اعتماداً على الغاز»، (تل أبيب: 19 آذار/ مارس 2012).

http://www.moital.gov.il/NR/exeres/74D590C8-5D75-463C-BE04-2D4A6BEDEAE3.htm

112. دليل مجموعة دور كيميكاليم الإسرائيلية المحدودة:

http://www.iiche.org.il/Rosenbaum.pdf

113. أحمد سرحان، «تصدير الغاز المصري بين الأسباب والنتائج»، **بوابة الأهرام** (القاهرة: 1 شباط/ فبراير 2012):

http://gate.ahram.org.eg/User/Topicsm/7626.aspx

114. Michael Ratner, op. cit., 3.

115. شاحار دولف ونوعام سيجيل، **تصدير الغاز الطبيعي الإسرائيلي**، (تل أبيب: منتدى إسرائيل للطاقة، أيار/ مايو 2012)، ص 3.

116. Simon Henderson, op. cit., 5.

117. تسيفي بار إيلي وإيتاي تريلنيك، «لجنة تسيماح تحذر من النقص في الغاز وتسمح بتصدير 53٪»، (22 آب/ أغسطس 2012):

http://www.themarker.com/dynamo/1.1806807

118. إيتاي تريلنيكي، «لجنة تسيماح تريد تصدير 84٪ من غازنا – الباقي سيكفي لعشر سنوات»، (29 آب/ أغسطس 2012):

http://www.themarker.com/dynamo/1.1811692

119. آرييه فينجر، «تصدير الغاز – خطر استراتيجي لمصلحة أصحاب رؤوس الأموال»، موقع **يديعوت أحرونوت** (24 أيول/ سبتمبر 2012):

http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4284981,00.html

120. انظر قانون شاشينسكي وضغوط المجتمع المدني الإسرائيلي في مبحث سابق في هذه الدراسة.

121. خطاب الجمعية الإسرائيلية للاقتصاد المستدام إلى بروفيسور إيتان شاشينسكي بتاريخ 22 تموز/ يوليو 2010.

http://mof.gov.il/BudgetSite/Reform/Lists/List9/Attachments/12/economyPerma.pdf

122. إيتاي تريلنيكي، «انفراد: تقرير العلماء الأول يطالب بعدم تصدير الغاز حتى عام 2020»، (17 تموز/ يوليو 2012):

http://www.themarker.com/dynamo/1.1778207

123. إيتاي شتيرن، «بدء أعمال إنشاء عوامة إرساء بحرية لاستقبال الغاز الطبيعي المسال»، (24 تموز/ يوليو 2012):

http://www.tashtiot.co.il/2012/07/24/lng

124. «هل يستحسن أن تعمم إسرائيل استخدام الغاز الطبيعي، مع التأكيد على الغاز المسال؟»، كراسة إرشادية صادرة عن الدورة التدريبية "النفط والطاقة – أبعاد جيوسياسية، اقتصادية واستراتيجية"، محاضرة الدكتور عاميت مور، مركز هيرتزيليا متعدد الاختصاصات، 28 كانون الثاني/ يناير 2011، ص 13.

http://www.energianews.com/newsletter/files/e532ad822de4c7e0e03ecee21d093b90.pdf

125. «تنمية اقتصاد الغاز الطبيعي – تقييم حالة تصدير الغاز الإسرائيلي»، (تل أبيب: شركة الغاز الإسرائيلية، كانون الثاني/ يناير 2012)، ص 13–14.

http://energy.gov.il/Subjects/NG/Documents/%D7%A2%D7%9E%D7%93%D7%95%D7%AA/INGL.pdf

126. انظر:

Yelena Margovsky, "Consolidating the Energy Policy of Israel," Israel's Ministry of Foreign Affairs (March 2012), 7, at: http://www.eliamep.gr/wp-content/uploads/2012/03/Ppt0000003-Read-Only.pdf

127. انظر:

Guy Seemann, "Israel's New Gas Discovery: A Diplomatic and Geopolitical Nuance or Revolution?" in The Eleventh Annual Herzliya Conference, Herzliya, (February 6-9, 2011), 2, at: http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/dbsAttachedFiles/GuySeemann.pdf

128. «استطلاع اقتصاد الغاز الطبيعي في إسرائيل»:

http://82.80.247.35/$sitepreview/maalot.co.il/content.asp?PageId=229.

129. «غازبروم الروسية توقع عقداً مدته 20 عاماً لشراء الغاز المسال من حقل تامار الإسرائيلي»، مرجع سابق.

130. يجال لافيف، «لماذا ستفعل غازبروم كل شيء لشراء الغاز من إسرائيل»، (7 آب/ أغسطس 2012):

http://www.energianews.com/article.php?id=14436

131. عوديد عيران، «هل تبيع إسرائيل الغاز الطبيعي للصين؟»، دورية **نظرة عليا**، العدد 393 (تل أبيب: 17 كانون الأول/ ديسمبر 2012).

132. انظر:

Woodside Petroleum Limited, "Woodside enters major gas discovery offshore Israel," (December 3, 2012), at: http://www.woodside.com.au/Investors-Media/Announcements/Pages/Woodside-enters-major-gas-discovery-offshore-Israel.aspx

133. عوديد عيران، مرجع سابق.

134. انظر:

Itai Trilnick, "Jordan in secret talks to import natural gas from Israel's Tamar field," *Haaretz*, February 15, 2013, at: http://www.haaretz.com/business/jordan-in-secret-talks-to-import-natural-gas-from-israel-s-tamar-field.premium-1.503672

135. «شركة أردنية تنفي وجود اتصالات مع إسرائيل لتزويد المملكة بالغاز»، صحيفة **المصري اليوم** (20 شباط/ فبراير 2013):

http://www.almasryalyoum.com/node/1487696

136. شاحار دولف ونوعام سيجيل، مرجع سابق، ص 8.

نبذة عن المؤلف

ربيع محمد يحيى: حاصل على ليسانس ألسن، تخصص اللغة العبرية، من قسم اللغات السامية في جامعة عين شمس بالقاهرة عام 2000. وهو باحث متخصص في مجال الشؤون الإسرائيلية ومترجم للغة العبرية. يعمل محرراً ومترجماً بقطاع الأخبار بالتلفزيون المصري. وكان قد عمل مقدم برامج حوارية سياسية ونشرات إخبارية بقناة النيل الدولية بالتلفزيون المصري (2002 – 2011)، وأجرى العديد من المقابلات الإعلامية مع خبراء ومتخصصين في الشأن الإسرائيلي ضمن برنامج "قضايا الساعة" في القناة نفسها. كما عمل في العديد من المواقع الإلكترونية الإخبارية، وترأس تحرير نشرة متخصصة في الشؤون الإسرائيلية بموقع "السفير العربي"، وأسس أول نشرة مصرية إلكترونية باللغة العبرية بالموقع. كما عمل مراسلاً صحفياً من القاهرة لموقع "الرأي نيوز" (2007–2011). وعمل مراسلاً ومترجماً للعديد من الصحف العربية منها: صحيفة **الصباح** الفلسطينية، وصحيفة **الجزيرة** السعودية. وشارك ضمن فريق العمل المؤسس لصحيفة **المصري اليوم**. نُشرت له العديد من التحقيقات والمقالات في صحف مصرية وعربية في الشأن الإسرائيلي.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13.	ماجد كيَّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده – مرتكزاته – تناقضاته
14.	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15.	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16.	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17.	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18.	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19.	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20.	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21.	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22.	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23.	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية – التركية
24.	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25.	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26.	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري – البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

.27	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
.28	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
.29	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
.30	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
.31	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
.32	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
.33	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
.34	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
.35	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
.36	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
.37	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
.38	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
.39	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
.40	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية–العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

.58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
.59	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 – 1999
.60	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
.61	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
.62	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
.63	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
.64	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
.65	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
.66	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
.67	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
.68	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
.69	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
.70	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

.71	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
.72	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
.73	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
.74	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
.75	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
.76	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
.77	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
.78	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
.79	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
.80	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
.81	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
.82	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله – آثاره – وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112.	صفات أمين سلامة	أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113.	وليد كاصد الزيدي	الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114.	محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي	استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115.	محمد المختار ولد السعد	عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116.	ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان	العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117.	إبراهيم فريد عاكوم	إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119.	إبراهيم عبدالكريم	حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120.	لقمان عمر النعيمي	تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121.	محمد بن مبارك العريمي	الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122.	ماجد كيالي	مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123.	حسن الحاج علي أحمد	خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124.	سعد غالب ياسين	نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125.	عادل ماجد	مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126.	سهيلة عبد الأنيس محمد	العلاقات الإيرانية - الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف

.127	ثامر كامل محمد	الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
.128	فاطمة حافظ	تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
.129	مصطفى علوي سيف	استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
.130	محمد بوبوش	قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
.131	راشد بشير إبراهيم	التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
.132	سامي الخزندار	تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
.133	محمد عبدالحميد داود	الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
.134	عبدالله عبدالكريم عبدالله	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
.135	أحمد محمود الأسطل	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
.136	محسن محمد صالح	النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
.137	رضوان زيادة	الإسلام السياسي في سوريا
.138	رضا عبدالسلام علي	اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
.139	عبدالوهاب الأفندي	أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140.	حسين عبد المطلب الأسرج	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141.	خالد حامد شنيكات	عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142.	محمد يونس	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143.	عبد العالي حور	حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144.	مسعود ضاهر	المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145.	شيرين أحمد شريف	القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146.	شريف شعبان مبروك	صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147.	عبدالجليل زيد المرهون	أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148.	صباح نعوش	منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149.	محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي	تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق - الوقائع - آفاق المستقبل
150.	محمد سيف حيدر	اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151.	بشارة خضر	عملية الاندماج الأوربي: النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية
152.	محمد صفوت الزيات	القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153.	محمد عبدالرحمن العسومي	التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

.154	فواز جرجس	أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
.155	طه حميد حسن العنبكي	العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
.156	جاسم حسين علي	مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
.157	محمد شوقي عبد العال	فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
.158	إبراهيم علي المنصوري	تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
.159	سيرجي شاشكوف	العلاقات الروسية - الإيرانية: إلى أين؟
.160	أحمد مبارك سالم	الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
.161	عبدالجليل زيد المرهون	السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
.162	حمدي عبدالرحمن حسن	الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا
.163	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً
.164	عمار محمد سلو العبادي	محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية
.165	عبداللطيف محمد الشامسي	صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي
.166	شريف شعبان مبروك	السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا
.167	محمد مصطفى الخياط	هيكلية قوانين الطاقة المتجددة
.168	الشفيع عمر حسنين	الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والانعكاسات

169. سيد أحمد قوجيلي	تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي
170. عطا محمد زهرة	يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية
171. وليد بن نايف السديري	العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي
172. خالد حامد شنيكات	المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية: دراسة في الأبعاد التمويلية
173. عمار محمد سلو العبادي	تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي
174. باسم برقاوي	ضمان الجودة في التعليم العالي: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة
175. صباح نعوش	التنمية التكنولوجية الخليجية
176. مريم سلطان لوتاه	أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية
177. عقيل سعيد محفوض	تركيا والغرب: المفاضلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية
178. حازم حسن الجمل	التطبيقات العسكرية المحتملة لتقنية النانو وسبل مواجهة مخاطرها
179. ريما الصبان	الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية
180. محمد الأمين البشرى	التخطيط الأمني لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة
181. حسين عبد المطلب الأسرج	تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة: في تحقيق الأمن الغذائي العربي

182. ربيـــــع محمـــــد يحيـــــى الغـاز الطبيعـي الإسرائـيلي بـين تقلـيص التبعيـة والانعكاســـات الإقليميـــة (2000 – 2013)

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعيّن ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه: الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب : 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة - الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم الإصدارات

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203







مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae